وزارة التــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مــذكرة تخرج لنيـل شهـــادة المـــاستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة مطاحن مرمورة(قالمة)-

من إعداد الطالبة:
- مروى شايب

تحت إشراف الأستاذة:
- صليحة بوزيد

السنـــة الجامعيـــة:2014-2015

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

اللهم نحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه لما وفقتنا له من صالح الأعمال وخيرها

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة صليحة بوزيد لما قدمته لنا من دعم وتوجيهات لانجاز هذا العمل.

ونتقدم كذلك بكل الامتنان لكل من سببا لوصولنا إلى هذا المستوى في كل أطوار التعليم من الابتدائي إلى الجامعي.

لقوله صلى الله عليه وسلم:"كن عبدا لمن علمك حرفا."

الفهرس

شكر وعرفان

الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة عامة

الفصل الأول:ماهية المراجعة الداخلية المالية.....01

تمهيد الفصل.....02

المبحث الأول:التعريف بالمراجعة الداخلية.....03

المطلب الأول:لمحة عن المراجعة.....03

أولا:نشأة المراجعة.....03

ثانيا:مفهوم المراجعة.....04

ثالثا:أنواع المراجعة.....05

رابعا:معايير المراجعة.....06

المطلب الثاني:عموميات حول المراجعة الداخلية.....07

أولا:مفهوم المراجعة الداخلية.....07

ثانيا:أهمية المراجعة الداخلية.....08

ثالثا:خصائص المراجعة الداخلية.....09

رابعا:أهداف المراجعة الداخلية.....09

خامسا:أنواع المراجعة الداخلية.....10

المطلب الثالث:معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.....10

أولا:استقلال المراجع الداخلي.....10

ثانيا:الكفاءة المهنية والعلمية.....11

ثالثا:نطاق المراجعة الداخلية.....11

رابعا:أداء مسؤول المراجعة الداخلية.....11

خامسا:أداء قسم المراجعة الداخلية.....12

المطلب الرابع: المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.....13

أولا:أوجه التشابه.....13

ثانيا:أوجه الاختلاف.....13

المبحث الثاني:المراجعة الداخلية المالية ومهمة المراجع الداخلي المالي.....14

المطلب الأول:مفهوم المراجعة الداخلية المالية.....14

المطلب الثاني:أهداف المراجعة الداخلية المالية.....15

أولا:عرض القوائم بصدق وعدالة الإفصاح.....15

ثانيا:الشمولية.....15

ثالثا:الملكية.....15

رابعا:استقلالية الفترة المالية.....15

خامسا:التقييم والتخصيص.....15

المطلب الثالث:وسائل المراجعة الداخلية المالية.....16

أولا:وسائل شرح وتقييم نظام الرقابة الداخلية.....16

ثانيا:وسائل فحص الحسابات.....16

ثالثا:تقنيات السبر.....17

رابعا:المعالجة المعلوماتية.....17

المطلب الرابع:مهمة المراجع الداخلي المالي.....18

أولا:مفهوم المراجع الداخلي المالي.....18

ثانيا:مؤهلات المراجع الداخلي المالي.....18

ثالثا:حقوق وواجبات المراجع الداخلي المالي.....19

رابعا:مسؤولية المراجع الداخلي المالي.....19

المبحث الثالث:علاقة المراجعة الداخلية المالية و الرقابة الداخلية.....21

المطلب الأول :مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها.....21

أولا:مفهوم الرقابة الداخلية.....21

ثانيا:أهداف الرقابة الداخلية.....21

المطلب الثاني:مجالات الرقابة الداخلية وإجراءاتها.....22

أولا:مجالات الرقابة الداخلية.....22

ثانيا:إجراءاتها.....23

المطلب الثالث:مقومات الرقابة الداخلية.....23

أولا:المقومات المحاسبية.....23

ثانيا:المقومات الإدارية.....24

ثالثا:علاقة المراجعة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية.....24

المبحث الرابع:منهجية المراجعة الداخلية المالية.....25

المطلب الأول:التعرف على المؤسسة و وضع برنامج المراجعة.....25

المطلب الثاني:دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية.....25

أولا:طرح الأسئلة الخاصة بنظام الرقابة.....25

ثانيا:تقييم مبدئي لنظام الرقابة.....25

ثالثا:اختبار الدوام.....26

رابعا:التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.....26

المطلب الثالث:فحص الحسابات والقوائم المالية.....27

أولا:جانب الأصول..... 27

ثانيا:جانب الخصوم.....27

ثالثا:جدول حسابات النتائج.....30

المطلب الرابع:إعداد التقرير.....31

أولا:التقرير النظيف.....31

ثانيا:التقرير التحفظي.....31

ثالثا:التقرير عدم إبداء الرأي.....31

رابعا:التقرير السالب.....31

خلاصة الفصل.....33

الفصل الثاني:المراجعة الداخلية المالية وأثرها على الأداء المالي.....34

تمهيد الفصل.....34

المبحث الأول:عموميات حول تقييم الأداء المالي.....35

المطلب الأول:مفهوم الأداء المالي ،العوامل المؤثرة فيه والأهداف المالية للمؤسسة.....35

أولا:مفهوم الأداء المالي.....35

ثانيا:العوامل المؤثرة فيه.....35

ثالثا:الأهداف المالية للمؤسسة.....36

المطلب الثاني:مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه.....38

أولا:مفهوم تقييم الأداء المالي.....38

ثانيا:أهداف تقييم الأداء المالي.....39

المطلب الثالث:مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.....39

أولا:المصادر الخارجية.....39

ثانيا:المصادر الداخلية.....40

المطلب الرابع:مراحل عملية تقييم الأداء المالي.....40

أولا:جمع المعلومات الضرورية.....40

ثانيا:تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية.....40

ثالثا:إجراء عملية التقييم.....40

رابعا:اتخاذ القرار المناسب لنتائج التقييم.....40

خامسا:تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.....41

المبحث الثاني:أدوات تقييم الأداء المالي.....42

المطلب الأول:تقييم الأداء من خلال المقارنات وبيان تغيرات الاتجاهات.....42

أولا:التقييم بواسطة التحليل العمودي.....42

ثانيا:التقييم بواسطة التحليل الأفقي.....43

ثالثا:التقييم بواسطة التحليل المقارن.....43

رابعا:التقييم بواسطة التحليل المعياري.....44

المطلب الثاني:التقييم بواسطة تحليل التوازنات المالية.....44

أولا:الرأس مال العامل.....44

ثانيا:احتياج الرأس مال العامل.....45

ثالثا:الخزينة.....45

المطلب الثالث:التقييم بواسطة تحليل النسب المالية.....46

أولا:مفهوم النسب المالية.....46

ثانيا:أنواع النسب المالية.....46

المبحث الثالث:الإطار ألمفاهيمي للقوائم المالية.....52

المطلب الأول:مفهوم القوائم المالية.....52

المطلب الثاني:خصائص القوائم المالية.....52

أولا:القابلية للفهم.....53

ثانيا:الملائمة.....53

ثالثا:الموثوقية.....53
رابعا:القابلية للمقارنة.....53
خامسا:الإفصاح.....53
المطلب الثالث:أهداف القوائم المالية والأطراف المستفيدة منها.....54
أولا:أهداف القوائم المالية.....54
ثانيا:الأطراف المستفيدة منها.....54
المطلب الرابع:أنواع القوائم المالية.....55
أولا:الميزانية العامة.....55
ثانيا:جدول حسابات النتائج.....56
ثالثا:قائمة تدفقات الخزينة.....57
رابعا:جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.....58
خامسا:ملحق الكشوف المالية.....58
المبحث الرابع:مراجعة القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء المالي.....60
المطلب الأول:تخطيط مراجعة القوائم المالية.....60
أولا:اختيار إجراءات المراجعة الملائمة والمناسبة.....60
ثانيا:اختيار الحجم المناسب للعينات الإحصائية.....60
ثالثا:اختيار التوقيت المناسب لإجراءات المراجعة.....60
رابعا:درجة اطمئنان المراجع لصحة القوائم المالية.....61
المطلب الثاني:الاختبارات المتبعة في مراجعة القوائم المالية.....61

أولا:الفحص الإجرائي للعمليات المالية للمؤسسة.....61

ثانيا:مراجعة العمليات والأرصدة.....61

المطلب الثالث:مراجعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.....62

أولا:تحقيق مفردات القوائم المالية.....63

ثانيا:تقييم مفردات القوائم المالية.....63

المطلب الرابع:إعداد التقرير المراجعة.....65

أولا:المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.....65

ثانيا:الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية.....65

ثالثا:الإفصاح الكافي.....65

رابعا:التعبير عن الرأي.....65

خلاصة الفصل.....67

الفصل الثالث:دراسة تطبيقية للمراجعة الداخلية المالية على مطاحن مرمورة.....68

تمهيد الفصل.....69

المبحث الأول:تقديم المؤسسة محل الدراسة(مطاحن مرمورة).....70

المطلب الأول:نشأة مطاحن مرمورة قالمة.....70

أولا:التعريف بمجمع رياض قسنطينة.....70

ثانيا:التعريف بمطاحن مرمورة-قالمة-.....71

المطلب الثاني:تنظيم مطاحن مرمورة-قالمة-
.....72

أولا:الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....72

ثانيا:شرح الوظائف والأقسام.....73

المطلب الثالث:وظائف مطاحن مرمورة وأهدافها.....74

أولا:وظائف مطاحن مرمورة.....74

ثانيا:أهداف مطاحن مرمورة.....74

المطلب الرابع:اليد العاملة في مؤسسة مرمورة والمؤسسات المتعاملة معها.....75

أولا:اليد العاملةفي مؤسسة مرمورة.....75

ثانيا:المؤسسات المتعاملة معها.....75

المبحث الثاني:المراجعة الداخلية وتقييم نظام الرقابة الداخلية على مستوى مطاحن مرمورة..76

المطلب الأول:المراجعة الداخلية على مستوى مطاحن مرمورة.....76

المطلب الثاني:تقييم نظام الرقابة الداخلية لمطاحن مرمورة.....78

أولا:عمليات الشراء.....78

ثانيا:عمليات البيع.....78

المبحث الثالث:مراجعة القوائم المالية لمطاحن مرمورة(2012-2014).....81

المطلب الأول:مراجعة الأصول للسنوات2012-2014.....81

أولا:التثبيتات 81

ثانيا:المخزونات 81

ثالثا:الحقوق 82

المطلب الثاني:مراجعة الخصوم للسنوات 2012-2014.....84

أولا:الأموال الخاصة.....84

ثانيا:الديون 85

المطلب الثالث:مراجعة جدول حسابات النتائج.....87

المبحث الرابع :مراجعة النسب والتوازنات المالية والمعلومات التي يوفرها تقرير المراجعة الداخلية حول الأداء المالي في مطاحن مرمورة.....91

المطلب الأول:حساب النسب المالية وتحليلها.....91

أولا:بناء جدول الميزانيات المالية للسنوات 2012-2014.....91

ثانيا:تحليل النسب المالية للسنوات 2012-2014.....93

المطلب الثاني:حساب التوازنات المالية2012 - 2014.....96

أولا:بناء جدول الميزانيات الوظيفية للسنوات2012-2014.....96

ثانيا:تحليل التوازنات المالية.....97

المطلب الثالث:إعداد تقرير المراجعة الداخلية المالية الخاص بمطاحن مرمورة 98

أولا:المعلومات المقدمة للإدارة والمراجع الخارجي.....98

ثانيا:المعلومات التي يتضمنها التقرير.....99

ثالثا:التوصيات والإرشادات التي يقدمها المراجع الداخلي المالي.....100

خلاصة الفصل.....102
الخاتمة 104
قائمة المراجع 106
قائمة الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

أولا:قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة	72
2-3	التمثيل البياني للنتيجة الصافية	90
3-3	التمثيل البياني للخصوم	92
4-3	التمثيل البياني للأصول	92
5-3	التمثيل البياني للتوازنات المالية	96

المقدمة العامة

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي العديد من التطورات العالمية السريعة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية،وقد كانت المؤسسات الاقتصادية مستهدفة من كل هذه التغيرات ،حيث أخذت على عاتقها الكفاءة والفعالية،وهذه الأخيرة يمكن تحقيقها من حرية العمل وحرية اخذ القرار للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة وتحفيزها على القيام بالنشاط الموكل إليها لتحقيق الأهداف المسطرة في المؤسسة الاقتصادية ،كما ساهم ذلك في تطورها والذي أدى إلى تشعب وظائفها ومهامها ،ونظرا لكبر حجمها وتعدد وظائفها أصبح يستعان بالأشخاص الأكفاء في مجال التسيير مما أدى إلى فصل الملكية عن التسيير ،فظهرت الحاجة إلى المراجعة الخارجية لتمكين الملاك من التأكد من نزاهة الطاقم الإداري وسير العمليات داخل المؤسسات بشكل سليم من جهة، والحفاظ على ثروة المؤسسة من جهة أخرى.

ونظرا لتأخر نتائج المراجعة الخارجية التي تقدم في نهاية السنة المالية من جهة ،وكبر حجم المؤسسات وتشعب أنشطتها والرغبة في تطوير وتحسين الأداء من جهة أخرى،أصبح اللجوء إلى أنظمة رقابية داخلية أمرا ملحا وحتميا للمحافظة على موارد المؤسسة والاستخدام الأمثل لها، ومن هنا ظهرت المراجعة الداخلية كنشاط رقابي مستقل نسبيا داخل المؤسسة يهدف إلى فحص ومراجعة العمليات المالية والتأكد من سلامتها ،بالإضافة إلى فحص الوثائق المالية والمحاسبية والتأكد من خلوها من الأخطاء،الغش والتزوير.

والمراجعة الداخلية المالية ليست نشاط رقابي فحسب بل هي نشاط تقييمي يعمل على تقييم الأنظمة الرقابية الداخلية للمؤسسة من جهة وتقييم أدائها المالي من جهة ثانية لمعرفة اتجاهه و كذا الوضعية المالية للمؤسسة المعنية ،نظرا لأهمية نتائج تقييم الأداء المالي للعديد من الأطراف في معرفة الوضع المالي للمؤسسة و تحديد الاختلالات إن وجدت وتقديم الإرشادات والنصائح التي من شانها تصحيح الانحرافات وتحسين الأداء مستقبلا.

- **الإشكالية:**

ولتحديد علاقة المراجعة الداخلية المالية بتقييم الأداء المالي،وعلى ضوء ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

وانطلاقا من الأشكال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية؟

- ما المقصود بالمراجعة المالية الداخلية؟وما هي أهدافها؟
- ما هو نظام الرقابة الداخلية وما علاقته بالمراجعة الداخلية؟
- ما هو تقييم الأداء المالي وما أهميته؟
- يساهم تقرير المراجع الداخلي المالي في تقييم الأداء المالي؟

- **الفرضيات:**

وكمحاولة للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة تم طرح مجموعة من الفرضيات:

- ❖ المراجعة الداخلية وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية تهدف إلى التأكد من السير السليم للعمليات.
- ❖ نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الإجراءات الداخلية الموضوعة من قبل الإدارة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاجية.
- ❖ تتمثل علاقة نظام الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية كون هذه الأخيرة تقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ❖ تقييم الأداء المالي هو معرفة الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية.
- ❖ المراجعة الداخلية المالية تساهم في تقييم الأداء المالي للحكم على الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن من إعداد تقرير المراجعة النهائي.

➢ **أسباب اختيار الموضوع:**

اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- ❖ يدرج هذا الموضوع ضمن الحصص المتمثل في مالية المؤسسة.
- ❖ الرغبة في التعرف على عمل المراجع الداخلي المالي خاصة في مجال المالية وقدرته على التعرف على تطبيق نظام الرقابة الداخلية من عدمه.
- ❖ حاجة المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة لهذا النوع من المراجعة خاصة في ظل التحولات التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

➢ **أهداف البحث:**

يمكن تلخيص الأهداف من هذه الدراسة في الأتي:

- ❖ أكيد أهمية المراجعة باعتبارها الركيزة والأداة الأساسية للتحقق من صحة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية.
- ❖ التوصل إلى مدى مساهمة المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة والتأكد من التطبيق للأنظمة الرقابة الداخلية.

➢ **منهج الدراسة :**

من اجل الإجابة على الإشكالية التالية واثبات صحة الفرضيات من عدمها تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي تم من خلاله التطرق إلى نشأة المراجعة وتطورها،أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم اعتماد المنهج التحليلي في تحليل وتفسير النتائج.

➢ **التوثيق العلمي:**

لدراسة هذا الموضوع تم الاستعانة بمجموعة من الكتب باللغتين العربية والفرنسية، بالإضافة إلى مجموعة مذكرات ومجلات ومداخلات للإلمام بالجانب النظري،أما فيما يخص

الجانب التطبيقي فقد تم الحصول على المعلومات من المؤسسة محل الدراسة مطاحن مرمورة -قالمة-.

- **الدراسات السابقة:**

معظم الدراسات التي تم الاطلاع عليها تركز على المراجعة الداخلية لكن موضوع المراجعة الداخلية المالية ودورها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة تم التطرق إليه بصفة محدودة ومن هذه الدراسات نذكر:

- **دراسة شعباني لطفي"المراجعة الداخلية ومهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة"مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير من جامعة الجزائر 2003-2004.**

عالج الباحث تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي، واسقط دراسته على مجمع سونطراك ووصل إلى نتيجة مفادها أن المراجع الداخلي بتقييمه لنظام الرقابة الداخلية يتمكن من تحديد نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف لمعالجتها، وبالتالي تحسين أداء المؤسسة من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

- **دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل:"دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"مذكرة تخرج نيل شهادة الماجستير من الجامعة الإسلامية بفلسطين 2007./2006**

وقد عالج الباحث مدى مساهمة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء داخل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بفلسطين،وقد وصل إلى نتيجة مفادها أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات سالفة الذكر قد ساهمت في ضبط الأداء المالي والإداري وتفعيلهما وزيادة الكفاءة.

- **دراسة شدري معمر سعاد:"المراجعة الداخلية المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير من جامعة بومرداس2009/2008**

وقد عالجت الباحثة المراجعة الداخلية المالية ومدى مساهمتها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ،وأسقطت دراستها على مؤسسة سونلغاز وخلصت إلى نتيجة مفادها إن المراجعة الداخلية المالية تساهم في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تساهم في تحسين الأداء المؤسسة ككل ومستندة في ذلك على تحسن أداء سونلغاز خلال الفترة 2004-2007 باعتبارها لديها مديرية مراجعة داخلية.

- **هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة الفصول،فصلين للجانب النظري حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى المراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة بالإضافة إلى نظام الرقابة الداخلية.وتناول الفصل الثاني تقييم الأداء المالي وعلاقته بالمراجعة الداخلية المالي.

أما الفصل الثالث فكان دراسة تطبيقية للمراجعة الداخلية المالية على مستوى مطاحن مرمورة –قالمة-

- **صعوبات الدراسة:**

من خلال البحث في هذا الموضوع تم التعرض لبعض الصعوبات والخاصة بالدراسة التطبيقية والمتمثلة في النقائص التي مازالت تعاني منها مهنة المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية بصفة عامة بما فيها المؤسسة محل الدراسة حيث هناك العديد من الأمور النظرية الخاصة بالمراجعة الداخلية وكذلك تقييم الأداء المالي لا يتم تطبيقها عمليا في مطاحن مرمورة على غرار التحليل بالنسب والتوازنات المالية بالإضافة إلى التحفظ في تقديم المعلومات منها تقرير الخاص بالمراجع الداخلي المالي.

تمهيد الفصل:

أدى التطور العلمي والنمو المتزايد في المجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المشروعات وتشعب أعمالها ووظائفها،مما نتج عنه انفصال الملكية عن الإدارة، وقد ساير ذلك التطور مفهوم المراجعة و أهدافها وأساليبها، فكلما كبر المشروع زادت الحاجة إلى نظام مراجعة داخلية فعال،حيث يعد أمرا ضروريا في كل المؤسسات كزنه يساعد على تقييم نظام الرقابة الداخلية هل هو فعال آم العكس، ويساعد على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات، وبالتالي في هذا الفصل سيتم التطرق إلى العناصر الآتية:

- ماهية المراجعة.
- ماهية المراجعة الداخلية.
- نظام الرقابة الداخلية.
- منهجية المراجعة الداخلية المالية.

المبحـث الأول:ما هي المراجعة الداخلية المالية.

بما أن المراجعة بصفة عامة والداخلية بصفة خاصة وظيفة رقابية لذلك فهي ذات أهمية كبيرة داخل المؤسسات وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

- عموميات حول المراجعة.
- عموميات حول المراجعة الداخلية.
- معايير أداء المهنة للمراجعة الداخلية.
- علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية.

المطلب الأول:عموميات حول المراجعة

أولا:نشـأة المراجعـة:

لقد نشأت المراجعة من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة البيانات ،ولقد ظهرت هذه الحاجة لدى الحكام القدامى، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة[1]، ولقد مرت بمراحل هي:

1- قبل 1500م: اقتصرت مهنة المراجعة في تلك الحقبة على الحكام والمشروعات العائلية التي تهتم بجرد المخزون السلعي ،حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة والهدف منها هو الوصول إلى الدقة لمنع أي تلاعب أو غش للدفاتر[2].

2- الفترة الممتدة من 1500الى 1850م: تميزت بظهور الثورة الصناعية التي أحدثت تغييرا في كل المجالات حيث ظهر الانفصال الفعلي للملكية عن الإدارة وزيادة الحاجة للمراجعة والمراجعين ،بالإضافة إلى ظهور نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي الذي أدى إلى ظهور نوع من الرقابة الداخلية في المشاريع[3].

3-فتـرة ظهـور الشركـات ذات الفـروع:وقد تميزت هذه الفترة بالانتشار الجغرافي وتباعد الإدارة عن المركز الرئيسي،الأمر الذي أدى للحاجة الضرورية لمعرفة ما يتم من معاملات في الفروع والتأكد من سلامتها [4].

كما تميزت هذه المرحلة أيضا بظهور المنشآت المالية الكبيرة كالبنوك وشركات التامين وما تتطلبه من مراجعة مستمرة ودقيقة أولا بأول ،وقبل حدوث العمليات للتأكد من سلامتها ودقتها فان الأمر يحتاج إلى تخصيص إدارة مستقلة للمراجعة للتأكد من سلامة العمليات خصوصا وأن الوقوع أي تلاعب أو أخطاء يؤثر على هذه المنشآت[5].

ثانيا:مفهـوم المراجعـة: هناك عدة تعاريف للمراجعة نذكر منها:

عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها:" عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"[6].

وعرفها S.G Franclin بأنها:"تدقيق لنظام التسيير أي في جوهرها تقييم مقارن ومنتظم لوظائف التخطيط ،التنظيم والقيادة لمؤسسة معينة"[7].

وعرفها C.Simon أيضا على أنها :مراقبة أنظمة الرقابة حيث تقوم بالتحقق من مدى فعالية و كفاءة النظام وكذلك من مدى صحة ومطابقة المعلومات المقدمة"[8].

---

[1]: خالد أمين عبد الله،التدقيق والرقابة في البنوك،دار وائل،عمان،الأردن،1998،ص3.

[2]: إدريس عبد السلام أشتوي،المراجعة معايير وإجراءات،دار النهضة،بيروت،لبنان،2006،ص14.

[3]:زكرياء محمد صادق إسماعيل،مراجعة الحسابات،كلية التجارة،طنطا،مصر،1982،ص69.

[4]:محمد أمين،الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات،دار الخبرات المحاسبية،الإسكندرية،2001،ص20.

[5]: عبد السلام عبد الله،التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر،2010،ص6.

[6]: محمد تهامي طواهري،المراجعة وتدقيق الحسابات،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص09.

[7]:محمد عبد السلام البيومي،المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية،شركة الجلال للطباعة،القاهرة،مصر،2003،ص67.

[8]:محمد وجدي،المراجعة(المفاهيم والإجراءات في النظم المحاسبية الالكترونية)،دار السلاسل،الإسكندرية،مصر،2000،ص28.

وعرفت أيضا على أنها: "اختبار تقني هادف وبناء من طرف مهني مؤهل ومستقل يمكن من إعطاء رأي محايد ومعلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ،وعلى مدى احترام المعايير في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف"[1].

ومما سبق يمكن وضع تعريف للمراجعة على أنها":عملية منظمة تشمل على الفحص والتحقيق والتقرير حول المعلومات المقدمة والمصورة لنتائج الأعمال،حيث الفحص يعني التأكد من مدى سلامة العمليات التي تم تسجيلها أي فحص الحسابات المجمعة للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة،التحقيق هو إمكانية الحكم على مصداقية القوائم المالية المقدمة كتعبير سليم وصحيح لنتائج الأعمال ومن هناك تستطيع القول أن الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطان ومتكاملتان وبهما يمكن للمراجع إبداء رأي فني محايد،والتقرير هو تلخيص نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها في تقرير يستخدمه من يهمه الأمر داخل وخارج المؤسسة.

ثالثا: أنواعها: هناك عدّة معايير تستخدم في تحديد أنواع المراجعة نذكر منها:

1-من حيث القائم بالعملية: نجد[2] :

1-1-مراجعة داخلية:وهي التي تقوم بها مصلحة توجد داخل المؤسسة ولها حرية الحكم والاستقلالية في التصرف فالمراجعة الداخلية تخول لها مهام التقييم والمراقبة والتطابق والتحقق كما أن عمل المراجعة دائم لأنه ينفذ من طرف مصلحة داخل المؤسسة.

1-2-مراجعة خارجية:وتتم من طرف مراجع خارجي لا ينتمي لأجهزة المؤسسة بحيث يكون مستقلا عن إدارتها وتتمثل في إبداء الرأي على مدى وسلامة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية بداخل المؤسسة.

2- من حيث الالتزام القانوني: نجد [3]:

2-1-مراجعة إلزامية: في هذا النوع من المراجعة العملية تقوم بأحكام القانون ،حيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها واعتمادا على القوائم المالية الختامية لها،ومن ثم يترتب عن عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المؤسسة المخالفة تحت طائلة العقوبات المقررة.

2-2-مراجعة اختيارية:وهي التي تتم بصفة اختيارية من طرف المؤسسة ،وبدون وجود إلزام قانوني يحتم عليها القيام بذلك و،الهدف منها هو زيادة الثقة في القوائم المالية واطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبة المعبرة عن المركز المالي ونتائج الأعمال.

3- من حيث المجال :نجد[4]:

3-1-المراجعة الكاملة:في هذا النوع عمل المراجع غير محدد و بدون قيود أو مجال عمل.

---

[1]:المرجع نفسه،ص30.

[2]:George Terry ,Stephan Franchlin ,les principes du management ,édition Economica, Paris, France, p518.

[3] : Elie Cohen, Dictionnaire de Gestion, édition Casbah, Alger, Algérie, 1996,p81.

[4] :Lionel Collins, Audit et Contrôle Interne ,Paris ,France,2002,p21.

2-3-المراجعة الجزئية:في هذا النوع يختار المراجع قسما من أقسام المؤسسة للقيام بمراجعته ،ولا يتحمل مسؤولية التلاعبات والأخطاء التي تحدث في الأقسام خارج نطاق مهمته.

4-من حيث التوقيت: نجد[1]:

4-1-المراجعة النهائية: في هذا النوع يقوم المراجع بعملية المراجعة بعد انتهاء الفترة المالية و انتهاء المحاسب من عمله وإقفال الحسابات الختامية ،و هذا النوع من المراجعة يصلح في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أي يقتصر عمل المراجع على مراجعة الميزانية الختامية.

4-2-المراجعة المستمرة : يقوم المراجع بمراجعة الحسابات طول السنة المالية بقيامه بزيارات متعددة والتي يمكن أن تكون مفاجئة ،زيادة على ذلك يقوم نفس المراجع بمراجعة الحسابات الختامية للمؤسسة وهذا يسهل عملية اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وهذا النوع يوجد في المؤسسات الكبرى.

رابعا:المعايير العامة للمراجعة:

المعايير هي المقاييس التي من خلالها يستطيع المراجع أن يقيم العمل الذي قام به ويتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والمراجعة وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة[2]. ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام:

1-معايير التأهيل و الأداء: وتتعلق هذه المعايير بكفاءة وشخصية المراجع الموضحة فيما يلي:

1-1التدريب والكفاية:يجب أن يتمتع المراجع باعتباره خبيرا مهنيا بالتأهيل العلمي والعملي الكافيين حتى يستطيع الحكم بموضوعية على البيانات المقدمة من إدارة المؤسسات وإبداء رأيه المحايد كما يجب عليه، أن يعمل بصفة دائمة على تحديث معلوماته و خبراته بأحدث التطورات في محيط مهنته[3].

1-2-الاستقلال :يجب أنه يتوفر للمراجع خلال كافة مراحل عمل المراجعة الاستقلال، والذي يعرف على أنه القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية. وعنصر الاستقلال يمثل حجر الزاوية والأساس بالنسبة لمهنة المراجعة [4] .

1-3-بذل العناية المهنية المقبولة: يشترط على المراجع بأن يبذل العناية والمهارة المهنية المعقولة عند أداء عمله،فإذا كان المراجع لا يتمتع بالمهارات اللازمة، فانه يكون قد خالق آداب المهنة وأخلاقياتها كما يعتبر مخلا بواجباته القانونية وتشمل هذه العناية في اكتمال الأوراق العمل كفاية أدلة المراجعة وملائمة تقرير المراجعة كما يجب أن يتجنب التهاون و الإهمال[5] .

---

[1]:عبد الفتاح الصحن،الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات،دار المستقبل،عمان،الأردن،2008،ص26.

[2]:إبراهيم إسحاق،دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة،قسم محاسبة وتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2009،ص34.

[3]:محمد محمد،المراجعة الداخلية أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية،مكتبة عين الشمس،القاهرة،مصر،2007،ص35.

[4]:محمد سمير،الرقابة والمراجعة الداخلية(مدخل نظري تطبيقي)،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2002،ص12.

[5]:وليام توماس،تعريب احمد حجاج،المراجعة بين النظرية والتطبيق،دار المريخ،القاهرة،مصر،2002،ص47.

2-معايير العمل الميداني:
وتتعلق هذه المعايير بتنفيذ مهنة المراجعة ،حيث يجب أن يكون المراجع ملما بمهنته و أن يلتزم بها عند قيامه بأعمال المراجعة[1].وذلك حتى يستطيع تقديم عمله بالجودة المطلوبة وتتمثل في:
2-1- التخطيط والإشراف:أي وضع إستراتجية المراجعة المتمثلة في الخطة التي يتبعها المراجع عند قيامه بأعمال المراجعة [2].
2-2-تقييم نظام الرقابة الداخلية:حيث يستوجب على المراجع أن يقوم بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية المتبع لدى المؤسسة قبل قيامه بإجراءات المراجعة وفحص الحسابات[3].
2-3- جمع أدلة المراجعة الكافية:ويتم الحصول على الأدلة عن طريق الفحص المستندي، والمراجعة الحسابية والملاحظات وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة والانتقادات[4].
3-معايير إعداد التقارير:إن تقرير المراجعة هو خلاصة العملية لذا يجب أن يحتوي على كافة المعلومات اللازمة بقدر الإمكان، كما يكون واضحا ومختصرا[5].وهو يخضع لمجموعة معايير نلخصها في ما يلي[6]:

- اتفاق القوائم المالية على مدى المحاسبة المتعارف عليها.
- الثبات في تطبيق المبادة المحاسبية من فترة إلى أخرى.
- كفاية الإفصاح الإعلامي.
- إبداء الرأي في القوائم المالية.

المطلب الثاني:عموميات حول المراجعة الداخلية:

سوف يتم التطرق إلى مفهوم المراجعة الداخلية أهميتها خصائصها، وأنواعها وأهدافها.

أولا:مفهوم المراجعة الداخلية : لقد وضعت عدة تعاريف للمراجعة الداخلية نذكر منها:

عرفها معهد المدققين الداخليين (IAA) بأنها: "نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مهم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكسابها آلية ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات"[7].

وعرفها المجمع العربي للمحاسبين على أنها:"وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة ، لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحققه الكفاية الإنتاجية القصوى"[8].

---

[1]:داوود يوسف صبح،تدقيق البيانات المالية من الناحية النظرية والتطبيقية،مكتبة الناشرون،بيروت،لبنان،2002،ص45.
[2]:محمد بوسماحة،المراجعة(المفاهيم والمعايير والإجراءات)،بدون دار نشر،الرياض،السعودية،2006،ص26.
[3]:حيدر محمد علي، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة،دار حامد،عمان،الأردن،2009،ص43.
[4]:المرجع نفسه،ص44.
[5]:وليد زكريا،اثر الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية على تقرير مدقق الحسابات،مجلة المدقق،العدد 43، عمان،الأردن،2000،ص3.
[6]:جورج دانيال غالي،تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة،الدار الجامعية،القاهرة،مصر،2003،ص182.
[7]:عبد الله خلف الله الوردان،التدقيق بين النظرية والتطبيق،دار الوراق،عمان،الأردن،2006،ص30.
[8]:محمد سيد السرايا،أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل،المكتبة الجامعية الجديدة،القاهرة،مصر،2007،ص126.
:المرجع نفسه،ص127.

وهناك من عرفها على أنها : "فعالية تقييمية مقامة ضمن المنشأة ،لفرض تقييمها ومن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها "[1].

وعرفت كذلك على أنها : "نشاط محايد موضوعي استشاري ومطمئن يعرف إلى زيادة قيمة عمليات النشأة وتحسينها ،وتساعد المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة عن طريق أسلوب منتظم لتقييم وتحسين فعالية إجراءات الرقابة "[2].

وعرفت أيضا على أنها:"وظيفة تشكل رقابة الرقابة وهي تقوم على مفهوم الرقابة المفاجئة غير المتوقعة، وترتكز على تناسق و تعايش الأنظمة الرقابة الداخلية ،حيث هذا الإجراء يشكل حل متكامل ومتماسك يمنح للمؤسسة فرصة تنويع الرقابة حسب نشاطاتها، لكن يجب أن تبقى نفس الغاية والخاصيات التي وجدت من أجلها مهما كانت النشاطات"[3].

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن :"المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة ،تقوم على أساس فحص وتقييم الجوانب المالية وغير المالية للمؤسسة وعلى بالتالي اكتشاف الأخطاء والتجاوزات وتصحيحها بالإضافة إلى تقديم النصح والإرشاد لإدارة المؤسسة."

ثانيا:أهمية المراجعة الداخلية المالية: تكمن أهمية المراجعة الداخلية في:

- كونها رقابة فعالة تساعد الإدارة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة،إضافة إلى أنها تعتبر عين وإذن المراجع الخارجي وأهم آليات التحكم في المؤسسة [4].
- إضافة القيمة للمؤسسة من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات العمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة[5].
- مساعدة الإدارة في ترشيد القرارات الاستثمارية وذالك باكتشاف مواطن القصور والأخطاء ،واقتراح وسائل التصحيح الملائمة وإمداد الإدارة بالمعلومات بهد ف مساعدتها في تحسين كفاءة أدائها في المستقبل [6].تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحقق من مدى كفايته في تحقيق الأهداف والخطط وتوجيه الإدارة لمواطن الضعف والقوة في النظام المحاسبية والرقابية[7] .

---

[1] : سعاد شدري معمر،دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة،قسم علوم تسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوقرة ، بومرداس،الجزائر،2009،ص20.

[2] :جمعة احمد حلمي،المدخل الحديث لتدقيق الحسابات،دار الصفاء،عمان،الأردن،2000،ص61.

[3] :المرجع نفسه،ص62.

[4] :يوسف محمد جربوع ،مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن،2008،ص128.

[5] :يوسف سعيد المدلل،دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري،مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة،قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2007،ص73.

[6] :ميلود عزوز،دور المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة،قسم علوم التسيير،جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة،الجزائر،2007،ص49.

[7] :المرجع نفسه،ص50.

- إبراز المعوقات ومواطن الاختناقات في تقييد العمليات ومسبباتها بهدف الوصول لأقصى كفاءة ممكنة[1].

ثالثا:خصائص المراجعة الداخلية:وهي:[2]

1-المراجعة الداخلية وظيفة شاملة: فهي تطبق في المؤسسة وفي كل الوظائف حيث تنصب على كل الوظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.

2-المراجعة الداخلية وظيفة دورية: حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

3-الاستقلالية: رغم أن المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى فعلى المراجع أن يكون مستقلا حتى يتسم بالموضوعية.

4-وظيفة استشارية:هي وظيفة استشارية أكثر منها تنفيذية لأنها تقدم التوجيهات والتوصيات أكثر من تلقيها التعليمات.

5-المراجعة الداخلية دعامة أساسية : تعتبر دعامة من دعائم نظام الرقابة الداخلية.

رابعا:أهداف المراجعة الداخلية:

تسعى المراجعة الداخلية إلى التأكد من صحة البيانات المحاسبة المسجلة بالدفاتر والسجلات وغيرها حتى يمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال المؤسسة و ومجوداتها[3].وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين هما:

1-هدف الحماية:حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل منها (سياسات الشركة، الإجراءات المحاسبية، نظم الضبط الداخلي، سجلات المؤسسة ،قيم المؤسسة)[4].

2- هدف البناء : من خلال اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح الانحرافات بعد الفحص والمطابقة، وتقديم النصح للإدارة ، لذلك يعمل المراجع بالإضافة إلى مراجعة العمليات الحسابية والمالية إلى تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول ،واقتراح تطوير وتحسين الأداء[5].

خامسا: أنواع المراجعة الداخلية: تنقسم.المراجعة الداخلية إلى:

---

1. :المرجع نفسه،ص50.
2. :منصور حامد محمود،أساسيات المراجعة،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،القاهرة،مصر،2003،ص28.
3. :هادي التميمي،مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية،دار وائل،عمان،الأردن،2006،ص47.
4. :محمود شوقي عطا الله،دراسات متقدمة في المراجعة،مكتب الشباب،القاهرة،مصر،2004،ص203.
5. : احمد نور،مراجعة الحسابات،مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة،مصر،2002،ص233.

1-المراجعة الداخلية المالية والمحاسبية: وهي المراجعة التي يقوم المراجع الداخلي في إطارها بفحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب وقوع أخطاء تتعلق بالتسيير معتمدا في ذلك على المعطيات التالية:

1-1- الموازنة العامة: من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المالية و المحاسبية المقدمة في الميزانية العامة وجدول الحسابات النتائج.....الخ و تعتمد على:[1] .

1-2-الموازنة التخطيطية: يقوم المراجع بالتأكد من مدى صحة حساب التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات .

1-3-معطيات الموازنة التخطيطية :تعتبر معطيات الموازنات التخطيطية وسيلة لتقييم ومراقبة الأداء المالي و من الموازنات نحد: موازنات المبيعات ،موازنات الإنتاج....الخ.

2-المراجعة الإدارية(التشغيلية): وهي المجال غير التقليدي للمراجعة الداخلية حيث نشأة كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي ويطلق عليها المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء، حيث تسعى إلى فحص وتقييم أعمال الشركة ككل لتحقيق الفعالية و الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وذالك وفق خطة معدة مقدما ومتفق عليها مع الجهات العليا، أي أنه الفحص الشامل للوحدة التشغيلية والمنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية[2].

المطلب الثالث: معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية:

أصدر معهد المراجعين الداخليين في الو. م.أ معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية عام 1978 ،والتي قسمت إلى خمس أقسام أساسية تغطي الجوانب المختلفة في أي تنظيم وتتمثل هذه المعايير في الأتي:

أولا: استقلال المراجع الداخلي المالي[3]:

ينبغي أن يكون المراجع الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ،وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة كافيا بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوط بها،كما يجب أن يكون المراجع موضوعيا في أدائه لأعمال المراجعة ،حيث تضمن جانبين رئيسين والموضحين كما يلي :

1-مكانة المراجع في المؤسسة من حيث:

- المستوى الإداري التابع له المراجع .
- سلطة التعيين والعزل بالنسبة للمراجع.
- الجهة التي يقدم إليها المراجع تقرير المراجعة.
- تحديد احتياجات إدارة المراجعة الداخلية من الأفراد والأموال والأدوات المختلفة وذلك سنويا.

2-الموضوعية:أي الواقعية في الحكم على عملية المراجعة من طرف المراجع الداخلي، ويتم ذلك من خلال:[4]

---

[1] :فتحي رزق السوافري،الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر،2002،ص40.

[2] :منصورحامد محمود،المراجعة الإدارية وتقييم الأداء،المطبعة المفتوحة،القاهرة،2004،ص 97.

[3] :سعيد عبد العزيز،أساسيات التدقيق الداخلي،مجلة المدقق،العدد67،عمان ،الأردن،2006،ص13.

[4] :عبد الوهاب نصر،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة،الدار الجامعية،القاهرة،مصر،2005،ص 502.

- تحديد اختصاصات العاملين في إدارة المراجعة الداخلية.
- حالات التعارض في الاختصاصات داخل الإدارة.
- عدم قيام المراجع بقيام وأعمال تخص إدارات وأقسام أخرى.
- مراجعة نتائج المراجعة الداخلية قبل كتابة التقرير.

ثانيا: الكفاءة العلمية والمهنية: وتحقق من خلال العناصر التالية:

1- الكفاءة العلمية: حيث يجب أن تزود إدارة المراجعة الداخلية من المهارات الفنية المناسبة ،والتي تتوفر فيها قدرا مناسبا من التعليم لممارسة هذه الوظيفة[1].

2-الخبرة العملية: بمعنى أنه يجب أن يمتلك العاملين في إدارة المراجعة الداخلية خبرة عملية كافية تمكنهم من القيام بأعمال المراجعة بكفاءة وفعالية[2].

3- الفهم والالتزام بمعايير الممارسة المهنية :فيجب على المراجع الداخلي أن يكون فاهما ومتقيدا بالمعايير المهنية عند ممارسة أعمال المراجعة[3].

4- فهم و دراسة العلوم السلوكية :حيث يجب على المراجع الداخلي أن يكون لبقا وبارعا في تعامله مع الأفراد والاتصال بهم بفاعلية، بالإضافة إلى توافر الصفات الخلقية كالصدق والنزاهة والمحافظة على السرية[4].

ثالثا:نطاق المراجعة الداخلية : و يتضمن هذا المعيار الجوانب التالية :

- فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها[5].
- فحص مدى جودة و فعالية الأداء ومدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة بفعالية[6].

كما يجب على المراجع الداخلي أن يراجع برامج التشغيل وطريقة تنفيذه حتى يتأكد من أن النتائج التي تتحقق تتفق والأهداف المحددة للتشغيل ،وأن البرامج قد نفذت وفقا للخطط التي تم وضعها.

رابعا:أداء مسؤول المراجعة الداخلية: وتتمثل في معايير الأداء المهني للمراجع الداخلي والتي تتضمن العناصر التالية:

1-تخطيط العملية:حيث يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالتخطيط لكافة خطوات وإجراءات المراجعة حيث تتضمن عملية التخطيط ما يلي:[7]

- أهداف المراجعة.
- برامج أداء مهنة المراجعة.

---

[1] :احمد حلمي جمعة،المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي،مجلة المدقق،العدد 63،اوت2005، ص10.

[2] :محمد بشير غوالي،دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة،مذكرة ضمن نيل متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة أعمال،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،الجزائر،2008،ص25.

[3] :محمد عبد الله،اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التطبيق الداخلي في الشركة الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية،تخصص محاسبة،قسم المحاسبة،كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،الكويت،2012،ص42.

[4] :تميم احمد علي،دورة التدقيق الداخلي،مركز ضمان الجودة،جامعة تشرين،سوريا،2012،ص47.

:محمد نصر الهواري،المراجعة تأهيل علمي وممارسة عملية،مكتبة دعم الكتاب،جامعة عين شمس،الإسكندرية،مصر،2007،ص 139.[5]

[6] :المرجع نفسه،ص141.

[7] :جمعة حميدات،إعداد خطة التدقيق الداخلي من منظور المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي،مجلة المدقق،العدد 69،عمان،الأردن 2007،ص28.

- تخطيط أدوات المراجعة.
- تقارير النشاط .

2-تقييم و فحص المعلومات المتاحة: وذلك للتأكد من أنها كافية ،ملائمة ،مفيدة و تحترم عملية المراجعة.

3-التبليغ بنتائج عملية المراجعة : حيث على المراجع الداخلي بعد أن يصل إلى النتائج الخاصة بعملية المراجعة أن يقوم بتصنيفها،وتبليغها إلى المستويات الإدارية والمختلفة والمعنية بهذه النتائج عن طريق إعداد تقارير نتائج المراجعة.

4-متابعة تنفيذ النتائج المقدمة سابقا:وذلك لضمان تصحيح الانحرافات.

خامسا: أداء قسم المراجعة الداخلية:تقتضي معايير المراجعة الداخلية ضرورة أن يتولى المسؤول العام على إدارة المراجعة الداخلية إدارتها بطريقة مناسبة، ويكون مسئولا عن تلك الإدارة ب [1]:

- التحقق من أعمال مراجعة الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا و قبلها مجلس الإدارة.
- تستخدم الموارد المتاحة لإدارة المراجعة الداخلية بكفاءة وفعالية.
- تتماشى جميع أعمال المراجعة الداخلية مع المعايير المهنية لها.

المطلب الرابع:المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

ترتبط المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ببعض الخصائص المشتركة وفي نفس الوقت تختلفان في جوانب أخرى حيث تتضح فيما يلي:

أولا:أوجه التشابه: و تمثل في[2]:

- كلا منهما تقوم بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- يستعمل كل من المراجع الداخلي والخارجي تقريبا نفس التقنيات في ممارسة مهامها.
- كل من المراجع الداخلي والخارجي نفس الهدف الرئيسي من اكتشاف الأخطاء والغش واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- هناك تعاون بين المراجع الداخلي والخارجي.

ثانيا:أوجه الاختلاف:يمكن تلخيص أوجه الاختلاف في الجدول التالي:

الجدول(1-1):أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

[1] :موسى صديقي،دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية،ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة الجزائر3،الجزائر،يوم 13 و14 افريل،2003،ص9.

[2] :عبد الوهاب نصر،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في تكنولوجيا المعلومات،الدار الجامعة،القاهرة،مصر،2006،ص523.

معيار التفرقة	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
التعيين	المراجع الداخلي يتم تعيينه من طرف إدارة المؤسسة عن طريق تخصيص أحد المحاسبين من ذوي الخبرة و الكفاءة لتولي عمل المراجع الداخلي	المراجع الخارجي يتولى مجلس الإدارة ترشيحه وعرضه على الجمعية العمومية للمساهمين لإقرار التعيين
المسؤولية والتقرير	المراجع مسؤول أمام الإدارة العليا وتقرير يقدم إليها	المراجع مسؤول أمام الجمعية العامة للمساهمين في الشركات المساهمة وأمام الملاك في باقي الشركات وتقريره يوجه بنفس الطريقة
الاستقلالية	مستقلا جزئي	يتمتع باستقلال كامل
نطاق العمل	محدد	غير محدد
طريقة وأسلوب والعمل	طريقة المراجعة مستمرة وأسلوبه وقائي	طريقة المراجعة نهائية وأسلوبه علاجي
المستفيد	إدارة المؤسسة	المساهمين والملاك

المصدر: عبد الوهاب نصر،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في تكنولوجيا المعلومات،الدار الجامعة،القاهرة،مصر،2006،ص523 .

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية المالية و مهمة المراجع الداخلي المالي.

المراجعة المالية ميدان واسع وعرفة تطورات كبيرة و متواصلة خاصة مع كبر الحجم المؤسسات و ظهور صعوبة في اكتشاف الأخطاء و المتلاعبات لذالك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى :

- مفهومها.
- أهدافها.
- وسائلها .
- القائم عليها و هو المراجع الداخلي المالي

المطلب الأول:مفهوم المراجعة الداخلية المالية.

هناك عدة مفاهيم للمراجعة الداخلية المالية نذكر منها:

"فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم المالية السجلات والعمليات والفاعلية المالية لأي مؤسسة،وأن يقوم المراجع بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها"[1] .

وتعرف أيضا:"المراجعة الداخلية المالية تعني الفحص النقدي للمعلومات المالية والبيانات المالية وتقديم تقرير حول صراحة المعلومات وحقيقتها من طرف المراجع الداخلي المالي"[2].

[1]:غسان فلاح المطارنة،تدقيق الحسابات المعاصر،دار المسيرة،عمان،الأردن،2000،ص15.

[2]: Bernar Geramond ,Audit financier ,edition Economica,Paris,France,2001,p28.

كما تعرف على أنها : "فحص للقوائم المالية والسجلات و جميع العمليات المتعلقة بها يهدف التأكد من الالتزام بمبادئ الحاسبة المتعارف عليها والأنظمة و التعليمات داخل المؤسسة"[1].

فمن المفاهيم السابقة نستنتج أن:" المراجعة الداخلية المالية هي عملية يقوم بها شخص مؤهل في المؤسسة لغرض الفحص النقدي للمعلومات المالية والمحاسبية ومدى إمكانية تقديم النصائح والإرشادات حول صدق وتمثيل الحسابات للوضعية المالية للمؤسسة إلى الإدارة العليا و كذالك تقوم بالتأكد من الرقابة الداخلية،وتعبر عن إجراءات المؤسسة لضمان تحكم جيد في تسيير المؤسسة."

المطلب الثاني: أهداف المراجعة الداخلية المالية.

تسعى المراجعة الداخلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي :

أولا:عرض القوائم بصدق وعدالة الإفصاح :أي تحديد ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تجميعها أو فصلها

أو الإفصاح على نحو ملائم ،ويشمل الإفصاح ما جاء في القوائم المالية أو ما لحق بها من مرفقات وملاحظات ويجب على عارض القوائم المالية أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية[2].

ثانيا:الشمولية:وتسعى أن كافة العمليات والحسابات التي يجب أن يتم إدراجها في القوائم المالية فعلا فلا يجب إغفال أي عنصر من عناصر القوائم المالية[3].

ثالثا:الملكية: يقوم المراجع بداية في عملية المراجعة بالتأكد من أن العناصر التي تنص عليها الميزانية تخص المؤسسة التي يعمل هو فيها كمراجع[4].

رابعا:استقلالية الفترة المالية:وتتمثل في التحقيق من والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية فالمراجع يقوم بالتحقق من العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط الفترة، و يتأكد أيضا من العمليات المالية الخاصة بالفترة اللاحقة التي لم يتم تسجيلها ضمن نشاط الفترة موضوع المراجعة[5].

خامسا:التقييم والتخصيص:تهدف المراجعة الداخلية المالية إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الاستثمارات ، آو المصارف

---

[1] :غسان فلاح مطارنة،مرجع سبق ذكره،ص27.

[2] :خالد أمين عبد الله،علم تدقيق الحسابات،دار وائل،عمان،الأردن،دون سنة نشر،ص30.

[3] :توفيق مصطفى ابورقية،تدقيق ومراجعة الحسابات ،دار الكندي،عمان،الأردن،2001،ص79.

[4] :محمد فيومي،أصول المراجعة،المكتب الجامعي الحديث،القاهرة،مصر،2008،ص88.

[5] :لطفي أمين السيد،التطورات الحديثة في المراجعة،الدار الجامعية،القاهرة،مصر،2007،ص31.

الإعدادية وتقييم المخزونات ،ثم تخصيص هذه العمليات في الحسابات المعنية ،ومراعاة انسجامها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما[1].

المطلب الثالث:وسائل المراجعة الداخلية المالية:

لابد من توفر في وسائل تقنية تستعملها المراجع الداخلي المالي من أجل إعداد تقريره حول شرعية وصدق المعلومات المالية ،ونذكر هذه الوسائل:

أولا:وسائل شرح وتقييم نظام الرقابة الداخلية:ونذكرها فيما يلي [2]:

1-وصف الإجراءات المعمول بها:

يقوم المراجع الداخلي المالي بالاطلاع على الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة وذالك بإعداد ملخص لإجراءات قد تكون طويلة، أو وصف تلك الإجراءات عن طريق أشكال تبين الوثائق المستعملة وكيفية انتقالها بين المصالح وأنواع الرقابة التي تخضع لها من كل طرف.

2-تقييم الإجراءات المعمول بها: وذلك للوقوف عند نقاط القوة و الضعف ،و يستعمل المراجع المالي في ذلك استمارة الرقابة الداخلية التي تخص جملة من أنواع الرقابة الواجب القيام بها، وكذلك دليل التقييم الذي بواسطته يتم التأكيد من تحقيق أو عدم تحقيق الأهداف من وراء كل مراجعة.

ثانيا:وسائل فحص الحسابات: يقوم المراجع المالي باختيار عدة وسائل تمكن من فحص الحسابات وإعداد تقريره بأدلة قرائن نذكر منها[3]:

1-المشاهدة العينية: وهي أحسن وسيلة يلجأ إليها المراجع الداخلي المالي للتأكد من صحة الجرد الذي قامت به المؤسسة ،أي أنه يجب التأكد من الوجود المادي للأصول والتأكد من ملكية المؤسسة لها وكذا صحة التقييم.

2-فحص الدفاتر المباشرة: يلجأ المراجع المالي إلى فحص الدفاتر والمستندات والوثائق من أجل التأكد من حقيقة بعض العناصر.

3-الحصول على المصادقات المباشرة: حصول المراجع على مصادقات مباشرة من طرف المتعاملين مع المؤسسة التي يراجعها يعد أقوى الأدلة في المراجعة، فطلبات المصادقة التي يرسلها لهؤلاء المتعاملين لها شروط منها اختيار عينة ممثلة وإرسال طلبات لمفرداتها مفردة بمفردة و تلقي الردود من طرف الأخيرة مباشرة.

---

[1]. المرجع نفسه،ص32.

[2]. مصطفى عيسى،المراجعة(المفاهيم،الإجراءات والمعايير)،مطابع جامعة الملك سعود،الرياض،السعودية،2006،ص250.

[3]. محمود عبد السلام البيومي،المحاسبة والمراجعة في ضوء معايير وعناصر الإفصاح ،دار وائل، القاهرة،مصر،2003،ص67.

4-المراجعة القياسية والفحص التحليلي: يقوم المراجع بدراسة مقارنة للمؤشرات المالية بتغييراتها و تطوراتها ومقارنتها مع المعلومات الحاصل عليها من المؤسسة للوقوف على الاتجاهات التي تأخذها هذه المؤشرات.

5-تصريحات المسيرين: أثناء أداء مهمة المراجعة يقوم المراجع بالاستفسار على عدة أمور من المسيرين والمسؤولين الذين يقومون بدورهم بتقديم شروحا عديدة وعادة ما تكون شفوية يدونها في أوراق عمله، و يرجع إليها عند الحاجة ،كما قد تقدم له تلك التصريحات كتابيا في شكل رسائل وهذا كدليل أقوى وأفصل.

ثالثا:تقنيات السير: يتكون المجتمع الإحصائي من مجموعة من العينات التي يجب توفر فيها عدة شروط عند اختبارها لتكون حقا ممثلة لمجتمعها ،حيث يقوم المراجع باختيار مجموعة من القيود أو الفواتير أو غيرها ومراجعتها مراجعة قياسية ثم تعميم النتائج على المجتمع الإحصائي المتمثل في مختلف الوثائق والقوائم المالية و ذلك بإتباع الطرق الإحصائية [1]، و يجب إتباع الآتي:[2]

1-اختيار العينة :وهناك 3 طرق لذلك:

1-1-الطريقة الأولى: المواجهة الشخصية حيث تختار العينة حسب الحدس الشخصي للمتدخل.

1-2-الطريقة الثانية: هي الطريقة العشوائية التي تعطي أرقام تسلسلية للمفردات التي تختار باستعمال جدول الأرقام العشوائية.

1-3-الطريقة الثالثة: هي طريقة سير الترتيب حيث من نقطة معينة تؤخذ المفردات المرتبة.

2-استغلال نتائج المراقبة: هناك نوعان من تحليل الاستغلال لنتائج المراقبة:

- تحليل كمي لنتائج التأكد من الأخطاء والانحرافات التي تم الوقوف عليها والتأكد من أنها تتعارض و الأهداف المسطرة.
- تحليل نوعي لتلك الانحرافات والأخطاء والتأكد فيما إذا كانت تكرارية أم لا ،وكذلك فيما إذا كانت إرادية أم لا وفي النهاية يقوم المراجع باتخاذ قرار قبول المجتمع وعدم قبوله.

رابعا: المعالجة المعلوماتية: باعتبار المراجع رجل المالية والمحاسبة عليه أن يكون ملما بالمعلوماتية والتسيير ليكون المستعمل الناجح للحاسوب على الأقل ،فقبل إصدار التقرير النهائي يكون المراجع مضطر إلى دراسة مصلحة المعلوماتية التي يعمل بها عن طريق دراسة مختلف النظم المعلوماتية و تقييم نظام الرقابة الداخلية لتلك المصلحة.

[1]:سعاد شدري معمر،مرجع سبق ذكره،ص83.

[2]:ميلود عزوز،مرجع سبق ذكره،ص65.

المطلب الرابع: مهمة المراجع الداخلي المالي:

يتناول هذا المطلب المراجع الداخلي المالي نظرا لأهمية هذا الأخير في المؤسسة.

اولا:مفهوم المراجع الداخلي المالي:

"هو مهني مؤهل من داخل المؤسسة يقوم بمهمة تدقيق ومراجعة الجوانب المالية و غير المالية للمؤسسة ،من أجل إعداد تقرير يتضمن رأي فني حيادي حول سير العمليات داخل المؤسسة ،وكذلك الوقوف على الأخطاء وحالات الغش إن وجدت و تصحيحها بالإضافة إلى تقديم النصح والإرشاد لأعضاء الإدارة العليا"[1].

ثانيا: مؤهلات المراجع الداخلي المالي و صفاته الشخصية: وتتمثل في [2]:

1-مؤهلاته: يجب أن تتوفر في المراجع المالي مجموعة شروط نذكر منها:

- أن يكون منتسبا لأحد معاهد المحاسبين القانونيين أو إحدى الجمعيات أو المؤسسات المختصة والمحاسبين القانونيين المعترف بها و يحمل شهادة قانونية منها.
- أن يكون حاملا شهادة تخصص في التجارة أو الاقتصاد أو المالية من جامعة أو معهد دراسي عالي تعادل الدراسة فيه الدراسة الجامعية ،وله خبرة عملية لدى دائرة حكومية مختصة أو مكتب محاسبين قانونيين مرخص لا تقل عن المدة التي حددها القانون.
- أن يكون أتم سنة معينة لا تقل عن سن تخرجه الجامعية مضافا إليها سنوات الخبرة المطلوبة بموجب القانون.

2-صفاته الشخصية: يجب أن تتوفر في المدقق بالإضافة إلى المؤهلات السابقة صفات مكتسبة سواء أثناء دراسته أو أثناء ممارسته لواجبه المهني ومن هذه الصفات هي:

- أن يكون متمكنا و متعمقا في المحاسبة ومتتبعا لاتجاهاتها الحديثة متفهما للتدقيق وأصوله.
- أن يكون كتوما وأمينا يحتفظ بأسرار المشروعات التي يقوم بالتدقيق في حساباتها.
- أن يكون متشبعا بالروح العملية ملما بالقوانين والتشريعات المتصلة بعمله مثل القوانين المنظمة للمهنة وقانون الشركات والضرائب .....الخ.
- أن لا يوافق على أية عملية إلا إذا كان قد تفهم طبيعتها واقتنع بصحتها.
- أن لا يخرج عن دائرة اختصاصه وأن يستفسر على كل كبيرة وصغيرة لها علاقة بمجال عمله.
- أن يكون ممتلكا لشخصية تسمح له بالوقوف الند للند لأعضاء مجلس الإدارة عند مناقشتهم.

[1] :داوود يوسف صبح،دليل التدقيق الداخلي،اتحاد المصارف العربية،بيروت،لبنان،2010،ص245.

[2] : عبد الرؤوف جابر،الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية،دار النهضة،لبنان،2004،ص90.

- أن يكون ذا ضمير حي ضالته الإخلاص في عمل مع التمسك بآداب سلوك المهنة وأن يكون أمينا نزيها والأهم من ذلك محايدا عند إبداء رأيه.

ثالثا:حقوق وواجبات المراجع الداخلي المالي: نلخصها في الجدول الآتي:

الجدول(2-1):حقوق وواجبات المراجع الداخلي المالي

الحقـــــــوق	الواجبـــــات
-حق طلب البيانات و الإيضاحات التي يرى ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله و على مجلس الإدارة تزويده بذلك. -حق دعوة الهيئة العامة للانعقاد و ذلك في حالات الضرورة القصوى. -حق الحصول على صورة أو نسخة من الاستشارات و البيانات التي يوجهها مجلس الإدارة لمساهمين لحضور اجتماعات الهيئة العامة بالإضافة إلى القوائم الموقعة -حق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين في حالة الشركات المساهمة. -حق مناقشة اقتراح عزله. -حق حبس المستندات و الأوراق حتى يتم الحصول على أتعابه.	-مراعاة أصول المهنة. -وضع تقرير سنوي يبدي فيه رأيه الفني الحيادي. الرقابة على صحة أجراء تأسيس الشركة. -رقابة سير أعمال الشركة و تدقيق الحسابات. -حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين. -التدقيق والتحقيق في موجودات الشركة و التزاماتها.

المصدر: : عبد الرؤوف جابر،الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية،دار النهضة،لبنان،2004،ص100.

رابعا:مسؤولية المراجع الداخلي المالي:تنشأ المسؤولية نتيجة عقد قائم بين طرفين وحصول اخلال بالتزام رتبه ذلك العقد أو القانون وتقع ،على المدقق تبعات أو مسؤوليات عدة نوجزها فيما يلي:

1-المسؤولية المهنية (التأديبية) :تلزم نصوص القوانين المراجع الداخلي المالي بصفة خاصة والمراجع بصفة عامة قبل مباشرة العمل أن يحلف القسم أمام الجهة المعنية، فإذا خالف المدقق الواجبات المحددة له في هذه المادة آو في قانون ما أو نظام ما أو لم يحافظ على سر المهنة يعرض نفسه للمسؤولية التأديبية،حيث أي إخلال بكرامة المهنة أو مقتضياتها يعد ذنبا تأديبيا[1].

2-المسؤولية الجزائية:وتتضمن نصوص قوانين الشركات تحرير المسؤوليات الجزائية عن بعض الأفعال كجريمة نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالأسهم، جريمة تنظيم ميزانية غير مطابقة للوقائع أو أعطاء معلومات غير صحيحة ،جريمة إغفال بيان الحقيقة

[1] :محمد أمين مازون،التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،الجزائر،2010،ص61.

عن سوء نية وجريمة مخالفة المدقق لأحكام القانون بقصد الإضرار بالشركة كل هذه التجاوزات تعرض المراجع الداخلي المالي للمسؤولية الجزائية[1].

3-المسؤولية المدنية: تتضمن نصوص الشركات على أن المراجع الداخلي المالي مسؤول عن الأخطاء التي يرتكبها في عمله ،حيث أن وقوعه في أي خطأ يعرضه لمسؤولية المدنية ،لكنه يستطيع أن يرفع المسؤولية المدنية في كل الحالات إذا استطاع أن يثبت أنه مارس حذره المهني وقام بجميع الالتزامات المترتبة عليه [2].

المبحث الثالث:الرقابة الداخلية:

تقوم المؤسسات بتصميم أنظمة رقابة داخلية تتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة والتي تخص الجوانب المالية والتنظيمية والمحاسبة وسيتم التطرق في ضد المبحث إلى:

- مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها.
- مجالات الرقابة الداخلية.
- إجراءات الرقابة الداخلية.
- مقومات الرقابة الداخلية.

المطلب الأول : مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها:

إن الرقابة الداخلية ليست هامة فقط لأغراض الحفاظ على موارد المنظمة فقط إنما هي جوهرية إدارة المنشأة ولها أهداف تسعى لتحقيقها.

أولا:مفهوم الرقابة الداخلية:هناك عدة تعاريف وضعت للرقابة الداخلية نذكر منها:

[1]:عبد الرؤوف جابر،مرجع سبق ذكره،ص97.

[2]:المرجع نفسه،ص99.

عرفت الرقابة الداخلية بأنها:" مجموعة النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها و زيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية"[1].

وعرفت كذلك على أنها:" خطة تنظيمية والإجراءات والوسائل المتبعة من قبل إدارة المنشأة للمحافظة على أصول المنشأة والتأكد من صحة البيانات وزيادة الكفاءات الإنتاجية وزيادة الالتزام بالسياسات المحاسبية"[2].

كما عرفت على أنها :ا"لضوابط الداخلية التي تتبعها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان على الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة المنظمة وكفاءة العمل، والمتضمنة للالتزام بسياسات وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبة وتهيئة المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب"[3].

ومما سبق يمكن تعريف للرقابة الداخلية على أنها: "نظام فحص وتدقيق مطبق من قبل المؤسسة من أجل تمكين إدارتها من سيطرة على النشاطات التشغيلية والمالية والتي تكون من مسؤولياتها."

ثانيا:أهداف الرقابة الداخلية: يمكن تلخيص أهداف الرقابة الداخلية فيما يلي: [4]

- توفير الحماية اللازمة لأصول المؤسسة.
- توفير الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها.
- زيادة الكفاءة التشغيلية والإنتاجية.
- التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.
- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

المطلب الثاني:مجالات الرقابة الداخلية وإجراءاتها:

الرقابة الداخلية عامل مهم في تنظيم أي المؤسسة لا يمكن الاستغناء عنه،لذلك يجب توضيح مجالاتها وإجراءاتها.

أولا:مجالات الرقابة الداخلية: وتتمثل في[5]:

1- الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية، مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيقها على مجموعة من الوسائل المتعددة وهي: الكشوف الإحصائية، دراسة الوقت والحركة، تقارير الأداء، رقابة الجودة ،الموازنات التقديرية والتكاليف

---

[1] :احمد حلمي جمعة،تطور معايير المراجعة الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة،دار الصفاء،عمان،الأردن،2008،ص31.

[2] :غسان فلاح المطارنة،مرجع سبق ذكره،ص206.

[3] :تهامي طواهري،المراجعة وتدقيق الحسابات(الإطار النظري+الممارسات التطبيقية)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،ص25.

[4] :صلاح ربيعة،المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص مالية،قسم علوم التسيير
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،الجزائر2007،ص71.

[5] :حسام سعيد أبو وطفة،دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير
تخصص محاسبة،قسم المحاسبة،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2011،ص47.

المعيارية ،استخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وهي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية.

2-الرقابة المحاسبية :وتشمل الخطة التنظيمية وجميع الوسائل التنسيقية والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبة المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ،ويضم هذا النوع وسائل متعددة وهي إتباع نظام القيد المزدوج، إتباع نظام المصادقات ،اعتماد قيود التسوية من الموظف المسؤول،وجود نظام مستندي سليم وإتباع نظام تدقيق داخلي وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات الخاصة بالإنتاج والتخزين.

3-الضبط الداخلي:و يشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال ،ويعتمد على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية ،كما يعتمد على تحرير الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

ثانيا:إجراءات الرقابة الداخلية:

للحصول على معلومات مقنعة ومؤكدة وجمع الأدلة يجب إتباع الإجراءات التالية :

1-الملاحظة: يتطلب هذا النوع من الإجراءات المشاهدة والاحتفاظ ذهنيا بالأفعال وملاحظة كيفية تطبيق الإجراءات وأداء المهام ،وهذا يتطلب دقة من طرف المراقب الداخلي عند إجراء عملية الجرد في نهاية السنة حيث يلاحظ طريقة الحساب ومدى احترام لأوامر المعطاة لهم عند إجراء هذه العملية[1].

2-التفتيش: ويتضمن هذا الإجراء فحص الأصول وتفتيش الثروات المادية وتزويد المصالح المهنية بالمعلومات المقنعة وعلى سبيل المثال ذلك الوجود المادي والمخزون ،وكذا بعض القيم المتوفرة والمنتجة غير أن هذا الإجراء لا يشمل الموارد المباعة خلال السنة أو التي اشتريت خلالها، كما يثبت أن الثروات التي فتشت ملك المؤسسة"[2].

3-التأكيد: يركز هذا النوع من الإجراء على إحراز التبريرات ويعتبر من الإجراءات التي تقدم عناصر الإثبات أكثر تعقيدا، وذلك ليس على الوثائق وإتماما بإرسال طلب لدى الأشخاص الذين لهم علاقات تجارية أو مالية مع المؤسسة، حيث يطلب من المتعاملين مع الإرسال معلومات الرصيد الحسابي أو على العمليات التي أجريت معها ويستعمل بصفة خاصة عند فحص حسابات الزبون ، الموردون ،المخزون ورصيد الحسابات البنكية.

4- فحص الوثائق : ويتم إرسال هذه الوثائق إلى المؤسسة من طرف المتعاملين معها كالممولين و تشمل مثلا بيانات البنوك ،وفواتير الزبائن ،الميزانيات ووثائق للتقارب، وفي أغلب الأحيان تستعمل هذه الوثائق كقطع للتبرير في السجلات الحسابية للعمليات التي يقومون بتنفيذها[3].

5- المراقبة الحسابية: و يرتكز هذا الإجراء على إعادة مراقبة العمليات الحسابية المدونة في الدفاتر والوثائق المحاسبية للتأكد من صحة الأرقام كما يسمح بالحصول على ضمانات في دقة وصحة الأرقام.

---

[1] :ابراهيم طه عبد الوهاب،المراجعة النظرية العلمية والممارسة المهنية،الناشر قسم المحاسبة،كلية التجارة،المنصورة،مصر،دون سنة نشر،ص88.

[2] :لطفي شعباني،مرجع سبق ذكره،ص96.

[3] :طارق عبد العظيم،دراسات وبحوث في المراجعة المتقدمة،الدار الهندسية،مصر،2005،ص78.

المطلب الثالث:مقومات الرقابة الداخلية:

يقسم الخبراء مقومات الرقابة الداخلية إلى مقومات محاسبية وأخرى إدارية حيث نوضحها فيما يلي:

أولا:المقومات المحاسبة:ويتضمن الجانب المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية ما يلي: [1]

1- الدليل المحاسبي:وينطوي على عمليات تبويب للحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسة الاقتصادية من ناحية و نوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية ثانية ،والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من ناحية أخرى، حين يتم تقسيم الحسابات إلى حسابات رئيسية و أخرى فرعية.

2- الدورة المستندية: يتطلب تحقيق نظام رقابة داخلية فعال فعند تصميم المستندات لابد من مراعاة النواحي الشكلية والقانونية فلا تتم عملية الرقابة دون توفر دورة مستندية.

3- المجموعة الدفترية:حسب طبيعة المؤسسة تؤسس مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية وخاصة دفتر اليومية العامة و ما يرتبط به من يوميات مساعدة.

4- الوسائل الالكترونية المستخدمة:فالوسائل التي تستخدمها المؤسسة تعتبر من أهم العناصر لانجاز الأعمال.

5- الجرد الفعلي الأصول:لابد على المؤسسة من جرد موجداتها المادية من أجل السماح لعملية الرقابة الداخلية بمقارنة بين ما هو موجود فعلا لما هو موجود في السجلات المحاسبة.

6-الموازنات التخطيطية: الدور الرقابي في الموازنات التقديرية يتمثل في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية و بيان أسباب الانحرافات لمحاولة تفاديها، فالموازنات التخطيطية تعتبر جزء من الرقابة الداخلية.

ثانيا:المقومات الإدارية: وتتمثل المقومات الإدارية فيما يلي[2]:

1- الهيكل التنظيمي: يضمن الهيكل التنظيمي الوقوف على نظام الرقابة الداخلية من خلال التحكم في المؤسسة، كفاءة الأفراد إلى جانب النظام المحاسب السليم والتنظيم الإداري لابد أن يكون المضفين و الرؤساء عنه درجة عالية الكفاءة.

2-معايير أداء سليمة: إن الوظائف الإدارية تتأثر بدرجة كبيرة بفاعليته الرقابة الداخلية و كفاءة العمليات الناتجة عن الأداء فلابد من وجود معايير لقياس أداء العاملين داخل المؤسسة.

3- سياسات وإجراءات لحماية الأصول: تقوم المؤسسة بوضع مجموعة سياسات لحماية أصول المؤسسة وضمان صحة بيانات التقارير المالية والمحاسبية.

4-المراجعة الداخلية:ووجود نظام مراجعة فعال يدعم من قوة النظام الرقابة الداخلية باعتبار المراجعة الداخلية نشاط تقييمي داخل المنشأة.

ثالثا:العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية

---

[1] :وجدان علي احمد،الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية ودرهما في تحسين تسيير المؤسسة،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،الجزائر،2010،ص18.

[2] :طارق عبد العظيم،مرجع سبق ذكره،ص65.

المراجعة الداخلية تعتبر أداة من أدوات الرقابة الداخلية الفرض منها التأكد من دقة وفعالية الأنظمة والإجراءات المتبعة و رفع تقارير إلى الإدارة عن نقاط العنف والانحرافات حين تهدف المراجعة الداخلية إلى قياس كفاية أنظمة الرقابة الداخلية[1].

المبحث الرابع : منهجية المراجعة الداخلية المالية

تمر المراجعة الداخلية المالية بمجموعة مراحل منظمة تعمل على نجاح هذه المهمة سيتم التعرض إليها تباعا.

المطلب الأول: التعرف على المؤسسة ووضع برنامج المراجعة.

يقوم المراجع الداخلي خلال عمله ميدانيا بإجراء حصة تعارف أو التقارب من المؤسسة الخاضعة للمراجعة على أساس فحص واختبار ومعرفة كل ماله علاقة بنشأتها ،تنظيمها ،إنتاجها و تاريخها ،وتعتبر هذه المرحلة ذات أهمية وفائدة في توجيه المراجع كما تسمح له بالاطلاع على النقاط الأساسية و المحاور الكبرى والتي من خلالها يتسنى له تحديد خصوصية الشركة أو المؤسسة.وعند حصول المراجع على كل المعلومات المختلفة يقوم بترتيبها في ملف و هذا لتسهيل عملية فحصها ومراجعتها و كل هذا بعد التخطيط ووضع برنامج لعملية المراجعة وتحديد الوقت اللازم لذلك[2].

المطلب الثاني: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أمر حتمي لا يمكن للمراجع الداخلي تجاهله أو إهماله لذلك يولي اهتمامه بهذا التقييم. ويكون تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي كالأتي:

أولا:يبدأ المراجع عمله في هذا الإطار من طرح الأسئلة التالية[3] :

- ما هي الإجراءات الفعلية المستخدمة والتي تهدف إلى تحقيق مراقبة داخلية فعالة؟
- هل تتبع هذه الإجراءات فعلا؟
- في أي إطار تكون هذه الإجراءات مرضية لخلق مراقبة داخلية وبالتالي الحصول على وثائق مالية صحيحة؟

ثانيا: تقييم مبدئي لنظام المراقبة الداخلية: بعد أن حصل المراجع على وصف صحيح للنظام المحاسبي والإجراءات المتبعة يستطيع بذلك استخلاص نقاط القوة والضعف التي تم ملاحظتها على نظام المراقبة الداخلية.حيث تعتبر

نقاط القوة وسائل المراقبة التي تتضمن إدراج محاسبي صحيح لمختلف المعطيات،بينما نقاط الضعف هي تلك الأخطاء و التجاوزات التي لم يكتشفها جهاز المراقبة الداخلية، ولاستخراج نقاط القوة يتم التطرق إلى:

---

[1]. وجدان احمد علي،مرجع سبق ذكره،ص40.

[2]. عبد الفتاح محمد الصحن،الرقابة والمراجعة الداخلية،دار الجامعة الجديدة،القاهرة،مصر،2001،ص48.

[3]. عبد الفتاح الصحن،الرقابة ومراجعة الحسابات،مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة ،مصر،1999،ص26.

- فحص النظام و البحث عن نقاط الضعف والقوة مع احتمال بعض مخاطر النسيان.
- طرح بعض الأسئلة التي تجمع عادة في استمارة الأسئلة .

ثالثا:اختبار الدوام : تهدف إلى تفقد ما إذا كانت الإجراءات التي تمثل نقاط القوة للنظام المحاسبي هي موضع تطبيق فعلي و مستمر بدون عجز كما يتم اللجوء لتقنيات إحصاء الإجراءات و مطابقتها في كل مرة استوجب الأمر ذلك.

رابعا:التقييم النهائي لنظام المراقبة الداخلية: في هذه الحالة يستطيع المراجع إبداء رأي نهائي حول نظام المراقبة الداخلية المطبق في المؤسسة بإيضاح ما يلي:

- نقاط القوة الفعلية والضعف لهذا النظام .
- الضعف الناتج عن خطأ في تصوير النظام المحاسبي.
- الضعف الناتج عن سوء تطبيق إجراءات النظام.

ويتمثل عمل المراجع فيما يخص تقييمه النهائي لنظام الرقابة فيما يلي[1] :

1-وصف الإجراءات : يحصي المراجع الداخلي في البداية الإجراءات المستعملة للحصول على الوثائق المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويكون ذلك إما عن طريق موجز الإجراءات إذا كان موجود في المؤسسة أو من خلال وصف لهذه الإجراءات من طرف المسؤولين المكلفين بوضعها ،في هذه الحالة يتوجب على المراجع الداخلي أن يكون خبيرا وذو معرفة دقيقة متى يتسنى له صياغتها كما يتطلب منه الأمر في كلتا الحالتين فهم النظام المحاسبي إما:

1-1-بالطريقة الوصفية:تتمثل في الحصول من خلال الحوار مع المسؤولين بواسطة موجز التعليمات المكتوبة للمؤسسة على الإجراءات المنتهجة في النظام المحاسبي ،ويقوم المراجع الداخلي بوضع خلاصة يدونها في مذكرته (الملف الجاري) .

1-2بطريقة مخطط تثاقل الوثائق:تعتمد هذه الطريقة على المخططات البيانية لكيفية تداولها وتناقل الوثائق المحاسبية من مصلحة لأخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى عمليات المراقبة التي تمت لمتابعة هذه التنقلات والتحركات للوثائق.

1-3-اختبارات التطابق: يتمثل في التأكد من وصف الإجراءات قد تم بطريقة صحيحة مطابقة لإجراءات المعمول بها في المؤسسة كما تسمح هذه الاختبارات بتفحص الوجود الفعلي لهذه الإجراءات، وليس التأكد من أنها مطبقة فعلا من جهة ومن جهة أخرى اكتشاف الإجراءات التي لم يتعرف عليها المراجع من خلال الإجراءات.

المطلب الثالث: فحص الحسابات والقوائم المالية.

تعتبر مرحلة فحص الحسابات من أهم مراحل عمل المراجع وتتوقف هذه المرحلة على طبيعة نوعية المراقبة الداخلية الموضوع كما يلي[2]:

---

[1] :جمال مدات،الرقابة والمراجعة في المؤسسة،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيتير،تخصص مالية،قسم علوم التسيير ، المدرسة العليا للتجارة،الجزائر،الجزائر،2002،ص48.

[2] :منصور حامد محمود،مرجع سبق ذكره،ص148.

- عندما يكون نظام المراقبة الداخلية فعال يكون عمل المدقق مقتصر على فحص العمليات الإقفال وتتبع النتيجة التي تبرزها هذه العمليات ،بالإضافة إلى التأكد من أرصدة الحسابات وطريقة تحليل هذه الأرصدة، وكذالك وضع اختبارات التثبيت على أساس الوثائق الممسوكة من طرف المؤسسة.
- عندما يكون نظام الرقابة الداخلية يعاني من نقاط ضعف، فانه يتوجب على المراجع في هذه الحالة تقوية وتدعيم الاختبارات التي كان يستعملها إذا كانت المراقبة الداخلية جيدة ،وإذا تطلب الأمر اللجوء إلى الاختبارات التكميلية بالاستفسار حول نقاط الضعف.
- عندما يكون نظام الرقابة الداخلية متدهور يستوجب الأمر من المراجع الداخلي فحص دقيق لوثائق المحاسبة والمالية .
- تتم مراجعة بنود الميزانية بواسطة إعداد برامج مراجعة تتفق وطبيعة نشاط المؤسسة ،تتكون من مجموعة أهداف على المراجع تحقيقها حتى يتسنى له الحصول على أكبر عدد ممكن من الأدلة تساعده على إصدار حكمه على مصداقية وعدالة القوائم المالية وفيما يلي عرض مختصر لذلك:

أولا:جانب الأصول:

1- الاستثمارات: يكون كالأتي[1]:

- إعداد جدول يبين حركة الاستثمارات و كيفية حساب الاهتلاكات خلال السنة .
- بيان إثبات الاستثمارات في الدفاتر للتأكد من مطابقتها لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .
- مراجعة التسجيل المحاسبي للاستثمارات ذات القيم الصغيرة و مراقبة الوجود المادي الاستثمارات.
- مقارنة قيم الاستثمارات المتحصل عليها خلال السنة بالوثائق الثبوتية .
- التأكد من أن كل المعدات التي خرجت من الأصول سجلت في حسابات التكاليف و النواتج خارج الاستقلال .
- تقدير القيمة الحالية الاستثمارات غير المستعملة و التحقق من كيفية معالجة الاهتلاكات التي خصصت لإعادة التقييم القانوني .
- مراقبة ما إذا كانت التأمينات على الاستثمارات كافية لحمايتها من الأخطار التي قد تؤثر عليها.

2-المخزونات: مراجعة المخزونات تتم كالأتي[2]:

- إجراء رقابة كمية على المواد والسلع الموجودة بالمخازن و التحقق من أن الجرد المادي طبق وفق إجراءات الجرد المعمول بها .
- الحضور إلى الجرد وإجراء بعض الاختبارات و التحقق من أن حيازة المؤسسة للمخزون وأن المخزون تم تعداده بالكامل.

[1]:محمد بشير غوالي،مرجع سبق ذكره،ص72.
[2]:داوود يوسف صبح،مرجع سبق ذكره،463.

- التحقق من استمرار ملكية المخزون لدى الغير حتى تاريخ إعداد الميزانية وان هذا المخزون تم إدماجه في الجرد .
- التحقق من أن تبويب المخزون السلعي التي قد تم وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها .
- التحقق من السلع الفاسدة وبطيئة الدوران قد تم استبعادها بقيم منقولة .
- التحقق من كيفية المعالجة المحاسبية للسلع في العبور.
- مقارنة مجموع المخزون السلعي للسنة الماضية ومجموع المخزون السلعي الخاص بالسنة الحالية و تحليل الفرو قات،وكذلك حساب بعض النسب ومقارنتها بنسب السنة الماضية وتحليل الفرو قات.

3-المدينون: و تتم المراجعة كالأتي [1] :

- التحقق سواء عن طريق الملاحظة عن وجود سندات خارجية .
- مراقبة التعرفة بين السندات المساهمة وسندات خارجية.
- التحقق من تقييم السندات وفق المخطط المحاسبي.
- في حالة التنازل التأكد من إلغاء دخول الاسم بحساب الأعباء خارج الاستغلال وأن سعر البيع تم تسجيله في حسابات النواتج خارج الاستغلال.

4-العملاء [2]:

- مطابقة موازن المراجعة الفرعية للحساب مع الرصيد الإجمالي لدفتر الأستاذ .
- مراقبة الفصل بين الدورات وذالك بمراجعة الفواتير.
- المراجعة عن طريق أوراق الثوبوتية.
- حساب نسبة دوران العملاء ومقارنتها مع الدورات السابقة واستغلال التغيرات المهمة.
- فحص دفاتر الأستاذ الفرعية للتحقق من انتظام السداد.
- على المراجع التأكد من الوجود الفعلي لحسابات العملاء و هذا عن طريق المصادقات.

ثانيا:مراجعة الخصوم : يتم كالأتي

1- الأموال الخاصة[3]:

- إعداد جدول بين فيه التحركات التي حصلت في هذا الحساب خلال الفترة.
- مراجعة الأرصدة الافتتاحية مع أوراق عمل السنة الماضية و أرصدة الإقفال مع دفتر الأستاذ و اليومية.
- مراقبة الحد الأدنى القانوني فيما يخص فيما يخص الأموال الخاصة .
- مراقبة المساهمين حاصلين على عدد أسهم الضمان المطلوب.

2-الاحتياطات: يتم التأكد من [4] :

[1]:عبد الفتاح الصحن،مرجع سبق ذكره،ص11.
[2]:المرجع نفسه،ص12.
[3]:احمد نور،مرجع سبق ذكره،ص21.
[4]:المرجع نفسه،ص21.

- قواعد اكتساب أو تحرير رأس مال .
- الشكليات القانونية في حالة ارتفاع أو نقص رأس المال.
- القواعد المتعلقة بفائض القيم على المدى البعيد.
- القواعد المطبقة عندما تصبح الشركة الصافية أقل من ربع رأس مال الشركة.

3-القروض [1]:

يجب أن يتأكد المراجع من وضعية القروض و قروض الاستثمار تبرر بالعقود وجداول الاهتلاكات المتعلقة بها المبالغ المسجلة في الخصوم،ويجب أن يرتبط بالباقي الرئيسي وإذا وجد من علاوات أو مكافآت التسديد المتعلقة بها.

4-حسابات الخصوم الدائنة: يستعلم المراجع الداخلي عن أسباب هذا الرصيد وعليه أن يتأكد من أنها لا تغطي وضعيات غير صحيحة أو غير دقيقة مشبوهة أو ناتجة عن اختلالات في النظام المحاسبي[2].

5-الموردون والحسابات الملحقة بهم :يقدم المراجع كشوف اسمية للحسابات الفردية المعدة من طرف المؤسسة التي توضح أن الحسابات التي تنشأ من أجل تغطية أي دين وجب تسويتها ،كما أن الممتلكات يجب أن لا تكون متعلقة بمخالفات أو عمليات مشبوهة، بالإضافة أنه يجب التأكد من حسابات الموردين عقب التسديد أنها مطابقة لمبالغ الفواتير.

6-أما بالنسبة لديون الأخرى: فيجب أن تقدم المؤسسة حسابات تكون أرصدتها مشروحة وبصفة مبررة ،وبصفة عامة لا يجب أن توجد مقاصة بين الأرصدة المدينة والدائنة، كما يقوم المراجع الداخلي عن طريق المؤسسة بتوجيه الطلبات لتأكيد الأرصدة التي يراها مهمة كما يوصي بوضع ميزان المراجعة خاص بالأرصدة ،و يجب أن يكون ميزان المراجعة العادي يتطابق مع الحسابات التابعة، ويجب أيضا التنبيه خصوصا إلى حسابات المفتوحة للمسيرين والشركات المخالفة التي يمكن أن تغطي عمليات ممنوعة من التنظيم،وفيما يخص الأوراق المالية التي هي تحت الدفع فان وضعها يجب أن يبرر بلائحة أوراق.

ثالثا:مراجعة جدول الحسابات النتائج: يتم المراجعة كالأتي[3]:

1-التكاليف: يقوم المراجع المالي بمراجعة التكاليف المسجلة في جدول حسابات النتائج وذلك ب:

- التأكد من التكاليف المتعلقة بالأصول الثابتة مع استبعاد التكاليف الغير المتعلقة بالمؤسسة.
- التأكد من الأخذ الصحيح لكل التكاليف المتعلقة بالدورة وبتحديد الحسابات الواجب تسويتها من أصول وخصوم.
- التأكد من التكاليف قد صنفت حسب ما صنفت عليه السنوات السابقة وكل تعديل أو تغيير في عرض أو تقديم الحسابات من شأنه أن يغير من مضمون جدول النتائج.

و ذلك من خلال فحص الحسابات من خلال مقارنة عن طريق مراكز التكاليف للسنة الجارية مع تكاليف الدورة الفارطة، وكذالك بفحص بعض الوثائق التي تبدي إثبات والتي قد تغطي معرفة أو دارية مباشرة أو غير مباشرة عن العمليات المنجزة.كما يقوم المراجع المالي

[1]:داوود يوسف صبح،مرجع سبق ذكره،ص465.
[2]:احمد نور،مرجع سبق ذكره،ص26.
[3]:المرجع نفسه،ص27.

بمراجعة الاهتلاكات ،مخصصات الاهتلاك مصاريف المستخدمين الضرائب و الرسوم والمؤونات

2- الإيرادات:وتشمل[1] :

2-1-المبيعات : يهتم المراجع الداخلي المالي في أول الأمر بتدقيق نظام الرقابة الداخلية المخصص لمراقبة هذا القسم، ثم يهتم بالتعديلات الأساسية و التسجيلات المبدئية التي تخص الخصوم التجارية و الخصوم المالية والتخفيضات وغيرها،كما يجب أن تسجل خلال الدورة كل العمليات التي تمت فعلا.

2-2- إنتاج الشركة لنفسها :يجب فحص كل قسم على حدا قصد تبيان كل الاقتطاعات الأساسية من سند خروج المواد ،سند عمل ....الخ ،وهذا كله ما يخص الأعمال الموجهة لكي تصبح ثابتة و ليس الخاصة بأعمال الصيانة والتصليح . وعلى المراجع أن يتأكد من أن نتيجة الدورة التي ظهرت هي النتيجة الصافية.

المطلب الرابع : إعداد التقرير

كنتيجة حتمية ومرحلة نهائية من مراحل عمل المراجع ونظرا للأهمية المتزايدة التي يلقاها التقرير وهذا لما يحتويه من معلومات صادقة وصارمة حول الوضعية المالية للمؤسسة.

حيث يتضمن التقرير الأركان الشكلية التالية [2] :

- الفترة الزمنية التي حددت للمراجعة.
- ذكر اسم المؤسسة المعنية بالمراجعة .
- توقيع المراجع الداخلي القائم بعملية المراجعة .
- أن يتسم التقرير بالوضوح والدقة .

و عموما يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقرير عام يشمل كل التفاصيل والإجراءات الخاصة بالمهمة التي أداها و تقرير خاص يوجه إلى أعضاء المتفقة مع المراجع الداخلي المالي.

وهناك أنواع من التقارير التي يقدمها المراجع حسب ما توصل إليه من خلال دراسته وهي :

أولا:التقرير النظيف: وهو التقرير الخالي من التحفظات ويعتبر هذا التقرير من أكبر تقارير المراجعة قبولا من وجهة نظرا المؤسسات ،أي أن المراجع من خلال هذا التقرير يبدي رأيا ايجابيا حول شفافية ونزاهة العمليات المالية و القوائم والبيانات المعبرة عنها[3].

---

[1]. :داوود يوسف صبح،مرجع سبق ذكره،ص467.

[2]. :محمد وجدي شركس،مرجع سبق ذكره،ص41.

[3]. :عبد الرؤوف جابر،مرجع سبق ذكره،ص90.

ثانيا: التقرير التحفظي: ويطلق عليه التقرير المقيد وهو يتضمن بعض التحفظات مع تفسير واضح لأسبابها و أثر ها على المراكز المالية[1].

ثالثا:تقرير عدم إبداء الرأي: يتم إصداره في الأحوال التي لا يمكن للمراجع تطبيق إجراءات المراجعة التي يراها ضرورية للحصول على الأدلة والبراهين والتي تساعده في إبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية سواء كانت ذلك بسبب القيود إدارية أو بسبب ظروف خارجة عن إرادة الإدارة[2].

رابعا: التقرير السالب: يستخدم هذا التقرير عادة في الأحوال التي لا تمثل فيها القوائم المالية نتيجة أعمال المؤسسة ولإصداره يجب أن تكون التحفظات ذات تأثير مادي على عدالة بيانات القوائم المالية ،ويجب أن يحصل على المراجع على كافة الأدلة والبراهين التي تبرز رأيه السالب وكذلك ألا يكون له أي تحفظات تتعلق بنطاق عملية المراجعة[3].

وهناك أنواع أخرى من التقارير كتقرير الخدمات المحاسبية والتقرير المطول وبعض التقارير الخاصة يقدمها المراجع تكميلا لتقرير المراجعة الأساسي.

[1]:محمد بشير غوالي،مرجع سبق ذكره،ص101.

[2]:المرجع نفسه102.

[3]:محمد وجدي شركس،مرجع سبق ذكره ص 41.

خلاصة الفصل

تعتبر المراجعة الداخلية المالية وظيفة مستقلة داخل المؤسسة ،حيث تشمل النشاط المالي وتعتبر من أهم أنواع المراجعة وأكثرها شمولا،وكذلك تقوم بحفص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من تطبيق الإجراءات والسياسات المحددة من طرف الإدارة العليا.

ولابد أن يقوم بهده المهمة شخص يتميز بمجموعة من المؤهلات تساعده على التحقق من تمثيل القوائم المالية للوضع المالي للمؤسسة يدعى المراجع الداخلي المالي.

ويمر عمل المراجع الداخلي المالي بمجموعة من المراحل المنظمة لأني تضمن له أداء بمهمته بنجاح.

تمهيد الفصل

تشمل المراجعة الداخلية المالية مراجعة النشاط المالي والمحاسبي للمؤسسة حيث تمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي لتزويد المراجع الداخلي المالي بالمعلومات و البيانات المالية التي تشمل مختلف جوانب المؤسسة خلال فترة زمنية معينة فبعدما يقوم المراجع الداخلي المالي بتقييم نظام الرقابة الداخلية باستخراج نقاط القوة والضعف. تأتي مرحلة فحص القوائم المالية للتحقق من إنها معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.بطريقة تسمح بتقييم النشاط المالي عن طريق حصوله على اكبر قدر من أدلة الإثبات المؤكدة لذلك.

وعلى المراجع الداخلي المالي التأكد من المعلومات المقدمة في القوائم المالية تفي باحتياجات أصحاب المؤسسة.والمراجع الداخلي المالي هنا من خلال تقديمه لتقريره الذي إلى جانبه يقدم النصح والإرشاد فانه يساهم في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة من خلال مراجعة وفحص بعض المؤشرات والنسب المالية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- الأداء المالي.
- القوائم المالية.
- مراجعة القوائم المالية.

المبحث الأول:عموميات حول تقييم الأداء المالي

يعمل تقييم الأداء المالي في المؤسسة على إيجاد الثغرات ومعالجتها وتتمثل عملية تقييم الأداء في المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها وتقييم الأداء المالي

يقوم على معرفة المستوى المالي للمؤسسة أو بالأحرى المركز المالي للمؤسسة وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

- مفهوم الأداء المالي.
- تقييم الأداء المالي.
- أهداف تقييم الأداء المالي.
- مصادر المعلومات المستخدمة في عملية التقييم.
- مراحل عملية التقييم.

المطلب الأول:مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لمفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى الأهداف المالية للمؤسسة.

أولا:مفهوم الأداء المالي: يمكن تعريف الأداء المالي على انه:[1]

"قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مرد ودية جيد وتكاليف منخفضة."

ثانيا:العوامل المؤثرة على الأداء المالي: من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد:[2]

1- العوامل الداخلية:هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
- الرقابة على كفاءة الاستخدام.

بالإضافة إلى تأثير المؤشرات خاصة بالرقابة والتي تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة تصحيحها.

2-العوامل الخارجية: تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات.ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل[3]:

[1] Abdellatif Khemakhem , La dynamique du contrôle de gestion ,edition Dunod , Paris ,France ,P31.
[2] Bernard Martory ,Contrôle du gestion ,librairie vuibert, edition Dallos, Paris, France,1999,p26.
[3] :المرجع نفسه ص43.

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية.

ثالثا:الأهداف المالية للمؤسسة:

إن التطرق لأهداف المؤسسة في عملية تقييم الأداء المالي أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه حيث نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأتي:[1]

1-السيولة:وهي قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أو بتعبير أخر قدرتها على التحويل السريع للأصول المتداولة(المخزونان والقيم القابلة للتحويل) إلى أموال متاحة فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم القدرة للوفاء بالتزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي الإضرار بثلاث مصالح:

- تحد من تطور ونمو المؤسسة.
- تخلق الأزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق لدى المؤسسة.
- تؤدي إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر المالي.

2-التوازن المالي:ويمثل التوازن بين رأسمال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.[2]

أي إن الرأسمال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن يمول عن طريق الأموال الدائمة(الرأسمال الخاص+الديون الطويلة ومتوسطة الأجل)[3].

والتوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية تحقيق هذا الهدف في[4]:

- تامين تمويل احتياجات الاستثمارات الدائمة بالأموال الدائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي قد تواجه المؤسسة.

---

[1]: محمد إبراهيم،الإدارة المالية،دار المناهج،عمان ،الأردن،2007،ص150.

[2]: جميل احمد توفيق،الإدارة المالية،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،1986،ص21.

[3]: سعيد فرحات جمعة،الأداء المالي لمنظمات الأعمال،دار المريخ،الرياض،السعودية،2000،ص50.

[4]: رزيقة تالي،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير،تخصص إدارة أعمال،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العقيد أكلي محمد اولحاج ،الجزائر،الجزائر،2011،ص38.

3-المردودية:من الأهداف الرئيسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة وهي كمفهوم عام يدل على قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأسمال الاقتصادي وهذا يعكس المر دودية الاقتصادية والرأسمال المالي وهذا يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية وبصفة عامة يهتم المؤسسة على كلا النوعين المردودية المالية والاقتصادية[1].

المطلب الثاني:مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه.

أولا:مفهوم تقييم الأداء المالي: هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء نذكر منها:

"قياس النتائج المحققة والمنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية،وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة."[2]

"تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباعها منافع ورغبات أطرافها المختلفة)[3].

"جزء من العمل الإداري المتواصل والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة."[4]

1: صالح مهدي محسن العامري،إدارة وأعمال،دار وائل،عمان،الأردن،2007،ص 650

2: عاطف اندراوس،التمويل والإدارة المالية للمؤسسات،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر،2006،ص24.

3: دادن عبد الغني،قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية،جامعة ورقلة،الجزائر،العدد4،2006،ص41.

3:Michel Gervais ,contrôle de gestion,édition economica ,Paris, France,1997,p10.

"وسيلة لتزويد إدارة الشركة بالتغذية الراجعة،التي تسترشد في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها،كما أن تقييم الأداء يزود المؤسسة بتغذية عكسية عن الأداء المالي من اجل تطويره بخطط مستقبلية،ويزودها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأمور المالية"[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف لتقييم الأداء المالي:

"هو عملية منظمة ومخططة تستخدم بأدوات وأساليب مختلفة للحكم على الوضع المالي للمؤسسة والاطلاع على كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال النتائج المتوصل إليها والعمل على تطوير الأداء أو تصحيح الاختلالات إن وجدت."

ثانيا:أهداف تقييم الأداء المالي: تتلخص فيمايلي[2]:

- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خططها.
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وانجازها للأهداف المرسومة كما هو مطلوب.
- الوقوف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة وإجراء تحليل شامل لها،وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها تصحيح.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق اكبر العوائد بأقل تكلفة.

المطلب الثالث:مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

بما أن أول مرحلة في عملية تقييم الأداء المالي هي جمع المعلومات،فيشترط للمعلومات أن تكون بالجودة المطلوبة وفي الوقت المناسب،ورغم أن تقسيم مصادر المعلومات يختلف من باحث لأخر إلا انه يمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصادر خارجية وتضم المعلومات العامة والقطاعية ومصادر داخلية تضم معلومات تتعلق بنشاط المؤسسة.[3]

[1] :دادن عبد الغني،مرجع سبق ذكره،ص36.

[2] صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على تقييم الأداء المالي في الجزائر،مداخلة ملقاة ضمن المؤتمر الدولي الرابع حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،يومي 29و30 نوفمبر 2011،ص3.

[3] :صلاح الدين السيسي،نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء،دار الوسام،،بيروت،لبنان،1999،ص200.

أولا:المصادر الخارجية:تتحصل عليها المؤسسة من محيطها الخارجي وهذه المعلومات تصنف إلى:

1-معلومات عامة:تتعلق بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد خلال فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع المعلومات هو تثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور،حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها".[1]

2-المعلومات القطاعية:تقوم ببعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية،فمثلا يجمع بنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.وهذا النوع المعلومات عموما تحصل عليه المؤسسة من النقابات المهنية،النشرات الاقتصادية،المجلات المتخصصة،[2]بعض المواقع على الانترنيت.....الخ

ثانيا:المصادر الداخلية:تتمثل في المعلومات الداخلية المستعملة في تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة والمالية وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية،جدول حسابات النتائج،قائمة التدفقات النقدية والملاحق.[3]

المطلب الرابع:مراحل عملية تقييم الأداء المالي:

يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء في خمس مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض كالأتي:

أولا:جمع المعلومات الضرورية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية نشاط المؤسسة.حيث يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية ومختلف القوائم المالية والمحاسبية،أن جميع هذه الملومات تخدم عادة عملية تقييم الأداء خلال السنة المعنية،إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات."[4]

ثانيا:تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقة وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى

[1] :مجيد الكرخي،تقويم الأداء المالي،دار المناهج،الأردن،2007،ص39
[2] :الياس الساسي،التسيير المالي،دار وائل،عمان،الأردن،ص50.
[3] :المرجع نفسه،ص51.
[4] :مجيد الكرخي،مرجع سبق ذكره،ص43.

من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى موثوقية هذه البيانات.[1]

ثالثا:إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه[2].

رابعا:اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:أن نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعا وبتحديد أسبابها فان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وقد وضعت الخطط للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.[3]

خامسا:تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت وتغذية نظام الحوافز وبنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.[4]

[1]:عبد الغفار حنفي،مرجع سبق ذكره،ص81.
[2]: المرجع نفسه،ص81.
[3]:مجيد الكرخي،مرجع سبق ذكره،ص44.
[4]:المرجع نفسه،ص45.

المبحث الثاني:أدوات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية:

هناك عدة أدوات وأساليب مختلفة تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية تتمثل في تقييم الأداء من خلال المقارنات،من خلال التوازنات المالية،من خلال النسب المالية،ومن خلال المقاييس المبنية على التدفقات النقدية.

المطلب الأول:تقييم الأداء المالي من خلال المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات:

يقوم أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية سواء كانت مع مؤسسات مماثلة أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة،وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض،ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة لأخرى على مر السنوات،وبناءا على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة،ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها وأثارها على الوضع المالي للمؤسسة،ومنه الحكم على الأداء المالي لهذه الأخيرة.

ويمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى:

أولا:التقييم بواسطة التحليل العمودي:[1]

حيث يقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فان التحليل العمودي يتم لسنة واحدة،ويعتمد على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى النسب المالية.

ويقوم هذا النوع من التحليل على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية والى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها وهذا يسمح بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية.

إما بالنسبة لحسابات النتائج،حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة ا والى مجموع الأصول وهذا ما يسمح بتقييم التكاليف والأرباح.

[1]:محمد سامي لزعر،التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،تخصص إدارة مالية،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر،2011، ص89 .

وبالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية،حيث نعبر عن كل بند من بنود القائمة كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويتميز هذا التحليل الراسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر ساكنا،ولا يصبح مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات دلالة.

ثانيا:التحليل الأفقي(التاريخي): يتم من خلاله رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد السواء.ويشمل التحليل الأفقي على عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات فالمحلل عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج،الميزانية أو قائمة التدفقات النقدية فانه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هذه القوائم لما كانت عليه في سنة أو سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات.[1]

ويركز هذا التحليل على دراسة الماضي من اجل تشخيص الماضي والتنبؤ بالمستقبل معتمدا على القوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة باعتبار إحدى السنوات التحليل أساسا للمقارنة وأخرى سنة للأساس حتى يمكن الحكم على واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية من خلال الاستنتاجات والمؤشرات التي توصل إليها هذا النوع من التحليل. لكن ما يعاب عليه:

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة لأخرى.
- التغيرات الاقتصادية في محيط المؤسسة كالكساد والتضخم وغيرهما.

ثالثا:التقييم بواسطة التحليل المقارن:يعتمد هذا الأسلوب على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية وغيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط.وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع وتحديد أجال التسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسة،وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك بشكل خاص ومن طرف المهتمين بالوضع المالي للمؤسسات بشكل عام. وما يعاب عليه[2]:

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة الواحدة من حيث الحجم،وتنوع خطوط الإنتاج،والمستوى التكنولوجي المستخدم والنظم المحاسبية المتبعة.فمثلا هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها.
- قد تتميز المعايير التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فان إجراء المقارنات يعد مضللا ولا يخدم الغرض الخاص الذي استخدم من اجله.

رابعا:التحليل المعياري[3]:يعد بمثابة امتداد للتحليل المقارن،حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي

---

[1]: مؤيد راضي خنفر،تحليل القوائم المالية،دار المسيرة،عمان،الأردن،2006،ص127.

[2]: جمال الدين مرسلي،الإدارة المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،ص156.

[3]: وليد ناجي الحيالي،التحليل المالي،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة،الدانمارك،2007،ص89.

تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها.وهنا نجد انه معايير خاصة لكل نشاط.

المطلب الثاني:التقييم بواسطة تحليل التوازنات المالية.

يمكن دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة للحكم على أدائها المالي،بالاعتماد على مجموعة مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

اولا:رأسمال العامل:وهو من أهم مؤشرات التوازن المالي،إذ انه ينشأ من التوازن المالي الأدنى للمؤسسة،ويوفر لها هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة،من بينها صعوبة السيولة ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم في العسر المالي الممكن حدوثه أو التنبؤ به،وهذا ناتج عن دوران قيم الاستغلال[1].

ويمكن إيجاده بطريقتين[2]:

من اعلي الميزانية:

رأسمال العامل=أموال دائمة-أصول ثابتة.

من أسفل الميزانية:

رأسمال العامل=الأصول المتداولة-ديون قصيرة الأجل

و رأسمال العامل أقسام:[3]

1-1-رأسمال العامل الخاص:وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة،ويحسب بالعلاقة التالية:

رأسمال العامل الخاص=الأموال الخاصة-أصول ثابتة

1-2-رأسمال العامل الإجمالي:ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأسمال العامل الإجمالي=مجموع

[1]: عبد الحليم كداية،الإدارة والتحليل المالي،دار الصفاء،الطبعة الأولى،2006،عمان،الأردن،ص81.

[2]: محمد علي إبراهيم العامري،الإدارة المالية،دار المناهج،عمان،لأردن،2007،ص107.

[3]:محمد عقل مفلح،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي،مكتب المجتمع العربي،دار أصادين،عمان،الأردن،2007،ص317.

1-3-رأسمال العامل الخارجي: وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة،وتحسب بالعلاقة التالية:

رأسمال العامل الخارجي=مجموع الديون

ثانيا:احتياجات رأسمال العامل الدائم:و هي الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها،حيث يجب أن تغطي مخزوناتها مدينوها بالديون قصيرة الأجل فإذا كان فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة،وتتغير احتياجات رأسمال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة.[1]

احتياجات رأسمال العامل الدائم=الاستخدامات المتداولة –الموارد المتداولة

ثالثا:الخزينة:وتتمثل الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف،وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو البنك والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من أجال قصيرة أو متوسطة الأجل وتأخذ صيغتين:[2]

الخزينة=رأسمال العامل الدائم-احتياجات رأسمال

أو:

الخزينة=استخدامات الخزينة –موارد الخزينة

المطلب الثالث:تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستخدمه المؤسسة لتحليل مركزها المالي،ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية الموضوعة من طرف المؤسسة أو من القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.

أولا:مفهوم النسب المالية:

[1] :حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن،2004،ص124

[2] :عبد الحليم كداية،مرجع سبق ذكره،ص94.

يمكن تعريف النسب المالية على أنها:"علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف الميزانية أو معطيات أخرى،كرأسمال أو القيمة المضافة،وتسمح هذه النسب المالية للمحلل المالي بمتابعة تطور وتحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين والبنوك."[1]

كما عرفت:"إيجاد علاقة كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل مثلا،وبمقارنة النسب الخاصة بالمنشاة مع النسب المتوفرة في الصناعة أو النسب المتعارف عليها (النسب النمطية) يمكن الحكم على النشاط من نواحي عديدة."[2]

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف للنسب المالية على أنها:"دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها عند المحللين والماليين."

ثانيا: أنواع النسب المالية: من أهم النسب المالية نجد:

1-نسب السيولة:تشير نسب السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي إن الأصول الجارية تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل.[3]

وتنقسم إلى:[4]

1-1-نسبة السيولة العامة:تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل،وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة /الخصوم

أو بمعنى آخر

نسبة السيولة العامة= (المخزون+الحقوق+النقدية)÷ القروض

ويجب أن تكون النسبة اكبر أو تساوي الواحد أي تحقق المؤسسة رأسمال عامل صافي ايجابي مما يعطي للموردين ثقة اكبر بالمؤسسة. أما أذا كانت اقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها تدارك الوضع بزيادة الديون طويلة الأجل لزيادة رأسمالها أو تخفيض ديونها قصيرة الأجل.

1-2- نسبة السيولة المختصرة:تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير وذلك عن طريق أبعاد المخاطر التجارية،التي تؤثر على المحزونات.

[1]: علي الفضالة أبو الفتوح،التحليل المالي وإدارة الأموال،المكتب الجامعي الحديث،القاهرة،مصر،1999،ص51.
[2]:عبد الحليم كداية،مرجع سبق ذكره،ص96.
[3]:علي عباس،الإدارة المالية في منظمات الأعمال،دار الرائد،عمان،الأردن،دون سنة نشر،ص87.
[4]:جميل احمد توفيق،أساسيات الإدارة المالية،دار النهضة العربية،لبنان،2011،ص111.

وتحسب كمايلي:

نسبة السيولة المختصرة=(الأصول المتداولة-المخزونات)/الخصوم الجارية

وتحسب هذه النسبة بعد النسبة الاولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات مخزون بطيء.

3-1-نسبة السيولة الفورية:تقيس قدرة المؤسسة على السداد وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاح،وذلك دون إن تكون مضطرة لتصفية آو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير.

بعبارة أخرى تبين قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها وتحسب :

نسبة السيولة الفورية= النقدية/ قروض قصيرة الاجل

2-نسب النشاط: تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات آو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد.[1]

ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:[2]

2-1-معدل دوران المخزون:وتمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة ،وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال وتحسب كما يلي:

في المؤسسات التجارية:

تكلفة شراء البضاعة/متوسط المخزون

في المؤسسات الصناعية:

تكلفة شراء المواد الأولية/متوسط المخزون

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة.

2-3-معدل دوران الأصول المتداولة:

[1]:احمد نور،المحاسبة المالية(القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،ص56.

[2]:مصطفى الشيخ فهمي،التحليل المالي،دون دار نشر،رام الله،فلسطين،2008،ص47.

صافي المبيعات/الأصول المتداولة

3-نسب التمويل والاستقلالية المالية:تعبر هذه المجموعة عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناته ومدى اعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية آو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد مايلي:[1]

3-1-نسب التمويل الدائم:تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة/الأصول الثابتة

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فانه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل،أي قيمة الأموال الدائمة تساوي قيمة الأصول الثابتة.وهو ما يجعل رأسمال العامل معدوم.

3-2-نسبة التمويل الذاتي:توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على إمكانياتها الخاصة،وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي =الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

كلما كانت هذه ال[illegible] المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

3-3-نسبة الاستقلالية المالية:تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن داينيها،وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/على

عادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 وإذا كانت كذلك فان البنوك توافق على إقراض المؤسسة.

3-4-نسبة التمويل الخارجي:تعبر هده النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل،وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي=مجموع الديون / مجموع

[1]:مجيد الكرخي،تقويم الأداء باستخدام النسب المالية،دار المناهج،عمان،الأردن،2007،ص185.

كلما قلت هذه النسبة زادت من ثقة الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها.

4-نسب المردودية والربحية:تعبر هذه النسب على قدرة مسيري على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد ومن أهم هذه النسب:[1]

4-1-المردودية المالية:تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة

وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

من الأحسن صعوبات في جدب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

4-2-المردودية الاقتصادية:تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في الاستخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية=النتيجة الصافية /مجموع

4-3-المردودية التجارية(نسبة الربحية الصافية):تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال،وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الربحية الصافية=النتيجة الصافية / رقم الأعمال

لا يتوقف استخدام هده النسب على دراسة حالة المؤسسة بذاتها فقط بل اتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع لان ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

5-القدرة على التمويل على الذاتي: وهي نسبة توضح مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها أي اعتمادها على قدراتها الداخلية أو عن طريق اللجوء إلى مصادر خارجية.وهناك طريقتين لحساب هذه النسبة يمكن توضيحها في الأتي:

[1]. مليكة زغيب،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الجزائر،2010،ص89:

أولا:طريقة الجمع

الجدول(1-2):طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي(طريقة الجمع):

	النتيجة الصافية
+	مخصصات الاهتلاكات والمئونات وخسائر القيمة
-	الاسترجاعات على خسائر القيمة والمئونات
+	نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية
-	فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية
+	فرق التقييم عن الأصول المالية"نواقص القيمة"
-	فرق التقييم عن الأصول المالية"فوائض القيمة"
+	الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية
-	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية
=	**القدرة على التمويل الذاتي**

Source: Chantal Buissant, M.Benkaci ,Berti Edition Alger, Algérie,2011,p47.

ثانيا:طريقة الطرح

الجدول(2-2):طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي(طريقة الطرح):

	إجمالي الفائض الخام للاستغلال
+	المنتجات العملياتية الأخرى
-	الأعباء العملياتية الأخرى
+	المنتجات المالية
-	الأعباء المالية
+	المنتجات غير العادية
-	الأعباء غير العادية
-	الضريبة على الأرباح
=	**القدرة على التمويل الذاتي**

Source:op.cit. .p48

المبحث الثالث:الإطار ألمفاهيمي للقوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية،كما أنها تعد المصدر الرئيسي لتزويد المراجع الداخلي المالي بالمعلومات المالية التي تشمل جميع جوانب المؤسسة

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى:

- مفهوم القوائم المالية.
- خصائصها.
- أنواعها.
- هدافها و الأطراف المستفيدة منها.

المطلب الأول:مفهوم القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

عرفت القوائم المالية على أنها:"مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية المالية لمستوى أداء المشروع،وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال مدة زمنية معينة،وتستند القوائم المالية على مدخلات النظام المحاسبي المتمثلة في البيانات المحاسبية المدونة والدفاتر والسجلات المحاسبية وتقاريرها."[1]

عرفت أيضا:"على أنها عبارة عن ملخص للأنشطة والعمليات الإنتاجية والتمويلية والاستثمارية للمؤسسة،لذلك تتطلب الهيئات الرقابية حد أدنى من المعلومات الواجب توافرها في هذه القوائم المالية حتى تكون مفيدة للمساهم،للمحلل المالي، للدائنين،وللمراجع وكذلك عند اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار و مختلف القرارات الخاصة بمشروعات الأعمال."[2]

وعرفت كذلك:"عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي عن فترة مالية ماضية،آو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مقبلة."[3]

وعرفت كذلك:"عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي عن فترة مالية ماضية،آو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مقبلة."[4]

---

[1]:محمد صالح الحناوي،الإدارة المالية،الدار الجامعية،مصر،2004،ص37.

[2]:المرجع نفسه،ص38.

[4]:حسين القاضي،المحاسبة الدولية،الدار العلمية الدولية،عمان،الأردن،2000،ص200.

وتعرف أيضا:"على أنها أداة توصيل نتائج قياس النشاط المحاسبي ولتحقيق أهداف المحاسبية و المالية،فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبية لفترة زمنية معينة."[1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج تعريف للقوائم المالية على أنها:

"وسيلة تعبير عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي،وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة،كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للإطراف المعنية سواء كانوا داخليين كالإدارة آو الملاك آو خارجيين كالمساهمين والمستثمرين."

المطلب الثاني:خصائص القوائم المالية:

للقوائم المالية مجموعة خصائص ومن أهمها [2]:

أولا:القابلية للفهم:يعني إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم المالية بافتراض أن لديهم مستوى من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمالية والمحاسبية."

ثانيا:الملائمة:تكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت أحداث ماضية آو حاضرة أو مستقبلية.

ثالثا:الموثوقية:أي خلو القوائم المالية من الأخطاء الهامة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة تعرض النتائج المحاسبية عن العمليات وتقديمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وان تكون محايدة وخالية من التحيز."

رابعا:القابلية للمقارنة:ويقصد بها جعل قراء القوائم المالية قادريين على إجراء المقارنات المختلفة بالابتعاد عن القوائم المالية،وذلك بناءا على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

خامسا:الإفصاح:ويكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية والإفصاح عن اثر التغيير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية للفترات السابقة"

المطلب الثالث:أهداف القوائم المالية والأطراف المستفيدة منها

تسعى القوائم المالية لتحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها تقديم معلومات عن المركز المالي للمؤسسة.

أولا:أهداف القوائم المالية: وهي:[1]

[1]:يحيى احمد مصطفى،أساسيات المحاسبة الإدارية،أتراك للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،2007،ص17.

[2]:حسين القاضي،مرجع سبق ذكره،ص170.

- توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة والتي تساعد العديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات.
- تساعد في تقديم معلومات مفيدة في مجال تخطيط الاحتياجات النقدية المستقبلية.
- تقدم معلومات عن موارد المؤسسة تحدد بوضوح موارد المؤسسة والتزاماتها.
- تساعد القوائم المالية على عملية التنبؤ بأداء المؤسسة انطلاقا من أدائها في السنوات السابقة.

ثانيا:الأطراف المستفيدة من القوائم المالية:

هناك عدة أطراف تستفيد من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وهي:[2]

1-الإدارة العليا:الإدارة التي اتخذت قرارات وجهزت الموازنات المالية ووضعت خطط العمل وأصحاب الشركة والملاك يريدون أن يعرفوا ما قامت به الإدارة خلال السنة،حيث لا يستطيع التهرب من الأرقام آو إخفاؤها لأنها ستظهر النتائج من خلال القوائم المالية."

2-حملة الأسهم:الراغبين في شراء آسهم الشركات يفكرون قبل الشراء في معرفة الوضع المالي للشركة إن كان ثابت آو متغير قبل الشراء حيث أن استثمارهم في الشركة ضعيفة هي مخاطرة،لذلك يتوجب عليهم الاطلاع على القوائم المالية وفهمها قبل شراء الأسهم.

3-الدائنين:وهم أكثر الأطراف اهتماما بالقوائم المالية ونتائجها حيث على أساس الوضع المالي القائم للمؤسسة يقررون منح القروض والتسهيلات الائتمانية من عدمها لهذه الشركات ومعرفة قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الدين والفوائد المستحقة خلال نشاطها من خلال قراءة القوائم المالية والتحليل المالي ومقارنة الأرقام لاتخاذ القرار الائتماني.

4-المدقق الداخلي أو الخارجي:يحتاج المدقق إلى الاطلاع على القوائم المالية والتأكد من مصداقيتها وموضوعيتها حتى يستطيع إبداء رأيه حول عدالتها.

5-الحكومة:تحتاج الحكومة لقراءة هذه البيانات من اجل ضرائب الدخل لمعرفة الوضع الاقتصادي لهذه الشركات وما يؤثره على الدخل الوطني.

المطلب الرابع:أنواع القوائم المالية

يمكن حصر أنواع القوائم المالية في الأتي:

أولا:قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية):وهي عبارة عن عملية جرد لكافة أصول الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى مختلف مصادر تمويلها (الخصوم)حيث يرتب جانب الأصول بإتباع قاعدة السيولة والخصوم بإتباع درجة الاستحقاق.[3]

---

[1]:السعيد فرحات جمعة،مرجع سبق ذكره،ص83.

[2]:كمال الدين الدهراوي،تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار،دار الفكر،عمان،الأردن، 2000،ص34.

[3]:طارق عبد العال حماد،التقارير المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2005،ص17.

والمعلومات التي يجب عرضها في الميزانية العمومية،يمكن إيضاحها فيمايلي:[1]

1-جانب الأصول:

- التثبيتات المادية وغير المادية.
- الاهتلاكات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة(أعباء مقيدة سلفا)
- الخزينة الموجبة وما يعادلها.

2- جانب الخصوم:

- الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقدرة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس مال المصدر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية.
- الالتزامات المتداولة وغير المتداولة التي تتضمن الفائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المخصصات للأعباء والخصوم الممثلة(نواتج العمليات المقيدة سلفا).
- خزينة الأصول السالبة وما يعادلها.
- المساهمات المسجلة طبقا لحقوق الملكية وحقوق الأقلية.

وهناك معلومات أخرى يمكن أن تدرج ضمن الميزانية يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- وصف طبيعة كل عنصر من الاحتياطات.
- قيمة كل الزبائن والديون الأكثر من سنة.

ثانيا:جدول حسابات النتائج(قائمة الدخل):"وهو عبارة عن بيان يلخص الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة من خلال السنة المالية.ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل آو تاريخ التسديد،حيث النتيجة المالية للسنة المالية."[2]

والمعلومات التي يجب عرضها في جدول حسابات النتائج هي:[3]

[2] :قرار وزير المالية بتاريخ2008/70/26 الصادرة بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 2007/03/25 المحدد لقواعد التقييم والتسجيل ومحتوى القوائم المالية ومدونة الحسابات،المادة10/200،ص7.

[2] :غسان مطارنة الفلاح،تحليل القوائم المالية،دار المسيرة،عمان،الأردن،2006،ص37.

[3] :دونالد كيزو،المحاسبة المتوسطة،دار المريخ،بيروت،لبنان،2005،ص168.

1-هامش الربح الإجمالي:ويمثل الفرق بين المبيعات وتكاليف شراءها وإنتاجها،ويقيس هامش الربح الإجمالي قدرة المؤسسة على التفاوض مع العملاء والموردين حيث كلما اتسع هذا الهامش كلما عبر ذلك عن قوة المؤسسة التفاوضية.

2-القيمة المضافة:وتمثل الثروة الإضافية التي تكونها الوحدة الاقتصادية بعد إنقاص ما تستهلكه من المؤسسات الأخرى،وهي تعبر عن القيم التي تضيفها الوحدة إلى السلع والخدمات التي تحصل عليها من الخارج وذلك باستعمال عوامل الإنتاج وتعتبر مؤشر لقياس وزن الوحدة الاقتصادية.

3-الفائض الإجمالي للاستغلال:يمثل الموارد التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من خلال نشاطها الرئيسي للاستغلال الذي تقوم به وذلك باستعمال عوامل الإنتاج ويعتبر مؤشر لقياس أدائها التجاري والإنتاجي.

4-النتيجة العملياتية:وهي تمثل مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية وإنتاجية مضافا إليها الأنشطة العملياتية الأخرى مثل التنازل عن التثبيتات والقيم المنقولة للتوظيف.

5-النتيجة المالية:وتتمثل في نتيجة الأنشطة المالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وتعتبر مؤشر لقياس الحدود القصوى لعملية الاستدانة وتساهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات التمويلية.

6-النتيجة العادية قبل الضريبة:وهي تمثل نتيجة جميع الأنشطة المالية التي يقوم بها الوحدة الاقتصادية قبل خصم الضرائب منها.

7-النتيجة الصافية للأنشطة العادية:هي الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب.

8-النتيجة غير العادية:هي نتيجة الأنشطة غير المتكررة والتي تقوم بها المؤسسة في الحالات استثنائية مثلا:خسائر نزع الملكية،كوارث غير متوقعة.....الخ

9-صافي نتيجة السنة المالية:وتتمثل في مجموع الأنشطة المالية والتي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب واجبة الدفع.

ويمكن تمييز صنفين من جدول حسابات النتائج،جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة،جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

ثالثا:قائمة التدفقات النقدية:"وهي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة،سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو خارجة.ويطلق عليها أيضا جدول سيولة

الخزينة،وتهدف إلى تقديم قاعدة لمستخدمي الكشوف لمالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة للخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.[1]

ويمكن تقسيم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام هي:[2]

1-التدفقات المتولدة عن الأنشطة التشغيلية:وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج الوحدة وتدخل في تحديد صافي الدخل مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد وكذلك تسديد المصروفات والموردين والعاملين وسداد الفوائد.

2-التدفقات المتولدة عن أنشطة الاستثمار:وتتمثل في التحصيلات الناتجة عن التنازل عن التثبيتات وإعانات الاستثمار والتسديدات الناتجة عن حيازة التثبيتات.

3-التدفقات الناشئة عن التمويل:وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرت في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأس مال جديد من الملاك آو المساهمين وإمدادهم بالعوائد وكذلك مديونية الوحدة الاقتصادية فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

ويتم إعداد قائمة تدفقات الخزينة بطريقتين:

1-الطريقة المباشرة:تتمثل في تقديم الفصول الرئيسة لدخول وخروج الأموال الإجمالية قصد تدفق مالي صافي حيث تقرب هدا التدفق إلى النتيجة الصافية قبل الضريبة الفترة المقصودة.

2-الطريقة غير المباشرة: تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان:اثر المعاملات دوت التأثير في الخزينة،التفاوض أو التسويات آو التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل.

رابعا:جدول تغير الأموال الخاصة:يشكل ها الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي يتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بمايلي[3]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- التغيرات في الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

عمليات الرسملة.

- توزيع النتائج التخصيصات المقدرة خلال السنة المالية.

---

[1]:مصطفى رضا عبد الرحمان،مبادئ المحاسبة المالية،مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة،مصر،2006،ص30.

[2]:دونالد كينز،مرجع سبق ذكره،ص170.

[3]:جون ستيل،كيف تكتب التقارير المالية،ترجمة قسم الترجمة،دار الفاروق،القاهرة،مصر،2006،ص59.

خامسا:ملحق الكشوفات المالية:"يتضمن معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف،وتكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومات المرافقة في الملاحظة الملحقة."[1]

ويشمل ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تتضمن النقاط الآتية:[2]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن القوائم المالية الموضحة سابقا.
- المعلومات ذات الطابع العام آو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب بإظهارها في ملحق الكشوف المالية وتتمثل فيمايلي:

- الطابع الملائم للأعلام.
- أهميته النسبية.

وعليه فان ملحق الكشوف المالية يجب أن يشتمل إلا على معلومات هامة،الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها بالوثائق على ممتلكات الوحدة ووضعيتها المالية ونتائجه.

المبحث الرابع:مراجعة القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء المالي

يقوم المراجع الداخلي المالي بدور هام في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية عن طريق مراجعتها والتأكد من إنها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

[1] :المرجع نفسه،ص60.

[2] :طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره،ص25.

المطلب الأول:تخطيط مراجعة القوائم المالية.

حتى تتم مراجعة القوائم المالية بطريقة سليمة يجب على المراجع الداخلي المالي ان يقوم باختبارات وان يتخذ قرارات خاصة بعملية التخطيط وكذلك بدرجة اطمئنانه لصحة هذه القوائم و تتلخص عملية التخطيط فيمايلي:

أولا:اختيار إجراءات المراجعة المناسبة والملائمة:[1]

من المفروض أن يكون هناك حد أدنى لإجراءات المراجعة التي تطبق عند مراجعة أي حساب فالمراجع الداخلي المالي يختار بنفسه ما يراه حد أدنى مناسب لإجراءات المراجعة التي تتبع في كل حالة،فاذا كانت ظروف غير عادية آو خاصة فعلى المراجع اختيار الإجراءات التي تناسب هذه الظروف.

ثانيا:اختيار الحجم المناسب للعينات الإحصائية:[2]

يختلف الحجم باختلاف الظروف التي تؤثر على اختيار إجراءات المراجعة المناسبة،فاختيار هذا الحجم يعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها المراجع الداخلي المالي نظرا لاختلاف أحجام المجتمعات المحاسبية ونظرا لوجود حد أدنى لحجم العينة التي تختار من حجم معين.

ثالثا:اختيار التوقيت المناسب لإجراءات المراجعة:[3]

هناك إجراءات يجب أن تؤدى في تاريخ قريب من تاريخ الميزانية بسبب تغير أرصدة الحسابات من يوم لآخر مثل الأوراق المالية،فالتوقيت المناسب لباقي إجراءات المراجعة يعتمد على موعد انتهاء المؤسسة من إعداد الكشوف اللازمة والتسجيل بالدفاتر المختصة وتتم هذه الإجراءات غالبا بعد انتهاء السنة المالية.

رابعا:درجة اطمئنان المراجع لصحة القوائم المالية:[4]

هي درجة احتمال أن تعبر القوائم المالية بصدق عن المركز المالي أي احتمال خلوها من الأخطاء،فالمراجع المالي قبل قيامه بعملية المراجعة يقوم بتحديد درجة الاطمئنان المرغوبة بناءا على تقديره.

---

[1] :يوسف محمود جربوع،مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن،2000،ص80.

[2] :المرجع نفسه،ص81.

[3] :شدري معمر سعاد،مرجع سبق ذكره،ص81.

[4] :عبد الفتاح محمد الصحن،المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية،الدار الجامعية،القاهرة،مصر،2008،ص41.

ويلاحظ أن تحديد درجة الثقة في البيانات المالية هي 95 بالمئة أي هناك سماح للوقوع في الأخطاء بنسبة 5 بالمئة كحد أدنى وتتحقق هذه الدرجة عن طريق جمع الأدلة الإثبات،حيث كلما زادت درجة الاطمئنان المحققة عن الدرجة المرغوبة كلما زادت درجة ثقة المراجع في القوائم المالية لا تتضمن أخطاء وعليه يجب فيجب أن تكون درجة الثقة اكبر من الدرجة المرغوبة آو امتنع المراجع أبداء رايه في التقرير،فدرجة الاطمئنان المرغوبة تتحدد عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الحصول على أدلة إثبات إضافية مع العائد الذي يحصل عليه من هذه الأدلة الإضافية،فمن الظروف التي تستدعي اختياره درجة اطمئنان اكبر من الدرجة المعتادة هي الاعتماد الغير اعتمادا كبيرا على القوائم المالية،ويرجع ذلك إلى وجود أخطاء جوهرية يترتب عليها ضرر اجتماعي بالغ لعدد من الأشخاص،فمن المؤشرات التي يعتمد المراجع في تحديد ذلك هي حجم وملكيتها والتزاماتها،ومن بين الظروف كذلك المؤشرات التي توحي بتعرض المؤسسة لإفلاس آو لصعوبات مالية.وبعد ذلك انتهاء السنة المالية وفي مثل هذه الظروف يجب على المراجع الداخلي المالي أن يزيد من درجة الاطمئنان المرغوبة وبالتالي تزيد أدلة الإثبات التي يحصل عليها.

المطلب الثاني:الاختبارات المتبعة في مراجعة القوائم المالية

يتم تقسيم تلك الاختبارات إلى:

أولا:الفحص الإجرائي للعمليات المالية بالمؤسسة:

يهدف هذا الأخير إلى التأكد من إن نظام الرقابة الداخلية مطبق فعلا في أداء العمليات المؤسسة كما هو مرسوم ومحدد من قبل إدارة المؤسسة.فمثلا إذا قام موظف بمراجعة العمليات المحاسبية في فواتير المبيعات ويلاحظ وجود توقيع هذا الموظف عليها وإذا ما حدث العكس فان نظام الرقابة غير مطبق،فالفحص الإجرائي ينصب على تنفيذ الإجراءات التي وضعتها المؤسسة ولا تتعلق بالقيم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر.[1]

ثانيا:مراجعة العمليات والأرصدة:يهدف هذا التقييم إلى التأكد من صحة القوائم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر ومن صحة أرصدة الحسابات،فهذا الأخير يقوم بمراجعة تفاصيل العمليات التي تتعلق بالمراجعة المستندية والتي تهدف إلى التحقق من إن العمليات المسجلة بالدفاتر تخص المؤسسة محل المراجعة.كما يقوم بالاختبار المباشر للأرصدة التي يتم فيها التحقق من صحة رصيد حساب معين مثلا الطلب من البنك الذي تتعامل معه المؤسسة بإرسال شهادة بأرصدة حسابات المؤسسة يذكر فيها الأرصدة دون ذكر تفاصيل العمليات،ومن تقسيماتها نجد كذلك المراجعة التحليلية للأرصدة التي تعني اختبارات تحقيق المعلومات المالية التي تتم بدراسة ومقارنة علاقة البيانات،فالغرض الأساسي من تطبيق هذه الدراسة هو توقع المراجعة من وجود علاقة بين البيانات،فهذه العلاقة تعتبر دليلا من أدلة إثبات،وإذا وقعت تقلبات فعلى المراجع فحص الموضوع.[2]

[1]:عبد السلام البيومي،علم تدقيق الحسابات،دار وائل،عمان،الأردن،2004،ص17.

[2]:حيدر محمد علي،مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة،دار الحامد،عمان،الأردن،2007،ص70.

المطلب الثالث:مراجعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

لابد أن تشمل القوائم المالية على كاف المعلومات الضرورية لمستخدميها كونها أساس اتخاذ القرارات المالية ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات أضافية آو في جداول ملحقة.

ويجب أن توفر القوائم المالية إيضاحات متممة لها معلومات تمثل الأساس للفهم الصحيح للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية مع استبعاد أي إفصاح يخالف مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.[1]

ومن المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية نذكر:[2]

- الإفصاح عن مكونات الميزانية وارتباطاتها.
- الإفصاح عن الأصول لمتداولة.
- الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل.
- الإفصاح عن الأصول وحقوق الملكية.
- الإفصاح عن الأصول وكل الأمور المرتبطة بالقوائم المالية.
- الإفصاح عن الديون وحقوق الغير.

كما يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي والتدفق النقدي للمؤسسة والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.أي انه يجب الإفصاح الملائم لمستخدمي القوائم المالية والاستجابة للمتطلبات المحاسبية.[3]

ولابد على المراجع من التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية وأنها قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما،كما أنها تتفق مع المعلومات المتوفرة لدى المراجع.

فلا يكتفي المراجع بالتحقق من صحة ماهو وارد بالقوائم المالية طبقا للأرصدة الظاهرة بالدفاتر والسجلات بل يتعين عليه أن يقوم بفحص آخر كامل يشمل:

أولا:تحقيق مفردات القوائم المالية:وهو أن يتأكد من أن الميزانية تعطي صورة صادقة وواضحة عن المركز المالي للمؤسسة.

ثانيا:تقييم المفردات:يتعين على المراجع لإنهاء عملية المراجعة إن يتأكد من القيمة المقدرة للمفردات سواء كانت أصول آو خصوم صحيحة في تاريخ الميزانية وذلك لتطبيق المبادئ والقواعد والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وهذا ما يطلق عليه عملية"التقييم".[4]

---

[1]:كمال الدين الدهراوي،مرجع سبق ذكره،ص51.

[2]:اعلي فضالة ابو الفتوح،أساسيات المحاسبة والتكاليف،دار الكتب العلمية، الإسكندرية،مصر،1997،ص72.

[3]:سالم عبد الله،المحاسبة الدولية والتطبيق العملي،مؤسسة الوراق،بيروت،لبنان،2002،ص74.

[4]:خالد الراوي،التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي،دار المسيرة،عمان،الأردن،2000،ص 29.

ولا تتم عملية التقييم على أساس القيمة السوقية للأصول في تاريخ الميزانية،ولكنها تتم على أساس مبادئ وقواعد فنية متعارف عليها لذلك تتوقف دقة وصحة الميزانية على صحة مفرداتها،ولابد على المراجع أن يوليها عنايته الخاصة حتى يمكن آن تكون الميزانية دقيقة في مدلولها إلى أقصى حد ممكن لخدمة مستخدمي القوائم المالية.[1]

وتتمثل مهمة المراجع في القيام باختبار صحة ودقة هذه القيم وتطبيق القواعد والمبادئ العلمية والفنية المتعارف عليها،حيث انه ليس مخيرا في عملية التقييم لأنه من ليس بإمكانه ضمان دقة وصحة القوائم المالية للمؤسسة التي يعمل بها إلا من خلال التقييم،ورغم أن عملية التقييم منفصلة عن التحقيق إلا انه من الأسهل على المراجع أن ينفذها عمليا معا كأنهما عملية واحدة.[2]

إضافة إلى ذلك فان المراجع لابد عليه أن يضع من بين اهتماماته اكتشاف الأخطاء والغش،حيث انه لابد عليه من الإشارة إليه من خلال تقريره،فالأخطاء منها ما هو مقبول والآخر لا يمكن قبوله كونه مضلل لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة،أما الغش فيعبر عن كافة التصرفات التي تقوم على أساس التدليس واخفاء الحقائق عمدا،وبما يعود ذلك إلى الرغبة في الاختلاس موجودات المؤسسة.[3]

ويتعين على المراجع إذا دخل إليه أي شك عن وجود خلل آو أخطاء أو تلاعب بالدفاتر أن يوسع من نطاق اختباراته حتى يزيل الشك،أو يكشف عن هذا الخطأ أو التلاعب.

ويتوجب على المراجع الإفصاح عن المعلومات الهامة التي من شانها الإفصاح عن تغير واختلاف جوهري أي اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية،ويتم تقدير كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية ومن متطلبات الإفصاح مايلي:[4]

أولا:السياسات المحاسبية:تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية تختلف من مؤسسة لأخرى وهذه المبادئ المحاسبية تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة.

ثانيا:الأطراف والصفات الهامة:يجب أن تشمل ملاحظات مراجع القوائم المالية على وصف للصفات الهامة التي أبرمت بين المؤسسة وأطراف أخرى.

ثالثا:الأحداث اللاحقة:تغطي القوائم المالية فترة معينة وهي التي تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور.

رابعا:الشكوك حول استمرار المؤسسة:يتم أعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المشروع ففي حالة توفر معدي القوائم المالية على معلومات تفيد أن افتراض استمرار

---

[1]. المرجع نفسه،ص32.

[2]. جورج دانيال غالي،تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة،الدار الجامعية،مصر،2001،ص 106.

[3]. المرجع نفسه،ص108.

[4]. عبد السلام البيومي،المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية،شركة جلال للطباعة،القاهرة،مصر،2003،ص156.

المشروع غير قائم وان هناك شكوك حول استمرار المؤسسة،فهنا يجب على المراجع الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

خامسا:الالتزامات المحتملة:وتتمثل في الالتزامات التي تحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص حدوثها من عدمه مثل القضايا المرفوعة على المؤسسة أو من طرفها فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمي من القوائم المالية.

المطلب الرابع:إعداد تقرير مراجعة القوائم المالية:

بما إن تقرير المراجعة يمثل المنتج المادي الأساسي للمراجعة باعتبار انه يتضمن المعلومات التي يقوم المراجع الداخلي المالي بإبلاغها للمستخدمين ومن ثم يجب إن تكون متوافقا مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة،وتحقيقها لذلك فقد اصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أربعة معايير تحكم إعداد تقرير مراجعة القوائم المالية هي:[1]

أولا:مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:أي انه يجب أن ينص التقرير على ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ثانيا:الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية:أي انه يجب أن يحدد التقرير الظروف التي لم يتم فيها تطبيق المبادئ بشكل ثابت في الفترة المالية مقارنة بالفترة السابقة،وتطبيقا لذلك فإذا لم يتضمن تقرير المراجعة صيغة محددة تشير للعكس فان قارئ آو مستخدم القوائم المالية يمكن أن يستنتج أن المبادئ المحاسبية قد تم تطبيقها بشكل ثابت ومتسق.

ثالثا:الإفصاح الكافي:أي انه يجب أن يتضمن التقرير ما إذا كانت المعلومات التي قدمتها القوائم المالية تتصف بالشمول والكمال والملائمة والقابلية للفهم أو العكس.

رابعا:التعبير عن الرأي:أي يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع بخصوص القوائم المالية ككل آو بيان بان هذا الرأي لا يمكن التعبير عنه.وفي حالة عدم التمكن من إبداء الرأي في القوائم المالية ككل فيجب أن يتم ذكر أسباب ذلك.

كما يتضمن التقرير نصائح وتوجيهات حول الأداء المالي للمؤسسة من خلال الحكم على كيفية استخدام مواردها المتاحة،حيث لا يتسنى له ذلك إلا من خلال القيام بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مختلف الأدوات لذلك والتي امثل في استخراج التوازنات المالية،النسب المالية وتحليل كل منها للوقوف على الأداء الفعلي للمؤسسة بالإضافة إلى الاستعانة بالمقارنات أي مقارنة الأداء الحالي مع الأداء في الفترات السابقة،ومن خلال النتائج التي يتوصل إليها المراجع الداخلي المالي يستطيع إبداء رأيه من خلال التقرير ومن هنا يتضح أن المراجعة الداخلية المالية تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من جهة ومن جهة أخرى يمثل تقييم الأداء المالي وسيلة هامة من وسائل المراجعة الداخلية المالية.

[1] :امين السيد احمد لطفي،مراجعة المعلومات المحاسبية ومسؤوليات التقرير،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2009،ص 512

ويمكن تلخيص مراحل إعداد التقرير في الأتي:[1]

المرحلة الأولى:مرحلة التخطيط لإعداد التقرير التي سيتم إصدارها سواء المرحلية أو النهائية.

المرحلة الثانية:تكون متزامنة مع عملية المراجعة ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولا بأول.

المرحلة الثالثة:جمع أجزاء التقرير في وثيقة واحدة موحدة التنسيق والترتيب.

خلاصة الفصل:

المراجع الداخلي المالي من خلال قيامه بالمراجعة الداخلية المالية يقوم بفحص القوائم المالية ومراجعة القوائم المالية من اجل التأكد من أنها معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها،والتي تسمح لمستعمليها بأخذ صورة صحيحة عنها،ويساهم المراجع الداخلي المالي في تقييم الأداء المالي من خلال بواسطة تقريره الذي يعد في نهاية عملية المراجعة والذي يحتوي على أهم ملاحظاته،حيث يقدمه في شكل توصيات للإدارة.

[1] :ثناء علي القباني،المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني،الدار الجامعية،القاهرة،مصر،2006،ص22.

تمهيد الفصل

تعتبر مطاحن مرمورة -قالمة- شركة فرعية تابعة لمجمع السميد –قسنطينة-وبما إنها ذات مكانة اقتصادية على مستوى ولاية قالمة،وتولي اهتمام للمراجعة الداخلية المالية ونظرا لأهمية هذه الأخيرة على مستوى المؤسسات الاقتصادية ككل،فقد قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة مرمورة للوقوف على مختلف المراحل والخطوات التي تقوم بها عملية المراجعة الداخلية المالية، وكيفية مساهمتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

حيث يتم التطرق في هذا الفصل لإلمام بجوانب الموضوع إلى النقاط التالية:

- بطاقة تعريفية عن مطاحن مرمورة.
- المراجعة الداخلية المالية على مستوى مطاحن مرمورة.
- مراجعة القوائم المالية.
- تحليل النسب والتوازنات المالية.
- إعداد تقرير المراجعة الداخلية والمعلومات التي يتضمنها.

المبحث الأول:تقديم المؤسسة محل الدراسة(مطاحن مرمورة-قالمة-).

من المهم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة لذلك من خلال هذا المبحث سيتم التعريف بمطاحن مرمورة (قالمة) حيث سيتم التعرض للنقاط التالية:

- نشأتها ،تطورها،تنظيمها،وظائفها.
- اليد العاملة بها والأطراف المتعاملة معها.

المطلب الأول:نشأة مطاحن مرمورة-قالمة-

نشأت مطاحن مرمورة من مجمع رياض قسنطينة أي مؤسسة الصناعات الغذائية ومشتقاتها وقد انبثقت عن شركة سمباك وذلك في إطار القانون القانون 01/82 المؤرخ في 22 جانفي 1982 أصبحت هذه المؤسسة عمومية ومستقلة ذات رأسمال خاص،وفي 22 نوفمبر 1982 نتجت عن عملية هيكلة السمباك مؤسسات:

- الرياض قسنطينة.
- الرياض سطيف.
- الرياض الجزائر.
- الرياض تيارت.
- الرياض بلعباس.

أولا:التعريف بمجمع رياض قسنطينة:

في 1989/01/01 عرفت المؤسسة إعادة هيكلة أخرى والتي أعطت تسع ورشات إنتاجية فرعية للحبوب،وإنتاج وتسويق السميد والعجائن الغذائية،وتكعيب النخالة.وفي عام 2000 عرفت مؤسسة الرياض تسمية أخرى وهي:

1-مجمع السميد:يقع مجمع السميد بالمنطقة الصناعية بالمار حي 20 آوت ص.ب رقم 45،الوكالة البريدية قسنطينة.وهو ذو رأسمال اجتماعي يقدر ب 1700.000.000 دج ،وهو قطاع عام تابع لوزارة الفلاحة ذو وضعية تجارية وصناعية.

و أهم الوحدات التابعة للمجمع نذكر ما يلي:

- مطاحن سيدي ارغيس (أم البواقي).
- مطاحن الاوراس (باتنة).
- مطاحن الليطوال و الحروش (سكيكدة).
- مطاحن سيدي راشد (قسنطينة).
- مطاحن سيبوس (عنابة).
- المطاحن الكبرى لعوينات(تبسه).
- خمائر الشرق (بوشقوف).
- مطاحن مرمورة (قالمة).
- المخبر المركزي (قسنطينة).

ثانيا: التعريف بمطاحن مرمورة (قالمة): تأسست في نوفمبر 1989 في إطار تجديد المؤسسات عن مؤسسة سمباك سابقا واستقلت في شهر ماي 1990،تقع في دائرة هليوبوليس

في الجهة الشرقية،احمد زمولي على الطريق الوطني رقم 21.تتربع على مساحة تقدر ب125000متر مربع مقسمة إلى عدة هياكل.

وهي شركة مساهمة ذات رأسمال اجتماعي يقدر ب 135000000 دج يعمل بها 120 عامل،ويتركز نشاطها الإنتاجي على إنتاج نوعين من السميد العادي والممتاز باستخدام المادة الأولية المتمثلة في القمح الصلب وتنقسم مطاحن مرمورة إلى:

- الوحدة الإنتاجية والتجارية هليوبوليس لوحدة المقر تقدر طاقتها الإنتاجية ب:650 قنطار في اليوم.
- الوحدة الإنتاجية والتجارية بوشقوف ذات طاقة إنتاجية تقدر ب:250 قنطار في اليوم.

المطلب الثاني:التنظيم في مطاحن مرمورة.

تقسيم العمل والتنظيم يلعب دورا هاما في تنظيم الوحدة الاقتصادية وهذا ما سيتم إيضاحه من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة وشرح وظائف الأقسام والمصالح.

أولا:الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل(1-3):الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة -قالمة-

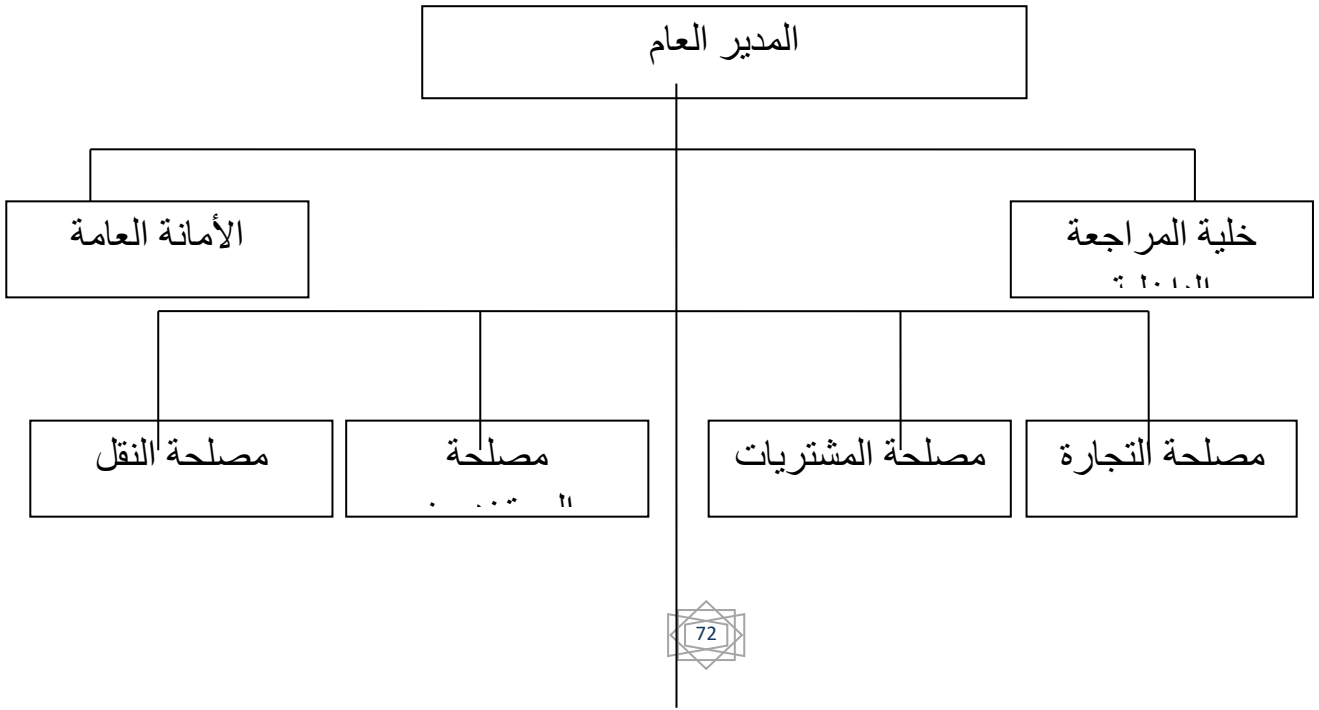

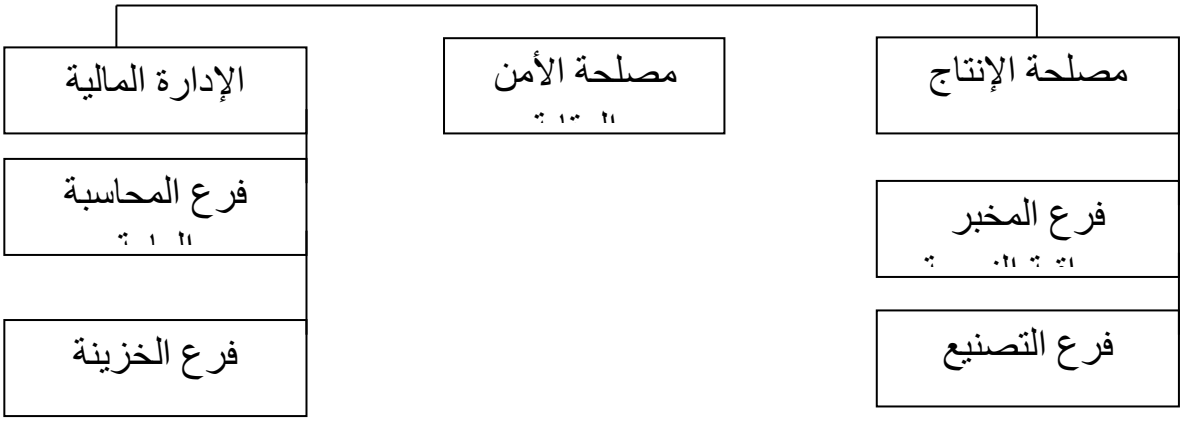

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

ثانيا:شرح الوظائف والأقسام:

1-المدير العام:يمثل أعلى هيئة في المؤسسة وهو المسؤول الأول والأخير يتولى متابعة سير الوحدة يوميا ووضع القرارات وتحويلها إلى المصالح المعنية.

2-الامانه العامة:تعمل على الربط بين رؤساء المصالح والمدير وبين المدير والعملاء.

3-مصلحة الإدارة المالية:تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح داخل المؤسسة حيث تقوم بمختلف العمليات المالية والمحاسبية كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية، وتنقسم إلى فرع المحاسبة العامة ومصلحة الخزينة ويتوليان تسجيل مختلف العمليات التي تجري داخل الوحدة.

4-مصلحة الإنتاج:تقوم بالإشراف على عملية الإنتاج ابتداء من دخول المادة الأولية إلى ورشة الإنتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية وتصبح منتج تام.

5-مصلحة المشتريات والمخزونات:تتولى شراء وتوفير كافة المستلزمات من مواد أولية ومواد تعبئة وتغليف،وكذلك توفير الآلات الإنتاجية وقطع الغيار للماكينات الشغالة بالإضافة إلى تخزين المواد المشتراة والمنتجات والاهتمام بعملية صرفها من المخازن.

6-مصلحة الصيانة:تتولى مسؤولية القيام بأعمال الصيانة للأجهزة والآلات.

7-مصلحة المستخدمين:تتولى شؤون الموارد البشرية كما تشرف على قسم التكوين وتقوم بمتابعة المتربصين والعمال.

8-مصلحة التجارة:تلعب هذه المصلحة دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب ومختلف متطلبات عملية الإنتاج.

9-مصلحة النقل: تتكفل بنقل المواد الأولية من مراكز الشراء إلى الوحدة باستخدام وسائل نقل خاصة بالوحدة أو بوسائل الممون،كما تهتم بنقل المنتج النهائي (السميد) إلى العملاء كما تتولى هذه المصلحة أيضا تحديد تكاليف النقل والمتابعة والمراقبة المستمرة لوسائل النقل وكذا تسديد فواتير النقل.

10- خلية المراجعة المالية: هي خلية من ثلاث موظفين داخل المؤسسة يتم تعيينهم من قبل المدير العام يتولون مهمة المراجعة الداخلية المالية للقوائم المالية للمؤسسة ومختلف العمليات التي تقوم بها هذه الأخيرة، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية ومعالجة الأخطاء إن وجدت.

المطلب الثالث:وظائف مطاحن مرمورة –قالمة- وأهدافها.

يمكن تلخيص وظائف و أهداف هذه الوحدة الاقتصادية في الأتي:

أولا:الوظائف:

1-إنتاج السميد والعجائن الغذائية وتكعيب النخالة:حيث تمر العملية الإنتاجية بالمراحل التالية:

1-1-مراقبة النوعية:مهمة هذا الفرع تتمثل في الفحوصات والتحليل التي تجري على المادة الأولية.

1-2-التصنيع:وهو بدوره يمر بسلسلة من المراحل وهي:

1-2-1-التنقية:تتم تنقية القمح داخل ورشة خاصة بالتنقية.

1-2-2-الغسل والتنظيف:بعد التنقية يمر القمح إلى ورشة الغسل والتنظيف حيث يتم غسله وتنظيفه بواسطة آلة الغسل بالماء.

1-2-3-التصفية والتجفيف:تتم عملية التجفيف بواسطة آلة تسهل عملية طحنه.

1-2-4-الطحن والغربلة:يتم تفتيت القمح حتى يصبح سميد ثم غربلته عبر آلات الغربلة بالترتيب.

1-2-5-التعبئة والتغليف:يتم تعبئة السميد العادي في أكياس ذات 25 كلغ،و السميد الممتاز في أكياس ذات 25 أو 10 كلغ.

2-تسويق السميد ومختلف منتجاتها:وذلك من خلال إتباع السياسات تسويقية مناسبة وتوجيه الإنتاج نحو منتجات ذات نوعية جيدة يكون السوق بحاجة إليها.

ثانيا:الأهداف: تتمثل فيما يلي:

- توفير احتياجات السوق والمستهلكين من السميد ومشتقاته.
- التقليص من التكاليف وزيادة الأرباح.
- التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- استثمار الموارد الأولية المتاحة للحصول على اكبر عائد.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية.

المطلب الرابع:اليد العاملة في مطاحن مرمورة-قالمة- والأطراف المتعاملة معه.

تمتلك مطاحن مرمورة يد عاملة معتبرة تعمل على تسيير أنشطة المؤسسة،كما لها مجموعة من العلاقات مع عدة أطراف سيتم التطرق لها من خلال هذا المطلب.

أولا:اليد العاملة في مطاحن مرمورة:

تبلغ اليد العاملة في مطاحن مرمورة حوالي 120 عاملا موزعين على عدة فئات مهنية إطارات،تقنيين وعمال ويمكن تقسيمه كالأتي:

الجدول(3-1):توزيع اليد العاملة حسب الفئات المهنية.

الفئة المهنية	العدد
إطار مسير	01
إطار سامي	08
إطار متوسط	24
التنفيذيون	87
المجموع	**120**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

الجدول(3-2):توزيع اليد العاملة حسب النشاط.

النشاط	العدد
الإنتاج	53
الإدارة	51
الدعم التنفيذي	16
المجموع	**120**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة

ثانيا:المؤسسات المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية مرمورة:

1-الموردون:تعتبر التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة المورد الأساسي للوحدة بالمادة الأولية وهي القمح الصلب،أما بقية الموردون فهم مؤسسة خاصة بعنابه تتولى مهمة تزويد المؤسسة بمواد التغليف والتعبئة،بالإضافة إلى موردي قطاعات غيار المتعلقة بالآلات الإنتاجية.

2-العملاء وهم:تجار الجملة ،تجار التجزئة،مركز البيع الموجود في قالمة.

المبحث الثاني:المراجعة الداخلية المالية وتقييم النظام الرقابة الداخلية على مستوى مطاحن مرمورة بقالمة.

يعتبر وجود خلية مراجعة داخلية على مستوى مطاحن مرمورة نقطة ايجابية تساعد مطاحن مرمورة على الاطمئنان أكثر على عملياتها من خلال المتابعة المستمرة من طرف المراجع الداخلي، عكس المراجعة الخارجية التي تتم وفق فترات محددة.وسيتم من خلال هذا المبحث التعرض للنقاط التالية:

- المراجعة الداخلية المالية على مستوى مطاحن مرمورة.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول:المراجعة الداخلية المالية داخل مطاحن مرمورة-قالمة-

تتشكل لجنة المراجعة الداخلية المالية داخل مطاحن مرمورة من ثلاث أعضاء مراجع مالي رئيسي ومراجعين مساعدين له،وتعين هذه اللجنة من طرف المدير العام،وهي خلية مستقلة مهمتها الرئيسية القيام بالمراجعة الداخلية المالية للمطاحن وإبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية ونوعية التسيير.

وبهذه الصفة فهي تتأكد من أنها تمت بما يوافق الإجراءات الداخلية المحددة للمؤسسة،ومراجعة المعلومات المالية والتأكد من موثوقية الحسابات.

يترأس هذه الخلية مراجع سامي يتولى بنفسه وضع برنامج المراجعة الداخلية ويتفرع عنه مراجعين مساعدين يخضعان لأوامره وتوجيهاته طيلة فترة المراجعة،حيث يتولى احدهما مهمة جمع المعلومات ومختلف أدلة الإثبات التي تتطلبها عملية المراجعة ،في حين يساعد المراجع المساعد الثاني المراجع الرئيسي في أداء عمله حسب ما يقتضيه الأمر.

ويقوم المراجع الداخلي المالي داخل مطاحن مرمورة بوضع برنامج للمراجعة الداخلية،حيث يقوم بمراجعة كل مصلحة على حدا ويحدد لكل منها فترة زمنية معينة، وفي نهاية كل عملية مراجعة فرعية يعد تقريرا

يسجل فيه ملاحظاته عن المصلحة التي قام بمراجعتها، ويستمر بنفس الطريقة حتى ينهي كافة المصالح والأقسام الموجودة داخل المؤسسة،ومن خلال مجموعة التقارير التي أعدها يقيم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

والى جانب تقييم النظام الرقابة الداخلية ونوعية التسيير يعمل المراجع المالي على مراجعة وفحص القوائم المالية للمؤسسة والتأكد من صدقها وعدالتها،بالإضافة إلى انه يقوم بتقييم الأداء المالي لمطاحن مرمورة،ويعتمد في ذلك على أسلوب المقارنات، حيث يقوم بمقارنة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنتين السابقتين لها حتى يستطيع تحديد اتجاه أداء المؤسسة.

ويركز المراجع الداخلي المالي لمطاحن مرمورة على تقييم الأداء المالي لأنه يعتبره وسيلة هامة من وسائل المراجعة الداخلية التي تمكنه من إبداء رأيه حول الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي الحكم على نوعية الأداء ككل.

ويهدف المراجع الداخلي المالي على مستوى مطاحن مرمورة عند قيامه بمهمة التدقيق إلى اكتشاف الأخطاء أو التلاعبات ،وتبليغها للإدارة حتى تتخذ هذه الأخيرة الإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك،قبل تعيين الجمعية العمومية مراجع خارجي الذي يتولى بدوره نوع ثاني من المراجعة على مستوى مطاحن مرمورة للحفاظ على سمعة المؤسسة.

وعليه فان عمل المراجع الداخلي المالي في مطاحن -مرمورة قالمة- يمر بأربعة مراحل وهي:

- التخطيط وإعداد برنامج المراجعة.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- مراجعة القوائم المالية وتقييم الأداء المالي.
- إعداد التقرير النهائي لعملية المراجعة الداخلية المالية.

المطلب الثاني:مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يقوم المراجع الداخلي المالي بمراجعة وتقييم نظام الرقابة من خلال وقوفه على مدى فهم وتطبيق الإجراءات وطرق العمل التي تنظم مختلف عمليات الاستغلال(المشتريات،المبيعات،الرواتب والأجور..)، والتأكد من أن المؤسسة تمسك الدفاتر الإجبارية مثل دفتر الأستاذ،دفتر الجرد،دفتر اليومية،دفتر الأجور،سجل مداولات مجلس

الإدارة وغيرهم،كما يركز كذلك على التحقق من احترام ما جاء به المخطط المحاسبي المالي من مبادئ أساسية.

وبما أن المراجع الداخلي المالي على مستوى مطاحن مرمورة يقوم بمراجعة وفحص كل مصلحة على حدى وإعداد تقرير خاص بكل منها، فانه و بطريقة آلية سوف يراجع نوعية التسيير لكل مصلحة بالإضافة إلى العمليات والمهام التي تؤديها المصلحة محل المراجعة، وبذلك يقوم بتقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة محل الدراسة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر سنقوم بعرض كيفية مراجعة عمليات الشراء والبيع التي تتولاها مصلحة التجارة لمؤسسة مرمورة:

أولا:عمليات الشراء:بالنسبة لعمليات الشراء فان المراجع الداخلي يحرص على التحقق من النقاط التالية:

- إن طلبيات المطاحن من القمح الصلب مسجلة في دفتر الطلبيات (تاريخ الطلبية،الكمية المطلوبة،التاريخ المتوقع للاستلام)كما يقوم الاطلاع على طلب الشراء والفاتورة الخاصة بهذه العملية.
- عند وصول البضاعة يقوم أمين المخزن بمراقبة الكميات التي وصلت مع وصل الإرسال وإذن المرور وهذا للتأكد من مواصفات السلعة، ثم يبدأ بإعداد وصل دخول مرقم من ثلاث نسخ،الأولى تلحق بإذن المرور وترسل إلى مصلحة المحاسبة العامة،الثانية تلحق بالفاتورة وترسل إلى مصلحة المحاسبة المالية ،أما الثالثة يحتفظ بها أمين المخزن.

ويقوم المراجع الداخلي بالاطلاع على هذه النسخ الثلاث بالإضافة إلى مختلف الفواتير المتعلقة بعملية الشراء والتموين،كما يقوم بالتأكد من وجود هذه البضائع فعلا في المخازن.

ثانيا:عمليات البيع :أما بالنسبة لعمليات البيع(أي بيع السميد بنوعيه للعملاء)فيجب على المراجع التحقق من إن:

- معظم طلبيات السميد تتم بواسطة الهاتف،فيقوم المسؤول عن مصلحة التجارة بالاتصال بأمين المخزن للتأكد من وجود البضاعة وفي نفس الوقت تجهيز الكمية وتقيد باسم عميل معين.
- أمين المخزون يقوم بشحن البضاعة وإرسالها للعميل مرفقة بإذن المرور،ويحتفظ لديه بنسخة منه،ثم يقوم بإعداد وصل خروج من ثلاث نسخ، يقدم نسختان لمصلحة التجارة،ويحتفظ بالثالثة.
- وبعد انقضاء أسبوع يقوم رئيس المصلحة التجارية بتحضير فاتورة من ثلاث نسخ على ضوء المعلومات المدونة في وصل الخروج ،حيث يقدم النسخة الأولى إلى العميل،الثانية لمصلحة المحاسبة،ويحتفظ بالثالثة.

- أما رئيس مصلحة المحاسبة المالية عند استلامه الفاتورة يقوم بمراقبة السعر والتأكد من توافقه مع السعر المدون في قائمة الأسعار ثم يقوم بتسجيل الفاتورة في دفتر المبيعات.

وعليه فان المراجع المالي يقوم بالتأكد من التطبيق الفعلي لهذه الإجراءات،كما يطلع على الوصولات والفواتير الخاصة بعمليات البيع،ويتحقق كذلك من تقييدها في السجلات الخاصة بها،وليس هذا فحسب بل يجب التأكد من أن عملية التسجيل تتم بشكل صحيح.

وللإشارة فان المراجع لا يتأكد من السير السليم للإجراءات والعمليات فحسب، بل يمتد عمله لمتابعة ما إذا كان المسؤولون والمكلفون بمختلف المهام داخل مطاحن مرمورة يؤدون أعمالهم على أكمل وجه وبشكل صحيح دون أخطاء أو تلاعبات آو تهاون ،لان نجاح الأداء يعتمد على كفاءة القائم به،فأي تهاون آو ما شابه من شأنه أن يؤثر على الأداء بشكل عام.

وبنفس المنهجية يقوم المراجع بمراجعة وفحص باقي المصالح والعمليات والدورات وإعداد تقاريره الفرعية التي من خلالها يحدد نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة مرمورة،حتى يتمكن من إبداء رأي واضح حول نظام الرقابة المطبق في التقرير النهائي.

وقد تم استعمال قوائم استقصاء مغلقة،تكون الإجابة فيها بنعم آو لا والمقدمة إلى موظفي وحدة الإدارة المالية لتقييم نظام الرقابة الداخلية وفق الجدول التالي:

الجدول(3-3):قائمة استقصاء الرقابة.

الرقم	نظام الرقابة الداخلية	نعم	لا
1	هل يوجد رسما حديثا للهيكل التنظيمي؟	*	
2	هل يوجد رسم للوظائف والقائمين بها؟	*	
3	هل تجهز تقارير دورية للإدارة؟	*	
4	هل يتم تجهيز ميزانيات تقديرية؟	*	
5	هل الميزانيات التقديرية معدة بشكل يمكن من المقارنة الفعالة مع	*	

	النتائج الفعلية؟		
6	هل تراجع الانحرافات وتشرح أسبابها؟	*	
7	هل هناك اجتماعات نظامية لمجلس الإدارة لوضع السياسات والأهداف ومراجعة انجازات الشركة؟	*	
8	هل لدى الشركة سياسات وإجراءات محاسبية مكتوبة وهل يتم تبليغها للموظفين؟	*	
9	هل يتم حفظ دفاتر وسجلات المؤسسة في أماكن آمنة؟	*	
10	هل هناك تامين على موجودات الشركة كافية؟	*	
11	هل تشرح جميع قيود اليومية وتؤيد مستنديا بشكل كافية؟	*	
12	هل المسؤولون المعنيون بمراجعة القيود اليومية والموافقة عليها مستقلون عن تجهيزها دون الأخذ بعين الاعتبار المدققين.		*
13	هل هناك تعليمات إدارية مكتوبة لتجهيز البيانات؟	*	
14	هل جميع قيود اليومية مقترنة بموافقة المدير العام؟		*
15	هل تخضع جميع القيود المحاسبية لضوابط معينة للتأكد منها؟	*	
17	هل تعد القوائم المالية وفق المرسوم التشريعي؟	*	

المصدر :من إعداد الطالبة.

باعتبار أن الإجابات ب" **نعم**" تمثل نقاط القوة بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية، والإجابات ب **"لا"** تمثل نقاط الضعف،فان من خلال هذه القائمة تم استخراج نقاط القوة والضعف والتي تعبر عن نظام رقابة فعال من خلال تفويض السلطات لكبار المسؤولين في المؤسسة،وإعداد التقارير الدورية المساعدة على مقارنة النتائج الفعلية مع ما تم تخطيط له وكذا الاجتماعات المستمرة لمجلس الإدارة من اجل متابعة نتائج أعمال المؤسسة.ومع ذلك هناك نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية تتمثل في عدم ضرورة موافقة المسؤول الأول في المؤسسة وهو المدير العام على قيود اليومية أي انه قد لا يطلع عليها أصلا،بالإضافة إلى عدم استقلالية مراجعة القيود عن مجهزيها هذا قد يزيد فرص الأخطاء أو التلاعبات.

المبحث الثالث:المراجعة الداخلية المالية للقوائم المالية خلال السنوات 2012-2014.

لمعرفة الوضعية المالية لمطاحن مرمورة يقوم المراجع الداخلي المالي بمراجعة وفحص القوائم المالية من خلال مراجعة الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج .

وتقوم في هذا بالتركيز على مسار المراجعة الداخلية المالية من خلال عرض كيفية فحص ومراجعة الأصول،الخصوم وحسابات التسيير لمطاحن مرمورة.

المطلب الأول:مراجعة الأصول من خلال سنوات 2012-2014.

تظهر الأصول في الجانب الأيمن من الميزانية،وحسب المخطط المالي المحاسبي فان حسابات الأصول تتكون من المجموعات الجزئية الثلاث التالية:

- مجموعة التثبيتات.
- مجموعة المحزونات.
- مجموعة الحقوق.

أولا:التثبيتات:هي أصول مادية أو معنوية أو مالية تظل في حيازة المؤسسة لفترة تزيد عن سنة،حيث تعتبر عناصر غير جارية أي قليلة الحركة المحاسبية في المؤسسة كونها تتميز بالدوام لعدة سنوات،ما عدا تسجيل الاهتلاكات السنوية المقابلة لاستعمالها أي التنازلات التي تخص جزء من عناصرها.

ويمكن تلخيص الفحوصات التي يجريها المراجع الداخلي على مستوى مطاحن مرمورة فيما يلي:

- مطابقة الجرد المادي للتثبيتات مع الجرد المحاسبي.
- التحقق من صحة تقييم الاستثمارات وإنها مسجلة في الحسابات المناسبة.
- مراجعة الطريقة المتبعة لاحتساب مخصصات الاهتلاك.
- التأكد من أن كل حسابات مسجلة في المجموعة التي تمثلها.
- التحقق من أن المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ثانيا:لمحزونات:تمثل مجموعة المواد والمنتجات التي اشترتها المؤسسة أو قامت بإنتاجها بهدف بيعها أو استهلاكها في عمليات الإنتاج.

وتتمثل إجراءات الفحص والمراجعة التي يجريها المراجع الداخلي لدى مطاحن مرمورة للمخزونات وفق الطرق التالية:

- التأكد من وجود المخزون فعلا على مستوى المخازن من خلال وقوف المراجع على عملية الجرد، وبجدر الإشارة إلى أن المراجع الرئيسي يوكل هذه المهمة إلى المراجع المساعد للتحقق بنفسه من الوجود الفعلي للمخزونات سواء على مستوى وحدة هليوبوليس أو على مستوى وحدة بوشقوف.
- التأكد من ملكية المؤسسة لعناصر المخزونات.
- المقارنة بين الجرد المحاسبي والجرد المادي ومعرفة أسباب الاختلالات ان وجدت.
- التحقق من صحة التسجيل المحاسبي للمخزونات عن طريق مطابقة ذلك مع الوثائق المثبتة لذلك التسجيل.

ثالثا:الحقوق:يمثل هذا الصنف جانبا هاما في حياة المؤسسة،وهو دليل كمي لمجموعة العناصر التي تربط المؤسسة بالغير،والتي تترتب عليها وتشمل الحقوق في مجموعة من العناصر وتتمثل في التسبيقات المقدمة من طرف المؤسسة،العملاء والخزينة،وتتم مراجعتها من خلال:

- التأكد من وجود حسابات المدينون بتاريخ إعداد الميزانية.
- التأكد من ملكية المؤسسة للعنصر وتحديد نوعية الملكية.
- التحقق من صحة المعالجة المحاسبية مع الدقة والموضوعية في الإثبات.
- التأكد من أن كل حقوق المؤسسة مسجلة.
- التأكد من أن هذه الحقوق مقيمة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- التحقق من التسجيل الصحيح لكل العمليات وكذا مدعمة بالوثائق.

وفيما يلي جدول يوضح تطور عناصر أصول مطاحن مرمورة خلال الفترة 2012-2014 كما يلي:

الجدول (4-3):جدول أصول مرمورة للسنوات 1012-2014:

الأصول	2012	2013	2014
أصول غير جارية			
تثبيتات معنوية	167325.00	148733.33	130141.66
تثبيتات مادية	98552957.95	96905859.13	102514751.52
تثبيتات مالية			
تثبيتات قيد التنفيذ	-	-	-
قروض وأصول مالية غير جارية	-	-	18395445.05
مجموعة أصول في الخارج	144404.09	144404.09	144404.09
	4321294.18	4693317.14	4721907.77
مجموع الأصول غير الجارية	103185981.22	101892313.69	125906650.09

أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	21026545.09	30929547.11	32930300.6
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	-	-	-
الزبائن	-	-	-
المدينون الآخرون	8333161.99	7077965.93	6032511.32
الضرائب وما شابهها	3890825.53	3921561.62	408439.00
الموجودات وما شابهها	1028095.31	1227054.54	2168711.09
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	-	-	857972.75
الخزينة	400000000	400000000	-
	44345956.39	3247240.61	51899177.38
مجموع الأصول الجارية	118624584.31	86403369.81	97971112.14
مجموع العام للأصول	221810565.53	188295683.5	223877762.23

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الاطلاع على أصول مطاحن مرمورة لسنوات 2012-2014 نلاحظ انخفاض تثبيتاتها المعنوية من 167325.00دج سنة 2012 لتصبح 130141.66دج سنة 2014،يرافقه زيادة في تثبيتاتها المادية التي كانت 98552957.95دج سنة 2012 لتصبح 102514751.52دج سنة 2014 وذلك يدل على أن مؤسسة عملت على التنويع من استثماراتها، الأمر الذي صاحبه زيادة في إجمالي الأصول من 221810565.53 دج سنة 2014 ويعود ذلك إلى تنوع أنشطة مرمورة.

وهنا يقوم المراجع الداخلي المالي بتقديم أهم الملاحظات حول مختلف العمليات الواقعة في جدول الأصول،ومن خلال مقارنته لمختلف التغيرات خلال السنوات الثلاث،فانه يساعد الإدارة على تحديد مستوى الأداء ويساهم الحكم على الأداء المالي في مطاحن مرمورة سواء من حيث تطوره أو تراجعه مع تقديم النصح للإدارة لتجنب أعمال الغش والتلاعبات التي يمكن أن تحدث.

المطلب الثاني:مراجعة الخصوم للسنوات 2012- 2014.

تظهر الخصوم في الجانب الأيسر وهي تمثل التزامات المؤسسة سواء كانت هذه الالتزامات تجاه المساهمين وحملة السندات أو اتجاه الغير،وتتشكل حسابات الخصوم حسب المخطط المحاسبي المالي من الصنفين التاليين:

- الأموال الخاصة.
- الديون.

إن الغرض الأساسي للتحقق من الخصوم ومراجعتها من طرف المراجع الداخلي المالي هو التأكد من عدم تقديرها بغير قيمتها.

أولا:الأموال الخاصة:وتمثل الفرق الموجب بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية،وتظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد.ومن الفحوصات التي يجريها المراجع الداخلي المالي مطاحن مرمورة على الأموال الخاصة ما يلي:

- التحقق من أن رأسمال مقيم ومسجل وفق المخطط المحاسبي المالي.
- التأكد من أن محاضر الجمعية العمومية وجدول توزيع الأرباح وصحة تسجيل الحسابات في جانب الأصول.
- التأكد من أن المعلومات التي ظهرت متعلقة بالأموال الظاهرة في القوائم المالية مسجلة بطريق سليمة وصادقة.
- التأكد من القرارات الخاصة بزيادة رأسمال،والتحقق من أن هذه القرارات صدرت وفقا للنظام الداخلي للمؤسسة والقوانين المعمول بها.
- التحقق من تصنيف الاحتياطات حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ثانيا:الديون:وتمثل مجموعة الالتزامات الناتجة عن علاقة المؤسسة بالمتعاملين معها وتتضمن الديون حسب المخطط المحاسبي المالي ديون طويلة الآجل،المتوسطة وقصيرة الأجل ونجدها مرتبة في الميزانية بحسب درجة استحقاقها وتراجع بنفس طريقة الحقوق.

حيث يقوم المراجع الداخلي المالي بما يلي:

- التأكد من أن الديون مسجلة تمثل ديون حقيقية للمؤسسة.
- التأكد من أن جميع المعلومات المتعلقة بها متضمنة في القوائم المالية وان المعلومات شرعية وصادقة.
- التأكد من أقفال الأصول ذات الأرصدة الدائنة.
- التأكد من الظروف الخاصة والأسباب التي أدت ظهور أرصدة دائنة للأصول.
- تحليل الأرصدة الدائنة لحسابات الأصول،والبحث عن الأسباب المؤسسة لهذه العمليات.
- فحص جميع العقود والوثائق المتعلقة بالقروض.
- فحص العقود والطلبيات ومقاربتها مع القيود المحاسبية المسجلة.
- المراجعة المستندية لمختلف الفواتير ومقاربتها مع الطلبيات والسندات.

وسنعرض من خلال الجدول التالي تطور الخصوم لمطاحن مرمورة خلال الفترة الممتدة من 2012-2014:

الجدول(5-3)كجدول خصوم مطاحن مرمورة للسنوات 2012-2014:

البيان	2012	2013	2014
رؤوس الأموال الخاصة رأسمال تم إصداره رأسمال غير مستعان به احتياطات النتيجة الصافية الترحيل من جديد	135000000.00 - 474262.50 7244055.47 13399779.10	135000000.00 - 7718317.97 -7655913.09 13399779.10	135000000.00 - 21118097.07 -11376821.11 -7655913.09
مجموع الأموال الخاصة	**196118097.07**	**148462183.98**	**137085362.87**
خصوم غير جارية قروض وديون مالية قروض استثمارية ديون أخرى غير جارية ديون ضرائب مؤجلة مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	- - - - 1859648.01 20324017.92	- - - - 1458558.47 13455685.91	23724445.05 23724445.05 - - 1069060.28 13835172.30
مجموع خصوم غير جارية	**22183665.93**	**14914244.38**	**38628677.63**

خصوم جارية موردون وحسابات ملحقة عمليات مجمع ضرائب ديون أخرى خزينة	32870204.06 - 1129165.78 9509432.69 -	2474990.81 15936332.16 14033764.67 5104167.50 -	26884335.88 15936332.16 121137.66 5221916.03 -
مجموع الخصوم الجارية	43508802.53	24919255.14	48163721.73
المجموع العام للخصوم	221810565.53	188295683.5	223877762.23

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية العامة للمؤسسة.

من خلال فحص خصوم مطاحن مرمورة يلاحظ تراجع الأموال الخاصة لمرمورة من 196118097.07دج سنة 2012 إلى 137085362.87 سنة 2014، ويفسر ذلك بتراجع النتيجة الصافية خلال السنتين الأخيرتين رغم زيادة الاحتياطات.

لذلك يقوم المراجع الداخلي المالي بالتأكد من التسجيل الصحيح دون وجود تلاعب أو غش في عناصر الخصوم ويسجل ملاحظاته وإرشاداته للإدارة العليا،كما انه يبدي رأيه حول الأداء في مختلف هده العمليات والتي تساعده عند الاطلاع على الميزانية المالية،ومثلا في هذه الحالة يسجل ملاحظاته حول تراجع الأموال الخاصة ويستفسر عن أسباب تسجيل نتيجة صافية سالبة خلل سنتين متتاليتين ،حيث يحاول التأكد من سبب ذلك التراجع في الأداء إن كان غش آو تلاعبات آو أخطاء.

كما يلاحظ ظهور قروض استثمارية بقيمة 23724445 دج في سنة 2014 وذلك يدل على زيادة الاستثمارات التي تقوم بها مطاحن مرمورة لتوسيع نشاطها وزيادة جودة منتجاتها خصوصا في ظل وجود مؤسسات منافسة.

ومن خلال التطرق لمراجعة الخصوم غير الجارية يلاحظ أنها بلغت 22183665 سنة 2012 وارتفعت إلى 38628677.63 دج سنة 2014، فالمراجع يسجل ملاحظاته حول التغيرات المهمة في عناصر الخصوم غير الجارية ونفس الملاحظة بالنسبة لعناصر الخصوم الجارية أي أن الديون بقسميها الطويلة وقصيرة الآجل قد زادت.

وبشكل عام يسجل المراجع المالي جميع ملاحظاته حول عناصر الخصوم ويستفسر عن التغيرات الحاصلة حيث يساعده ذلك على إبداء رأيه الفني المحايد.

المطلب الثالث:مراجعة حسابات النتائج خلال السنوات 2012-2014.

تعتبر حسابات الأعباء والنواتج المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج ،حيث يعطينا تفاعلهما حسابات النتائج وحسب المخطط المحاسبي المالي إلى مجموعتين هما:

- مجموعة حسابات الأعباء(النفقات).
- مجموعة الإيرادات.

ويقوم المراجع الداخلي المالي بالتا كد من حسابات النتائج بالقيام بالعديد من الفحوصات نذكر منها:

- مقارنة مجموع نفقات الدورة للسنوات السابقة أو مجموع التكاليف المسجلة للموازنة السنوية إن وجدت.
- التأكد من قابلية الاستثمارات للاهتلاك.
- مراجعة أوراق التنقيط والإمضاء للعمال.
- التحقق من المصاريف الإعدادية لم تسجل كنفقات وان اهتلاكها قد سجل.
- التحقق من وجود تأشيرة الخدمة المؤداة على ظهر وثيقة الإثبات مع،مراعاة أن هذه التكاليف تقع فعلا على عاتق المؤسسة.
- التحقق من كيفية حساب الرواتب والأجور.
- المراجعة المحاسبية لسجل الرواتب والأجور والتحقق من تسجيل الاشتراكات الاجتماعية.
- التحقق من التصريح الشهري ومقارنة ما صرح به على رقم الأعمال المحقق.
- مقارنة جدول حسابات النتائج مع مختلف عناصر الميزانية العامة.
- فحص العقود المختلفة.
- التأكد من الأشياء المؤمن عليها هي ملك المؤسسة والتأكد من أقساط التامين.
- دراسة الوثائق والمستندات المبررة للنفقات المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة والتأكد فيما إذا كانت التسجيلات صحيحة في الحسابات المناسبة.
- المراجعة الحسابية لفواتير البيع والشراء والتحقق من تقييم الإنتاج المباع وغيرها.

والجدول التالي يوضح تطور حسابات النتائج لمطاحن مرمورة خلال الفترة الممتدة 2012-2014:

الجدول(6-3):جدول حسابات النتائج لمطاحن مرمورة للسنوات 2012-2014.

البيان	2012	2013	2014
رقم الأعمال	617935964.70	547893220.99	582926846.72
تغير المخزونات المصنعة وقيد التصنيع	177714.00	9711976.50	668690.60
إنتاج مثبت	-	-	-
إعانات الاستغلال	-	-	-
إنتاج السنة المالية	**618133678.7**	**557605197.49**	**583595537.32**
مشتريات مستهلكة	532477988.67	487971171.96	511926346.55
الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى	7013939.52	8704436.96	16970127.7
استهلاك السنة المالية	**539491928.19**	**496675608.92**	**528896474.25**
القيمة المضافة للاستغلال	**78621750.51**	**60629588.57**	**54699063.07**
أعباء المستخدمين	71504129.29	70418537.53	69645856.87
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	2870631.00	1710529.74	2798883.00
الفائض الإجمالي للاستغلال	**4246990.22**	**-11199478.7**	**-17745676.8**
المنتجات العملياتية الأخرى	11968592.05	8957258.34	14699070.11
الأعباء العملياتية الأخرى	7560263.35	18463306.07	1416042.22
المخصصات للاهتلاك والمؤونات	4203024.95	5264779.98	7621613.76
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	1271276.09	-	-
النتيجة العملياتية	**5723570.06**	**-9353306.41**	**-12084262.67**
المنتجات المالية	412500.00	924280.82	289352.74
الأعباء المالية	-	-	-
النتيجة المالية	**412500.00**	**924280.82**	**289352.74**
النتيجة العادية قبل الضريبة	6136070.06	-8429025.59	-11794909.93
الضريبة الواجب دفعها	-	-	-
الضريبة المؤجلة غير العادية	-1107985.41	-773112.50	-418088.82
مجموع المنتجات العادية	631766046.84	567486736.65	598583960.17
مجموع أعباء الأنشطة العادية	624521991.37	575142649.74	609960781.28
يجة الصافية للأنشطة العادية	**7244055.47**	**-7655913.09**	**-11376821.11**
العناصر غير العادية(المنتجات)	-	-	-
العناصر غير العادية(الأعباء)	-	-	-
النتيجة غير العادية	-	-	-
النتيجة الصافية	**7244055.47**	**-7655913.09**	**-11376821.11**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

الشكل(2-3):التمثيل البياني للنتيجة الصافية.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

من خلال اطلاع المراجع المالي على جدول حسابات النتائج للسنوات من 2012-2014 ،وتأكده من صحة العمليات والبيانات،يقوم بإعداد أهم الملاحظات التي تخص تقييم الأداء المالي من خلال مقارنة النتيجة الصافية خلال السنوات الثلاث ،والتي انخفضت خلال فترة الدراسة حيث أصبحت سالبة ،أي أن مطاحن مرمورة حققت خسارة خلال السنتين الأخيرتين كما أن رقم أعمالها في تراجع مستمر،بالإضافة إلى أن القيمة المضافة التي حققتها غير كافية لتغطية أعبائها وهذه تعتبر مؤشرات عن تراجع أدائها المالي،حيث يسجل المراجع جميع ملاحظته واستنتاجاته حول الأداء المالي وتراجعه خلال السنتين الأخيرتين من خلال ما توصل إليه من مراجعة حسابات النتائج ويحاول الاطلاع ومعرفة أسباب ذلك،ويبلغها للإدارة العليا مرفقة بنصائحه وإرشاداته ويكون ذلك من خلال التقرير الذي يعده.

المبحث الرابع:مراجعة النسب والتوازنات المالية والمعلومات التي يوفرها تقرير المراجعة الداخلية حول الأداء المالي في مطاحن مرمورة-قالمة-

يقوم المراجع الداخلي المالي من خلال صياغته لتقريره بتقديم النصح والإرشاد للإدارة العليا مع تسجيل مختلف الملاحظات التي يراها ضرورية لتحسين نشاط المؤسسة

بعد فحصه ومراجعته للقوائم المالية، وكذا تحليله لبعض النسب والتوازنات المالية وذلك من خلال العناصر التالية:

- تحليل النسب المالية في مطاحن مرمورة لتقييم الأداء المالي.
- تحليل التوازنات المالية في مطاحن مرمورة لتقييم الأداء المالي.
- إعداد التقرير وتوضيح المعلومات المتوفرة فيه.

المطلب الأول:تحليل النسب المالية لتقييم الأداء المالي على مستوى مطاحن مرمورة-قالمة-

يساهم المراجع الداخلي المالي من خلال فحصه للنسب المالية داخل مطاحن مرمورة في تقييم الأداء المالي ولان الأداء المالي يقوم على التحليل المالي سيتم عرض الميزانيات المالية للسنوات 2012-2014 .

أولا:بناء جدول الميزانيات المالية:

جدول(7-3):عرض الميزانيات المالية للسنوات 2012-2014:

البيان	2012	2013	2014
أصول غير جارية	103185981.22	101892313.69	125906650.09
أصول جارية	118624584.31	86403369.81	97971112.14
المخزونات	21026545.09	30929547.11	32930300.6
الخزينة	84345956.39	43247240.61	51899177.38
مجموع الأصول	221810565.53	188295683.5	223877762.23
أموال دائمة	218301762.9	163376428.3	175714040.4
أموال خاصة	196118097.07	148462183.98	137085362.87
خصوم غير جارية	22183665.93	14914244.38	38628677.63
خصوم جارية	43508802.53	24919255.14	48163721.73
مجموع الخصوم	221810565.53	188295683.50	223877762.23

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد الميزانية العامة للمؤسسة.

الشكل(3-3):التمثيل البياني للخصوم

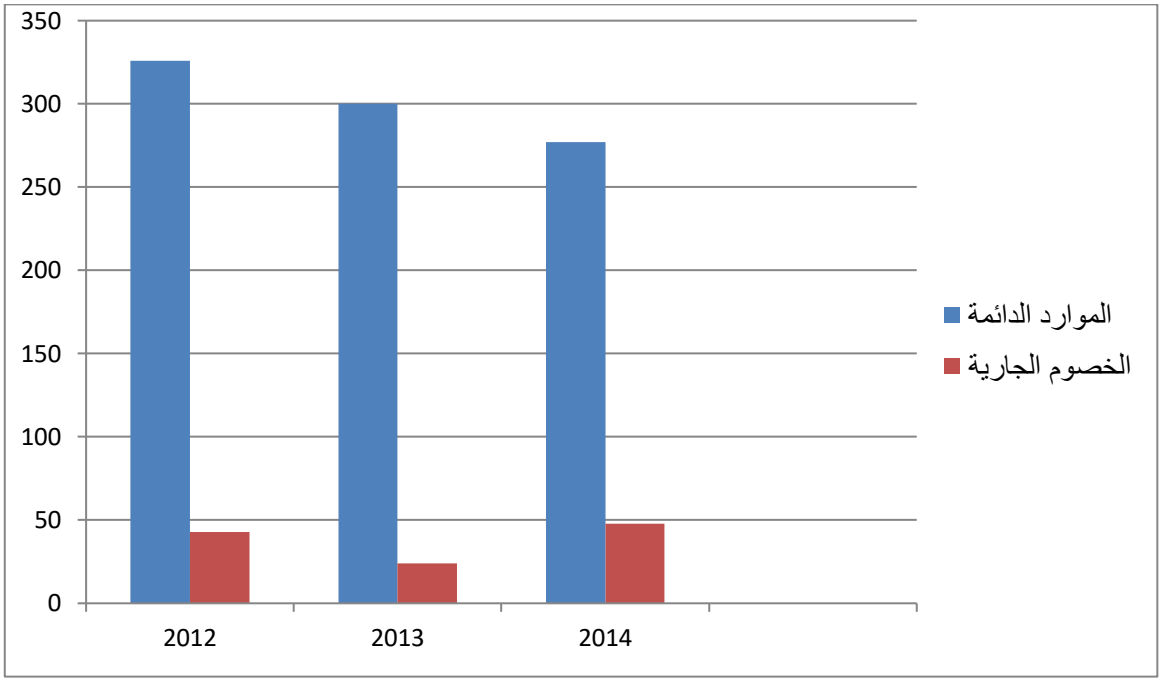

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانية المالية.

الشكل(4-3):التمثيل البياني للأصول.

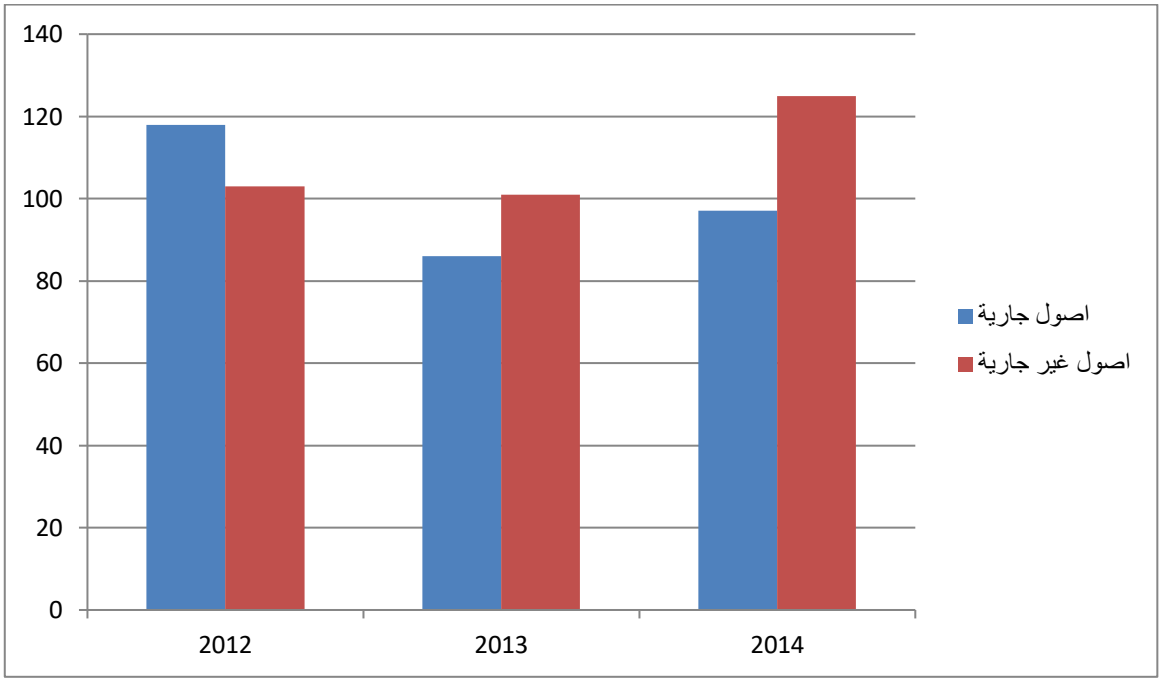

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية.

ثانيا:حساب النسب المالية وتحليلها

1-حساب نسب التمويل والاستقلالية المالية:

الجدول(8-3):نسب التمويل والاستقلالية المالية للسنوات 2012-2014

النسب	الصيغة الرياضية	2012	2013	2014
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	2.11	1.6	1.39
نسبة التمويل الخارجي	الأموال الخاصة/الأصول	0.71	0.07	0.62
نسبة التمويل الخارجي	الخصوم الجارية+الخصوم غير الجارية/الأموال الخاصة	0.29	0.21	0.38
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/الديون	2.98	3.72	1.57

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

1-1-نسبة التمويل الدائم:من الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة خلال السنوات الثلاث تبقى اكبر من الواحد وهدا يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بمواردها الدائمة.

1-2-نسبة التمويل الداخلي ونسبة التمويل الخارجي:نلاحظ أن نسبة التمويل الداخلي للأصول اكبر من نسبة التمويل الخارجي أي أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على مواردها الذاتية أكثر من المارد الخارجية وهدا عامل ايجابي بالنسبة لأدائها المالي.

1-3-نسبة الاستقلالية المالية:نلاحظ أن هده النسبة مرتفعة خلال السنوات الثلاث(الأموال الخاصة ضعف الديون تقريب)أي أن مؤسسة مرمورة تتمتع باستقلالية مالية ولا تلجا للاستدانة بشكل كبير.

ومن تحليل النسب السابقة نستنتج أن مطاحن مرمورة لا تعاني من مشاكل تمويلية إلى حد ما ،حيث أنها تعتمد على التمويل الداخلي وهذا يعتبر مؤشر ايجابي لأدائها المالي والمراجع الداخلي من خلال اطلاعه على هذه النسب يسجل ملاحظته حول سياسة التمويل المنتهجة من قبل المؤسسة محل الدراسة.

2-حساب نسب السيولة:

الجدول(9-3):نسب السيولة للسنوات 2012-2014

نسب السيولة	الصيغة الرياضية	2012	2013	2014
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	2.26	3.46	2.03
نسبة السيولة المختصرة	الأصول الجارية-المخزون/الخصوم الجارية	2.24	2.22	1.35
نسبة السيولة الجاهزة	خزينة الأصول/الخصوم الجارية	1.93	1.73	1.07

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية.

2-1-نسبة السيولة العامة:من خلال الجدول السابق نلاحظ أن خلال السنوات الثلاث نسبة السيولة العامة في الحد المطلوب وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت آن تغطي خصومها الجارية بواسطة أصولها الجارية أي أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

2-2-نسبة السيولة المختصرة:من خلال حساب نسب السيولة المختصرة للسنوات محل الدراسة نلاحظ أن مطاحن مرمورة استطاعت أن تغطي أصولها الجارية وذلك باستبعاد المخزون إلا أن النسبة كبيرة نوعا ما أي أن المؤسسة لديها أموال مجمدة لم تقم باستثمارها.

2-3-نسبة النقدية (السيولة الجاهزة):المؤسسة استطاعت أن تغطي خصومها الجارية بواسطة ديونها قصيرة الأجل لان النسبة متقاربة خلال السنوات الثلاث وتفوق الواحد.

يقوم المراجع بعد تحليله النسب سالفة الذكر بتسجيل ملاحظته والمتمثلة في أن مؤسسة مرمورة استطاعت الوفاء بالتزاماتها طويلة وقصيرة الأجل.وهذا يساعده فيما بعد في الحكم على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

3-نسب النشاط:

الجدول(10-3):نسب النشاط للسنوات 2012-201:

النسب	الصيغة الرياضية	2012	2013	2014
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/إجمالي الأصول	2.78	2.9	2.6
معدل دورا ن الموردون	رقم الأعمال/على رصيد الموردين	18.79	221.3	36.5

معدل دوران العملاء	رقم الأعمال/رصيد العملاء	74.15	77.4	96.63
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال/خزينة الأصول	7.32	12.66	11.23

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية

3-1-معدل دوران إجمالي الأصول:نلاحظ أن هذا المعدل ترتفع خلال سنوات الدراسة وهذا دليل على سهولة تحول أصول المؤسسة إلى رقم أعمال.

3-2-مقارنة معدل دوران الموردون ومعدل دوران العملاء:معدل دوران الموردون اقل من معدل دوران العملاء وهدا يعني أن المطاحن محل الدراسة تقلص من مدة تسديد العملاء وتمدد من مدة تسديد الموردين وهذا يجنبها الوقوع في ضغوط مالية ويمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

3-3-معدل دوران النقدية:في سنة 2012 تتحول المبيعات إلى نقدية سبع مرات وفي سنة 2014 أصبحت المبيعات تتحول إلى نقدية 11 مرة وهذا يدل على كفاءة مطاحن مرمورة في توليد السيولة من رقم الأعمال.

من خلال تحليل نسب النشاط يمكن للمراجع أن يلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بكفاءة في إدارة أصولها وتوليد سيولة من مبيعاتها.

4-نسب المر دودية:

الجدول(11-3):نسب المر دودية للسنوات 2012-2014

النسب	الصيغة الرياضية	2012	2013	2014
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية/الأموال الخاصة	0.036	-0.051	-0.082
المردودية الاقتصادية	إجمالي فائض الاستغلال/الموارد الدائمة	.0031	-0.066	-0.096
الربحية الصافية	النتيجة الصافية/رقم الأعمال	0.011	-0.013	-0.019

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية.

بما أن المؤسسة محل الدراسة حققت خسارة خلال آخر سنتين فإنها لن تحقق مردودية وهذا ما تؤكده النتائج في الجدول أعلاه.

المطلب الثاني:تحليل التوازنات المالية لتقييم الأداء المالي

يمكن أن يستعمل المراجع الداخلي المالي التوازنات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة التي يؤدي مهمة المراجعة بها وسيتم عرض الميزانية الوظيفية للسنوات 2012-2014 لمطاحن مرمورة.

أولا: بناء جدول الميزانية الوظيفية

الجدول(12-3):الميزانية الوظيفية للسنوات 2012-2014 على مستوى مطاحن مرمورة.

البيان	2012	2013	2014
الاستخدامات المستقرة	229223536.16	230991765.21	222742421.88
الاستخدامات المتداولة	109278627.9	50803094.14	50956883.42
استخدامات الخزينة	84345956.39	43247240.61	51899177.88
الموارد الدائمة	366486727.5	300122844.7	2774344760.9
الموارد المتداولة	43508802.53	249919255.14	48163721.73
موارد الخزينة	-	-	-

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

ثانيا: حساب التوازنات المالية وتحليلها

انطلاقا من الميزانية الوظيفية نقوم بحساب التوازنات المالية التالية:

الجدول(13-3):جدول التوازنات المالية للسنوات 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
الموارد الدائمة (الاستخدامات المستقرة)	366486727.5 (229223536.16)	300122844.7 (230991765.21)	227434760.9 (222742421.88)
رأس مال العامل	**97263191.4**	**69131097.5**	**54629339.1**
الاستخدامات المتداولة (الموارد المتداولة)	96426037.54 43508802.53	50803094.14 (24919255.14)	50956883.42 (48163721.73)
الاحتياج لرأس مال العامل	**52917235.01**	**25883839**	**2793316.69**
رأس مال العامل (الاحتياج الرأس مال العامل)	137263191.4 (52917235.01)	69131097.5 (25883839)	54629339.1 (2793316.69)

الخزينة الصافية	4345956.39	3247240.61	51899177.88

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية.

الشكل (4-3):التمثيل البياني للتوازنات المالية.

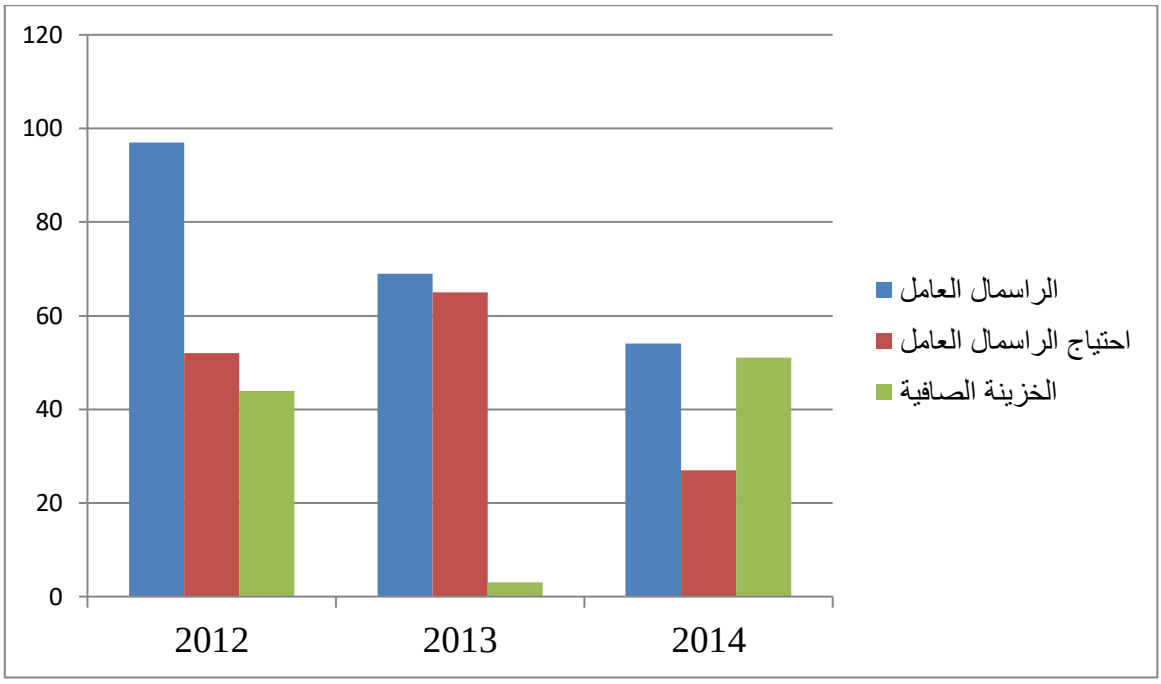

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانية الوظيفية.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

1-الرأس مال العامل :موجب خلال السنوات الثلاث أي أن المؤسسة غطت أصولها الثابتة بمواردها الدائمة أي أنها ليست في حاجة للجوء للديون قصيرة الأجل (نفس النتيجة توصلت إليها نسبة التمويل الدائم).

2-الاحتياج في رأس مال العامل :موجب على مدار السنوات الثلاث محل الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة غطت الديون قصيرة الأجل بالاستخدامات المتداولة أي أنها حققت التوازن المالي في المدى القصير.

3-الخزينة الصافية:الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على أن الموارد الدائمة اكبر من الاستخدامات المستقرة أي أن الرأس مال العامل اكبر من الاحتياج وفي هذه الحالة المؤسسة لديها فائض وبالتالي لا تلجا للاستدانة.

المطلب الثالث:إعداد تقرير المراجعة الداخلية على مستوى مطاحن مرمورة-قالمة-

يمر عمل المراجع الداخلي المالي بعدة مراحل ويجري العديد من الفحوصات لكي يصل إلى صياغة تقريره النهائي حول حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة وعلى مستوى مرمورة فان المراجع يقوم بتجميع مختلف التقارير النهائية على شكل تقريره النهائي.

أولا: المعلومات المقدمة للإدارة والمراجعين الخارجيين:

1-الأطراف الداخلية(الإدارة):إن تقرير المراجع الداخلي المالي يوجه ملاحظات وتحفظات تتعلق بالعيوب ونقاط الضعف التي تظهر على مستوى الفهم والتطبيق لنظام الرقابة الداخلية وبذلك يساهم في لفت انتباه الأشخاص المعنيين بذلك و تفادي ارتكاب هذه الأخطاء والعيوب مستقبلا ويتوجه إلى المسؤولين عن مسك الدفاتر وحسابات المؤسسة بإبراز الأخطاء الشكلية والموضوعية في التقديرات وعمليات التسجيل والطرق المتبعة ومدى الالتزام بالمبادئ الحاسبية المتعارف عليها.

ويعرض كذلك تقرير خلية المراجعة على مجلس الإدارة والرئيس المدير العام لمطاحن مرمورة وهي الهيئة العليا المكلفة برسم وتحديد إستراتيجية المؤسسة ككل ومما لا شك فيه أن العيوب ونقاط الضعف ومجمل التحفظات التي يشير إليها المراجع الداخلي المالي في تقريره تعد ذات أهمية بالنسبة لمجلس الإدارة وتؤخذ في الحسبان عند صياغة واتخاذ القرارات الإستراتيجية وخاصة عند تقديم الملاحظات فيما يخص النشاط المالي مع تقديم مجمل نقاط الضعف فان الإدارة تقوم على اتخاذ معظم القرارات المرتبطة به وخاصة القرارات المرتبطة وخاصة القرارات التمويلية في تحسين نشاط المؤسسة ككل.

2-المراجع الخارجي:يعتمد المراجع الخارجي في كثير من الأحيان على تقرير المراجع الداخلي،أي انه على مستوى مطاحن مرمورة يوجد في تكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية،فالمراجعة الداخلية تعتبر نقطة البداية التي يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد عليها خاصة في عمله وإثناء قيامه بإعداد التقارير وذلك يوجد نظام رقابة داخلية فعال إضافة إلى ضيق الوقت لدى المراجع الخارجي الذي يؤدي به في كثير من الاحيان إلى الاعتماد على التقرير الذي تعده خلية المراجعة الداخلية على مستوى مطاحن مرمورة-قالمة-

ثانيا:المعلومات التي يتضمنها التقرير

1-معلومات مرتبطة بتقييم الأداء الرقابي:

من خلال قيام المراجع الداخلي المالي بتقييم نظام الرقابة الداخلية لمطاحن مرمورة-قالمة- فانه توصل إلى انه نظام فعال ومتماسك ،ذلك أن كل عمليات الاستغلال في مؤسسة مرمورة تقوم على إجراءات مضبوطة ومدونة في دفاتر تمكن الأشخاص المعنيين من الاطلاع عليها وممارسة وظائفهم على النحو الأفضل، وتمسك محاسبة المؤسسة المتعلقة بجميع الحسابات بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وفق برامج توضح هذه الأنظمة وضعية العناصر المختلفة في المؤسسة،وتسمح بمزاولة التفتيش على أنظمة التشغيلية ومختلف العناصر.

2-معلومات مرتبطة بتقييم الأداء المالي:

من خلال مراجعة القوائم المالية المختلفة لمطاحن مرمورة،ومتابعة تطور أصولها وخصومها ونتائجها،بالإضافة إلى تحليل بعض النسب والتوازنات المالية يمكن التوصل لمجموعة نتائج حول الأداء المالي خلال سنة 2014 باعتبارها سنة المراجعة نلخصها فيمايلي:

- القوائم المالية لمطاحن مرمورة صحيحة ومعدة وفق المباديء المحاسبية المتعارف عليها،وطبقا للتشريعات الوطنية وخالية من أي اخطاء او تلاعبات.
- مطاحن مرمورة تمول أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة.
- تعتمد على التمويل الداخلي وتتمتع باستقلالية مالية وبالتالي لا تلجا للاستدانة بشكل كبير.
- لديها سيولة لمقابلة التزاماتها القصيرة وطويلة الأجل كذلك.
- تتمتع بكفاءة في إدارة أصولها وتسييلها.
- كل من الرأس مال العامل والاحتياج للرأس مال العامل موجبان أي غطت استخداماتها المستقرة من جهة ومن جهة أخرى حققت التوازن في المدى القصير.

لكن من جهة أخرى:

- مؤسسة مرمورة حققت خسارة خلال آخر سنتين،والأرباح خلال سنة 2014 تراجعت أكثر من السنة التي قبلها وهذا مؤشر على تراجع الأداء،وقد يرجع سبب الخسارة إلى تراجع رقم أعمالها خلال هذه السنة الذي رافقه زيادة في الأعباء وبالتالي لم تحقق قيمة مضافة مهمة.
- المؤسسة لم تحقق مرد ودية بما إن الإرباح تراجعت وحققت خسائر.
- خزينة الخصوم معدومة أي أن مؤسسة مرمورة لا تملك فوائض مالية.

ثالثا:التوصيات والإرشادات التي يمكن أن يقدمها المراجع الداخلي المالي:

- ضرورة رفع المبيعات وذلك من خلال تحسين جودة المنتج خاصة في ظل وجود مؤسسات منافسة محليا وذلك لزيادة الأرباح وتدارك الخسائر.
- توسيع نشاط المؤسسة وتنويع منتجاتها واستخدام التكنولوجيا لتحسين الأداء وزيادة الأرباح.
- تغيير السياسات التسويقية المتبعة واعتماد سياسات جديدة من شانها رفع رقم الأعمال لزيادة الأرباح.
- معالجة جوانب الضعف على مستوى الأداء المالي لمطاحن مرمورة والعمل على خفض الأعباء والتكاليف قدر الإمكان لتحقيق قيمة مضافة وبالتالي رفع الأرباح.

خلاصة الفصل:

من خلال إجراء الدراسة التطبيقية في مطاحن مرمورة-قالمة- ساعدنا على التعرف على طريقة تنظيمها وكيفية إعداد القوائم المالية ومتابعة النشاط المالي للمؤسسة بالإضافة إلى الوقوف على كيفية القيام بالمراجعة الداخلية وخاصة المالية منها وكيفية تنسيق بين الوحدة الرئيسية بهليوبوليس والفرع التابع لها ببوشقوف من اجل إعداد تقرير المراجعة الداخلية المالية الموحد والذي يتم تقديمه إلى الإدارة العليا والمتضمن الملاحظات والتوجيهات المقدمة فيما يخص النشاط المالي وكيفية تحسينه مستقبلا.

فوجود خلية خاصة بالمراجعة على مستوى مطاحن مرمورة ساعد على ضبط الرقابة الداخلية وهذا ما حاولنا التطرق إليه من خلال قائمة استقصاء الرقابة للاستفادة أكثر من ضوابط الرقابة الداخلية وكذلك الاطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي على مستوى المؤسسة محل الدراسة.

الخاتمة العامة

تقوم المؤسسة الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب إعمالها وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقاءها واستمرارها وحتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولي أهمية خاصة للمراجعة الداخلة،حيث تعبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومنعها.والمراجعة المالية الداخلية تقوم على فحص الدفاتر والسجلات والتأكد من عدالة القوائم المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسات وفقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها،لذلك نجد اغلب المؤسسات الاقتصادية تضع خلية مراجعة داخلية من اجل المتابعة المستمرة لأعمال المؤسسة والمراجعة الداخلية تعتبر وظيفة داخل المؤسسة حيث أن المراجع الداخلي المالي أثناء لتأدية لعمله يعتمد على مجموعة الأدلة والقرائن.

ولتحقيق أهداف المؤسسة وحماية أملاكها وكذا مواجهة محيطها المتغير أصبحت ضرورة ماسة لوضع نظام رقابة داخلية فعال كفيل بحماية موجوداتها من مختلف أعمال الغش والتلاعبات وسلامة العمليات والوثائق المالية حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية من بين الأدلة القوية في بناء تقرير المراجعة الداخلية المالية الذي تعده خلية المراجعة الداخلية التي يشرف عليها موظفين ذوي كفاءة وخبرة عالية.

ومن خلال دراسة هذا الموضوع تم محاولة إبراز أهم من الجوانب المتعلقة بالمراجعة الداخلية المالية باعتبارها وظيفة داخل المؤسسة والتي تقوم على مجموعة معايير(معايير عامة-معايير العمل الميداني-معايير إعداد التقرير)والمراجع الداخلي حتى يقوم بعمله على أكمل وجه وإيصال تقريره المتضمن لمختلف النصائح والتوجيهات المقدمة إلى الإدارة العليا فانه يجب أن يتمتع باستقلالية حتى وان كانت نسبية.وتقوم المراجعة الداخلية المالية بفحص السجلات والبيانات المالية وغير المالية حيث كان موضوع الدراسة الجانب المالي وهو أكثر أهمية كونه يتعلق بالموضع المالي للمؤسسة.

كما تم تناول تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر أمرا ضروريا بالنسبة للمراجع الداخلي،بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة وتحليل بعض النسب والتوازنات المالية التي من شانها تقييم الوضع المالي للمؤسسة، فالمراجع الداخلي المالي من خلال فحص القوائم المالية و النسب والتوازنات المالية يساهم من خلال تقريره الذي يقدمه للإدارة العليا في معرفة المركز المالي للمؤسسة أي أن له دور في تقييم الأداء المالي وكذا تحديد نقاط الضعف التي يمكن للمؤسسة تفاديها مستقبلا.

وقد جاءت الدراسة التطبيقية على مستوى مطاحن مرمورة لتعزيز المفاهيم التي تم التعرض لها نظريا وكيفية تطبيقها ميدانيا فوجود خلية مراجعة داخلية على مستوى مطاحن مرمورة وان كانت لازالت تعاني من نقائص يعد آمر ايجابي ومن خلال هذه الدراسة تم الاقتراب أكثر من الواقع فيما يخص مهنة المراجعة الداخلية المالية.

- ✓ **الاقتراحات والتوصيات:**

ومن خلال معالجة وتحليل مختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاث تم الوصول إلى أن مجموعة الفرضيات مطروحة صحيحة كما تم الوصول إلى بعض النتائج يكمن إيجازها فيما يلي:

- إن استعمال قوائم الاستقصاء لا يؤدي إلى فهم حقيقي لإجراءات وهذا راجع لكون الإجابة تكون بنعم أولا ومن وجهة نظر فئة معينة من الموظفين.
- تتوفر مطاحن مرمورة على خلية مراجعة داخلية يساعدها على تقييم الأداء المالي للمؤسسة بوحدتيها ويعتبر نقطة ايجابية لها.
- يتضمن تقرير المراجعة الداخلية المالية في مطاحن مرمورة أهم الملاحظات والنصائح المقدمة إلى الإدارة العليا فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة والعمل على تحسينه.
- تقرير المراجعة الداخلية المالية في مطاحن مرمورة يعتمد عليه المراجع الخارجي أي أن هناك تكامل بين عمل المراجع الداخلي المالي والمراجع الخارجي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- الاهتمام بالمراجعة الداخلية المالية وتفعيل دورها على الوجه الذي يسمح بجعلها أداة تقوم بتقديم معلومات موثوق منها.
- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة وتكون مساعدة على تقييم الأداء المالي في المؤسسة بغرض رسم سياسات مستقبلية مساعدة على اتخاذ القرارات المختلفة.
- تأهيل وتدريب المراجعين المعتمد عليهم وتطوير قدراتهم بشكل دوري حتى يساهم ذلك في أداء مهمة المراجعة الداخلية المالية بنجاح.
- تنويع أدوات التقييم الأداء المالي والاعتماد على النسب المالية في التحليل والتقييم.

✓ **أفاق البحث:**

يعتبر موضوع دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ذا أهمية بالغة للمؤسسات الاقتصادية ومنه يمكن أن يتطور أكثر من مواضيع أخرى ومن بين المواضيع التي يمكن أن تكمل هذا العمل:

- أهمية تكامل المراجعة بمختلف مجالاتها ومساهمتها في اتخاذ القرارات الإدارة.
- واقع وأفاق المراجعة المالية في الجزائر.
- ضرورة إصلاح مهنة المراجعة المالية في الجزائر وتطويرها.

قائمة المراجع:

- ✓ **المراجع باللغة العربية**
- ➢ **الكتب:**

1-إبراهيم عبد الوهاب، المراجعة النظرية العملية وتدقيق الحسابات،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الجزائر،2005 .

2-إبراهيم محمد،الإدارة المالية،دار المناهج،عمان،الأردن،2007.

3-احمد حلمي جمعة،تطور معايير المراجعة وتدقيق الحسابات،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الجزائر،2005.

4-احمد نور،مراجعة الحسابات،مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة،مصر،2002.

5-احمد نور،المحاسبة المالية(القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر.

6-إدريس عبد السلام أشتوي،المراجعة معايير وإجراءات،دار النهضة بيروت،لبنان،2006.

7-اليأس ساسي،التسيير المالي،دار وائل،عمان ،الأردن،2005.

8-آمين السيد احمد لطفي، مراجعة المعلومات المحاسبية ومسؤوليات التقرير،الدار الجامعية،الإسكندرية مصر،2009.

9-باسل خطيب،الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات،دار المستقبل،عمان،الأردن،2008.

10-ثناء علي القباني،المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006.

11-جمال الدين مرسلي،الإدارة المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006.

12-جميل احمد توفيق،الإدارة المالية،دار النهضة،بيروت،لبنان،1986.

13-جميل احمد توفيق،أساسيات الإدارة المالية،دار النهضة،بيروت،لبنان،2011.

14-جورج دانيال غالي،تطوير مهنة المراجعة الداخلية لمواجهة المشكلات المعاصرة،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003.

15-جون ستيل،كيف تكتب التقارير المالية،دار الفاروق،القاهرة،مصر،2006.

16-حسين القاضي،المحاسبة الدولية،الدار العلمية الدولية،عمان،الأردن،2000.

17-حمزة محمود زبيدي،التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن،2004.

18-حيدر محمد علي، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة،دار الحامد،عمان،الأردن،2007.

19-خالد الراوي،التحليل المالي والإفصاح المحاسبي،دار المسيرة،عمان،الأردن،2000.

20-خالد أمين عبد الله،التدقيق والرقابة في البنوك،دار وائل،عمان،الأردن،1998.

21-خالد أمين عبد الله،علم تدقيق الحسابات،دار وائل،عمان،الأردن،2000.

22-داوود يوسف صبح،تدقيق البيانات المالية من الناحية النظرية والتطبيقية،مكتبة الناشرون، بيروت، لبنان، 2002 .

23-داوود يوسف صبح،دليل التدقيق الداخلي،اتحاد المصارف العربية،بيروت،لبنان،2004.

24-دونالد كيزو،المحاسبة المتوسطة،دار المريخ،بيروت،لبنان،2005.

25-زكرياء محمد صادق إسماعيل،مراجعة الحسابات،كلية التجارة،الإسكندرية،مصر،1992.

26-سالم عبد الله،المحاسبة الدولية والتطبيق العملي،مؤسسة الوراق،بيروت،لبنان،2002.

27-صالح مهدي العامري،إدارة وأعمال،دار وائل،عمان،الأردن،2007.

28-صلاح الدين السيسي،نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء،دار الوسام،بيروت،لبنان،1998.

29-طارق عبد العال حماد،التقارير المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2005.

30-طارق عبد العظيم،دراسات وبحوث في المراجعة المتقدمة،الدار الهندسية،القاهرة ،مصر،2005

31-عاطف اندراوس،التمويل والإدارة المالية للمؤسسات،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر،2006.

32-عبد الحليم كداية،الإدارة والتحليل المالي،دار الصفاء،عمان،الأردن،2006.

33-عبد الرءوف جابر،الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية،دار النهضة،بيروت،لبنان،2004.

34-عبد السلام البيومي،المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح،شركة جلال،مصر،2003.

35-عبد الفتاح الصحن،المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،1997.

36-عبد الفتاح الصحن،الرقابة ومراجعة الحسابات،مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة،مصر،1999.

37-عبد الفتاح الصحن،الرقابة والمراجعة الداخلية،مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة،مصر،2001.

38-عبد الفتاح الصحن،المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006.

39-عبد الله خلف الله الوردان،التدقيق بين النظرية والتطبيق،دار الوراق،عمان،الأردن،2006.

40-عبد الوهاب نصر،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في تكنولوجيا المعلومات،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006.

41-علي عباس،الإدارة المالية في منظمات الأعمال،دار الرائد،عمان،الأردن،دون سنة نشر.

42-علي فضالة أبو الفتوح،التحليل المالي وإدارة الأموال،المكتب الجامعي الحديث،القاهرة،مصر،1991.

43- علي فضالة أبو الفتوح،أساسيات محاسبة التكاليف،دار الكتب العلمية،القاهرة،مصر،1997.

44-غسان فلاح مطارنة،تدقيق الحسابات المعاصر،دار المسيرة،عمان الأردن،2000.

45-غسان فلاح مطارنة،تدقيق القوائم المالية،دار المسيرة،عمان الأردن،2006.

46-فتحي رزق السوافري،الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية،دار الجامعية الجديدة، القاهرة، مصر،2002.

47-فرحات جمعة السعيد،الأداء المالي للمنظمات،دار المريخ،الرياض،السعودية،2000.

48-كمال الدين الدهراوي ،تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار،دار الفكر،عمان،الأردن، ،2000ص34

49-لطفي أمين السيد،التطورات الحديثة في المراجعة،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2007.

50-مجيد الكرخي،تقويم الأداء المالي،دار المناهج،عمان،الأردن،2007.

51-مجيد الكرخي،تقييم الأداء باستخدام النسب المالية،دار المناهج،عمان،الأردن،2009.

52-مليكة زغيب،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الجزائر،2010.

53-محمد آمين،الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات،دار الخبرات المحاسبية،الإسكندرية،مصر،2001.

54-محمد بوسماحة،المراجعة(المفاهيم والمعايير والإجراءات)،دون دار نشر،الرياض،السعودية،2006.

55-محمد تهامي طواهري،المراجعة وتدقيق الحسابات،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الجزائر،2003.

56-محمد سمير،الرقابة والمراجعة الداخلية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2002.

57-محمد سيد السرايا،أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل،المكتبة الجامعية الجديدة،القاهرة،مصر،2007.

58-محمد صالح الحناوي،الإدارة المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2004.

59-محمد عقل مفلح،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي،دار أصادين،عمان،الأردن،2006.

60-محمد علي العامري،الإدارة المالية،دار المناهج،عمان،الأردن،2010.

61-محمد فيومي،أصول المراجعة،المكتب الجامعي الحديث،القاهرة،مصر،2008.

62-محمد محمد،المراجعة الداخلية أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية،مكتبة عين الشمس،القاهرة،مصر،2007.

63-محمد نصر الهواري،المراجعة تأصيل علمي وممارسة عملية،مكتبة دعم الكتاب،جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر،2006.

64-محمد وجدي شركس،المراجعة(المفاهيم والإجراءات في النظم المحاسبية الالكترونية)،دار السلاسل،القاهرة، مصر،1990.

65-محمود شوقي عطاالله،دراسات متقدمة في المراجعة،مكتب الشباب،القاهرة،مصر،

66-مصطفى توفيق،تدقيق ومراجعة الحسابات،دار الكندي،عمان،الأردن،2001.

67- مصطفى رضا عبد الرحمن،مبادىء المحاسبية المالية،مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية،مصر،2006.

68-مصطفى عيسى خيضر،المراجعة(المفاهيم والمعايير والإجراءات)،مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 2006.

69-مصطفى فهمي الشيخ،التحليل المالي،دون دار نشر،رام الله،فلسطين،2008.

70-منصور حامد محمود،أساسيات المراجعة ،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،القاهرة،مصر،2003.

71-منصور حامد محمود،المراجعة الإدارية وتقييم الأداء،المطبعة المفتوحة،القاهرة،مصر،2004.

72-مؤيد راضي خنفر،تحليل القوائم المالية،دار المسيرة ،عمان ،الأردن،2005.

73-هادي التميمي،مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية،دار وائل ،عمان،الأردن،2006.

74-وليام توماس،المراجعة بين النظرية والتطبيق،دار المريخ،القاهرة،مصر،2002.

75-وليد ناجي الحيالي،التحليل المالي،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة،الدانمارك،2007.

76-يحيى احمد مصطفى،أساسيات المحاسبة الإدارية،دار الأتراك،القاهرة،مصر،2003.

77-يوسف محمود جربوع،مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن،2008.

- **المذكرات:**

1-إبراهيم إسحاق،دورة إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة،قسم محاسبة وتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2009.

2-بشير غوالي،دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة أعمال،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر،2004.

3-جمال مدات،الرقابة والمراجعة في المؤسسة،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير،تخصص مالية،قسم علوم التسيير،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر،الجزائر،2002.

4-حسام سعيد أبو وطفة،دور المراجعة في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة،قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2011.

5-رزيقة تالي،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة أعمال،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة أكلي محمد،الجزائر،2011.

6-سعاد شدري معمر،دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،2007.

7-صلاح ربيعة،المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة وتدقيق،قسم العلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2007.

8-طلال بوشدوب،المراجعة الداخلية للإجراءات التنظيمية والمحاسبية،تخصص محاسبة،قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة،الجزائر،الجزائر،2007.

9-عبد السلام عبد الله،التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير،تخصص محاسبة وتدقيق،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2010.

10-محمد أمين مازون،التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق،قسم العلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الحزائر،2010.

11-محمد أمين عبد الله،اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، تخصص محاسبة،قسم المحاسبة،كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.

12-محمد سامي لزعر،التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير،تخصص إدارة مالية،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر،2011.

13-ميلود عزوز،دور المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير،تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة،قسم علوم التسيير،جامعة 20 اوت 1955،سكيكدة، الجزائر، 2006.

14-وجدان علي احمد،الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية ودورهما في تحسين تسيير المؤسسة،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير،تخصص محاسبة وتدقيق،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر،2010.

15-يوسف سعيد يوسف المدلل،دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري،قسم المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة،فلسطين،2007.

- **الملتقيات:**

1-صديقي فؤاد،مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على تقييم الأداء المالي في الجزائر،مداخلة ملقاة ضمن المؤتمر الدولي الرابع حول الإصلاح في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،يومي 29و30 نوفمبر

2-صديقي موسى،دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية،ورقة بحثية ملقاة ضمن المؤتمر الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،جامعة الجزائر،الجزائر،يومي 13 و14 افريل 2003.

- **المجلات:**

1-احمد حلمي جمعة،المعايير الأمريكية لممارسة التدقيق الداخلي،مجلة المدقق،العدد63،عمان،الأردن،اوت 2005.

2-جمعة حميدات،إعداد خطة التدقيق الداخلي من منظور المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق،مجلة المدقق،

العدد69،عمان الأردن،سبتمبر2007.

3-عبد الغني دادن،قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة،مجلة الباحث،العدد4،جامعة ورقلة،الجزائر،دون تاريخ النشر.

4-وليد زكريا ،اثر الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية على تقرير مدقق الحسابات،مجلة المدقق،العدد43،عمان، الأردن،افريل 2004.

- **المراسيم التنفيذية:**

1-قرار وزير المالية بتاريخ 2008/07/26 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 2007/03/25 المحدد لقواعد التقييم والتسجيل ومحتوى القوائم المالية ومدونة الحسابات المادة10/200.

- ✓ **المراجع باللغة الفرنسية:**

1-Abdellatif Khemakhem , la dynamique du contrôle de gestion ,édition Dunod , Paris ,France.
2-Bernard Geramond ,Audit financier ,édition Economica, Paris ,France,2001.

3Bernard Martory **,contrôle du gestion** ,librairie vuibert, édition Dallos, Paris, France,1999.

4-George Terry ,Stephan Franchlin ,les principes du management ,édition Economica, Paris, France..
5-Elie Cohen, Dictionnaire de Gestion, édition Casbah, Alger, Algérie, 1996,p81.
6-Lionel Collins, Audit et Contrôle Interne ,Paris ,France,2002

7-Michel Gervais ,**contrôle de gestion**,édition economica ,Paris,frqnce 1997.

ثانيا:قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
1-1	أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	**13**
2-1	حقوق وواجبات المراجع الداخلي المالي	**19**
	الفصل الثاني	
1-2	طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي(طريقة الجمع)	**51**
2-2	طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي(طريقة الطرح)	**51**
	الفصل الثالث	
1-3	توزيع اليد العاملة حسب الفئات المهنية	**75**
2-3	توزيع اليد العاملة حسب النشاط	**75**
3-3	قائمة استقصاء الرقابة	**80**
4-3	أصول مطاحن مرمورة للسنوات 2012-2014	**83**
5-3	خصوم مطاحن مرمورة للسنوات 2012-2014	**86**
6-3	حسابات النتائج مطاحن مرمورة للسنوات 2012-2014	**89**
7-3	عرض الميزانيات المالية للسنوات 2012-2014	**91**
8-3	نسب التمويل والاستقلالية المالية للسنوات 2012-2014	**93**
9-3	نسب السيولة للسنوات 2012-2014	**94**
10-3	نسب النشاط للسنوات 2012-2014	**95**
11-3	نسب المردودية للسنوات 2012-2014	**96**
12-3	الميزانية الوظيفية للسنوات 2012-2014	**96**
13-3	التوازنات المالية للسنوات2012-2014	**97**

الملخص:

تقوم وظيفة المراجعة الداخلية على مجموعة من القواعد والأسس التي تحكمها مجموعة من المعايير،بدءا بموضوعية المراجع الداخلي ووصولا إلى إعداد تقريره بكل مسؤولية،والذي يتضمن التوصيات والإرشادات التي يقدمها إلى الإدارة ومنها المعلومات المرتبطة بتقييم الأداء وتبيان الوضع المالي للمؤسسة ،أي أن المراجعة الداخلية المالية تلعب دورا هاما في تقييم الأداء المالي حتى يتمكن المراجع من إبداء رأيه حول نوعية التسيير من جهة والوضع المالي للمؤسسة من جهة أخرى.

Le résumes:

La fonction de la révision intérieure repose sur un nombre de règles et bases qui sont déterminées par un ensemble de critères, à commencer par l'objectivité de l'auditeur interne jusqu' au la préparation de son rapport avec responsabilité qui comporte les recommandations et les indication qu' il présente a l'administration et en particulier les informations relatives a l'évaluation performance, et la clarification du la situation financière de l' entreprises, c'est-à-dire que la révision financière interne joue a un rôle important dans l' évaluation performance pour que l' auditeur puisse donner son avis de type de gestion d une part, et la situation financière d' entreprises d' autre part.